المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت
معهد العلوم القانونية والإدارية
قسم العلوم السياسية

الحرية و الديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة: حركة النهضة في تونس " أنموذجا"

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
- تخصص إدارة محلية –

من إعداد الطالبة:
- ماضوي حياة

إشراف الدكتور:
- بتـــة الطيب

أعضاء لجنة المناقشة:

–الدكتورة سعدي عائشة.....رئيسا.

–الدكتور بتة الطيب.....مشرفا و مقررا.

–الدكتور مرسي مشري.....عضوا مناقشا.

السنة الجامعية : 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

((رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ

أَمْرِنَا رَشَدًا))

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمان الرحيم

إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي.

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي... أمي.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة الصغيرة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى ملاكي في الحياة أينما كان.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى الأستاذ المشرف الدكتور بتة الطيب، إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

أرى لزاما علي تسجيل الشكر و إعلامه و نسب الفضل لأصحابه، استجابة لقول النبي ﷺ: **«من لم يشكر الناس لم يشكر الله».**

و كما قيل :

علامة شكر المرء إعلان حمـده فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشكر أولا لله عز و جل على أن هداني لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و إن كان بيني و بينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر أستاذي الكريم و معلمي الفاضل المشرف على هذا البحث الأستاذ بتة الطيب، فقد كان حريصا على قراءة كل ما أكتب ثم يوجهني إلى ما يرى بأرق عبارة و ألطف إشارة، فله مني وافر الثناء و خالص الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

خطة البحث

خطة البحث

الحرية والديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة

" حركة النهضة في تونس " أنموذجا "

مقدمة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للحرية و الديمقراطية والحركات الإسلامية .

المبحث الأول :مفهوم الحرية .

المطلب الاول: تعريف الحرية وعناصرها.

المطلب الثاني :أنوع الحرية.

المطلب الثالث : ضوابط وقيود الحرية .

المبحث الثاني : مفهوم الديمقراطية .

المطلب الاول: تعريف الديمقراطية وأشكالها.

المطلب الثاني : أسس ومبادئ الديمقراطية.

المطلب الثالث : أطروحات دراسة الديمقراطية .

المبحث الثالث :مفهوم الحركات الإسلامية .

المطلب الأول: تعريف الحركات الإسلامية .

المطلب الثاني : خصائص وأنوع الحركات الإسلامية.

المطلب الثالث : الحركات الإسلامية بين السياسية والإصلاح .

الفصل الثاني : موقع الحرية والديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة

المبحث الأول : خريطة الحركات الإسلامية المعاصرة .

المطلب الأول: الحركات الإسلامية المتشددة (المتطرفة) .

المطلب الثاني :الحركات الإسلامية المعتدلة .

المبحث الثاني : الحرية في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة .

المطلب الأول: موقع الحرية في فكر الحركات الإسلامية المتشددة (المتطرفة) .

المطلب الثاني: موقع الحرية في فكر الحركات الإسلامية المعتدلة .

المبحث الثالث : الديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة .

المطلب الأول: موقع الديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية المتشددة (المتطرفة).

المطلب الثاني : موقع الديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية المعتدلة .

الفصل الثالث : موقع الحرية والديمقراطية في فكر حركة النهضة التونسية كأنموذج من فكر الحركات الإسلامية المعتدلة.

المبحث الأول :تعريف حركة النهضة التونسية .

المطلب الأول: نشاة حركة النهضة التونسية ومنطلقاتها الفكرية .

المطلب الثاني : تطور حركة النهضة التونسية .

المبحث الثاني : موقع الحرية والديمقراطية في فكر حركة النهضة التونسية.

المطلب الأول: الحرية في فكر حركة النهضة التونسية .

المطلب الثاني : الديمقراطية في فكر حركة النهضة التونسية .

المبحث الثالث : التحديات التي تواجه حركة النهضة التونسية .

المطلب الأول: التحديات الداخلية للحركة .

المطلب الثاني : التحديات الخارجية للحركة.

خاتمة.

قائمة المصادر والمرجع .

مقدمة

شهد التراث الإسلامي ظهور حركات إسلامية متنوعة تنشد التغير، انطلقت بتلقائية في مجتمعاتها و اتسمت بالانتشار و التغلغل ، بعضها كان منظما و البعض الآخر كان أقل تنظيما أو ربما مفتقد التنظيم، و قد سعت هذه الجهود جميعها إلى تحقيق أهداف معينة في التغير الاجتماعي و السياسي منطلقين من قاعدة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر .

قال تعالى : " و لتكن منكم أمة يدعون إلى الخير يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر و أولئك هم المفلحون " .

كان لهذه الحركات الإسلامية رموزها و قياداتها ، فيمكن القول بأن بعضها كان ثوريا و الآخر اصطلاحيا ، و هي إذ تتوحد في الهدف ذاته و الغاية إلا أنها تختلف في وسيلة التطبيق و فهم الأولويات ، و يكمن الإختلاف أيضا في أن كلا منها يعتقد أن وسائله هي الأفضل و رؤيته هي الأصوب.

عرفت السنوات الأخيرة تصدر التيارات الإسلامية المشهد السياسي في مختلف الدول العربية و الإسلامية , و ذلك في سياق التحولات المتسارعة التي شهدتها الساحة السياسية الداخلية و الخارجية و اتخذت في معظمها هامشا من الإنفتاح السياسي على مختلف الفعليات الناشطة بتعدد إتجهاتها.

و في ذات السياق برز مصطلح الإسلام السياسي الذي أطلق على تلك الحركات السياسية التي تؤمن بشمولية الإسلام لمختلف مناحي الحياة و أهليته لبناء مؤسسات قائمة بذاتها ، كما يقصد به ذلك النشاط السياسي الذي يقوم به الأفراد أو الجماعات متخذين من الدين الإسلامي مرجعا و منطقا و جاعلين الوصول إلى السلطة و تطبيق الشريعة هدفا لهم ، و رغم ربط هذا المصطلح ببعض الأسماء بعينها ، مثل حسن البنا و بعض الجماعات كجماعة الإخوان المسلمين.

إلا أن للمصطلح تاريخ أبعد من ذلك يقوم على رثاء مجد ضائع قديم ، فقد كان العديد من المفكرين و العلماء والمسلمين من بداية هيمنة الغرب على الدول الإسلامية في رثاء و ندب لضياع الإمبراطورية الإسلامية ، وكان سقوط الخلافة العثمانية عام 1924 نقطة تحول بارزة في نفوس المسلمين عامة و هؤلاء المفكرين خاصة.

إن الحركات الإسلامية التي ينظر إليها على أنها حركة واحدة هي في حقيقة الأمر عدة حركات تتنوع و تختلف نظريا و عمليا في أمور جوهرية عدة ، فجميع المسلمين و منهم الإسلاميون يتوافقون على الإطار العام للإسلام و مبادئه مما يفضي إلى خلط كبير بين الإسلاميين المعتدلين و الإسلاميين المتشددين ، و بين الإسلاميين و غيرهم من المسلمين ، فجميع المسلمين يؤمنون بحاكمية الله العليا.

إلا أن هذا لا يجعل كل المسلمين إسلاميين بالضرورة لذلك لا بد من التفريق بين الرؤية المعتدلة و الرؤية المتشددة من خلال المنهج الذي يوظف في تنفيذ برنامج سياسي ما في الحياة العامة.

فظهرت العديد من الحركات الإسلامية التي تحمل هدفا واضحا يتمثل في إحياء الأمة الإسلامية و إصلاح المجتمعات المسلمة و إعادة مجدها السابق و باختلاف الرؤى و الاتجاهات تختلف هذه الحركات .

حيث يتمثل هدفهم النهائي في إقامة دولة إسلامية عربية ، ووفقا للوسائل التي ترغب هذه الحركات في توظيفها لتحقيق هدفهم و هو الكيان السياسي للإسلام ، يمكن تقسيمهم إلى متطرفين ، وهم الذين يسعون إلى الحكم الإسلامي مستخدمين القوة و العنف و حتى الإرهاب. ومعتدلين يحققون سعيهم من خلال الوسائل السلمية بما في ذلك العمليات الديمقراطية كالانتخابات و المشاركة السياسية بالاعتماد على مبادئ الحرية .

و قد برز أكثر عمل هذه الحركات بعد الربيع العربي الذي مس مختلف الدول العربية خاصة و أنها أصبحت تتجنب حمل السلاح قدر الإمكان إلا اضطرارا و صارت تتنافس و تدعم مطالب الشعب بتطبيق الحرية و الديمقراطية كطريقة لتحقيق دولة ذات سيادة و بناء نظام عادل.

حيث أن الحركات الإسلامية في العالم العربي و الإسلامي استطاعت أن تفرض حضورا متجددا في ميدان العلاقات الاجتماعية و السياسية في البلاد العربية المعاصرة ، بحيث لم يعد من الممكن التعبير عن حالة الحراك السياسي بمعزل عن الأحزاب و التيارات الإسلامية السياسية ، إن المقصود من عنوان الدراسة الديمقراطية و الحرية في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة ، حركة النهضة التونسية أنموذجا هي دراسة مقدرة الأحزاب الإسلامية بشكل عام

و حزب حركة النهضة في تونس بشكل خاص على خوض غمار الحكم و السلطة و مقدرتها على إدارة دفة الدولة بعد أن كانت في صفوف المعارضة ، من خلال دراسة كل ما يتعلق بحزب النهضة و المساهمات الفعلية التي تبناها حتى أوصلته ليكون هو البديل في السلطة أو مشاركا فيها.

دوافع اختيار الموضوع :

هناك عدد من الدوافع التي جعلت الباحث يقوم بلختيار هذا الموضوع وهي تنوع من دوافع ذاتية و أخرى موضوعية سنكشف عنها في الأسطر التالية:

1- **الدوافع الذاتية** : هي نابعة من الاهتمام الشخصي وميل ذاتي وفضول معرفي، ورغبة في دخول مجال البحث حول موضوع الحركات الإسلامية المعاصرة من خلال فهم حقيقة ومسألة وإشكالية بناء الدولة في العالم العربي والرغبة في الدراسة والتعرف على حركة النهضة التونسية، وهذا بدراسة هيكلها وتنظمها على اعتبار أنها أقوى وأبرز وأشهر الحركات الإسلامية في العالم العربي والتوصل إلى إجابات واضحة عن طبيعة حكم الحركة بتونس وتطبيقها لبرنامجها السياسي وعلى حقيقة الديمقراطية والحرية في تونس ومدى تمثيلها لكافة الطوائف السياسية.

2- الدوافع الموضوعية:

إن الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية ، لما شكلته ومازالت من قوة فاعلة في الحراك الاجتماعي والسياسي خلال العقود الماضية ، سواء من خلال مشاركتها في السلطة كما حدث في كثير من الدول مثل : مصر ، تونس ، المغرب ، ما بعد الثورات العربية ، أو من خلال دورها كقوي معارضة استطاعت أن تفرض نفسها وتحافظ على وجودها على الرغم من المتغيرات الكبيرة التي عايشتها المنطقة العربية.

كما أنه ليس من الموضوعية الحديث عن مستقبل العالم العربي دون الأخذ بعين الاعتبار صعود وتنامي الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية وعلى رأسها حزب حركة النهضة في تونس الذي كان داعما لعملية الديمقراطية بعدما تصدر المشهد السياسي التونسي و قدم نفسه نموذجا إسلاميا يؤمن بالديمقراطية و الحرية.

أهمية الدراسة : لكل دراسة أهمية تبين قيمة البحث وهي تختلف من اهمية علمية عملية موضوعية.

أ – الأهمية العلمية :

1 – التطرق إلى هذا الموضوع يعتبر من صميم العلوم السياسية التي تبحث عن انتشار و مسببات الحركات الإسلامية ، بهدف تقديم إجابات و نتائج علمية.

2 – هذه الدراسة هي إضافة متواضعة للدراسات العلمية التي تطرقت إلى موضوع الحركات الإسلامية المعاصرة وربطها بالعملية السياسة.

3–تطرقت هذه الدراسة إلى البحث الأكاديمي خاصة فيما يتعلق بدراسة الحركات الإسلامية ودعم الديمقراطية والحرية للوصول إلى تفعيل تصوراتها.

ب – الأهمية العملية :

1– إن موضوع الحركات الإسلامية وإشكالية العمل السياسي من الموضوعات الراهنة التي لم تستوفي حقها بعد من التحليل والاستقصاء خاصة وأن دخول الحركات الإسلامية مجال العمل السياسي الرسمي بطرح هذه الإشكاليات حول موقع الإسلاميين كفاعلين سياسيين.

2– إن دراسة الحركات السياسية الإسلامية من أهم مباحث علم السياسة، بحيث تعتبر وجودها مؤشر على تطبيق الديمقراطية والحرية.

3– جاءت هذه الدراسة لإظهار ورصد مدى تبني حركة النهضة التونسية لمفاهيم الحرية والديمقراطية، خاصة وأن النهضة تحولت إلى حزب ذو مشروع سياسي.

ج – الأهمية الموضوعية:

1– تسليط الضوء على بعض المفاهيم و الأطروحات النظرية التي تؤهل لمفهوم الحرية و الديمقراطية وذلك من خلال تعريف الحركات الإسلامية المعاصرة و أخذ حركة النهضة التونسية أنموذجا لرصد طرق و أساليب الممارسة السياسية.

2– رصد واقع أداء الحركات الإسلامية في تونس باعتبار الدراسة تفردها كدراسة حالة في ظل الحرية والديمقراطية التي شرعت و ساهمت في تطبيقها.

3- تكمن أهمية الدراسة في أن الديمقراطية و الحرية في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة أصبحت مفهوم عالمي مطروح في إطار النظم السياسية علي اختلافها مما يستدعي مواصلة الجهود في دراستها و تطبيقها بأفضل الطرق.

الإشكالية:

إن الحركات الإسلامية لم تأتي صدفة بل جاءت نتيجة ظروف موضوعية فرضت نفسها مع محاولتها لتجسيد فكرة النهضة في ظل النكبات المتتالية التي مرت بها ، و أخص بالذكر الحالة التونسية أين لعبت حركة النهضة دورا مهما في تبني الحرية و الديمقراطية وذلك من خلال إثراء الساحة السياسية ، و اتباع أساليب مرنة في التكيف و التأقلم مع المجتمع التونسي و تحليل أهم التحديات التي واجهت حركة النهضة التونسية و من هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية :

هل للحرية و الديمقراطية موقع مهم في خريطة الفكر الحركي الإسلامي ؟ و ما موقع حركة النهضة التونسية من ذلك ؟

التساؤلات الفرعية

- ما مفهوم كل من الحرية و الديمقراطية و الحركات الإسلامية ؟
- هل تؤمن الحركات الإسلامية بقيم الديمقراطية و الحرية على صعيد الفكر ؟
- هل للحرية و الديمقراطية مكانة اساسية في فكر حركة النهضة التونسية ؟

فرضية رئيسية :

للحرية و الديمقراطية موقع مهم في فكر الحركات الإسلامية ، و حركة النهضة التونسية كانت إيجابية في تبني مفهومي الديمقراطية و الحرية ، من خلال الاعتماد عليها في مسارها السياسي.

فرضيات الفرعية :

1. تؤمن جميع الحركات الإسلامية بالحرية و الديمقراطية على صعيد الفكر.
2. تحتل مسائل الحرية و الديمقراطية مكانة هامشية في فكر حركة النهضة التونسية.

أدبيات الدراسة :

إن الهدف من التطرق الي المراجع و الدراسات السابقة هو ابراز مدي أهمية تلك الدراسات من جهة ،و كذا محاولة التاصيل العلمي لدراستنا و من بين هذه الدراسات نجد

دراسة سالمي العيفة : " **التجربة السياسية للحركات الإسلامية ، دراسة مقارنة في المشاركة السياسية للحركات الإسلامية بين الجزائر و تركيا و الأردن من خلال الانتخابات**". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، فرع التنظيم السياسي الإداري جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2011/2010 .

تطرق الباحث فيها إلى طريقة سعي الحركات الإسلامية السياسية في التجاوب و التفاعل مع مطلب المشاركة السياسية بأوجه متعددة، و خاصة العملية الانتخابية التي أصبحت في نظرها من أبرز مؤشرات الدالة على الديمقراطية و الانفتاح السياسي.

و يمكن القول أن الدراسة تراوحت بين جانبين اثنين عكس مضمون التجربة السياسية للحركات الإسلامية ، بما يدل علية من مضمون نظري و ممارسة عملية ، و قد تتعدد المواقف و الرؤى حول العملية الديمقراطية .

إن دور هذه الاخيرة في تفسير الرؤي و مواقف الحركات الإسلامية المعاصرة من مفهومي الحرية و الديمقراطية من الناحية النظرية و الممارسة العملية.

فرونسوا بورجا : " **الإسلام السياسي صوت الجنوب** " ، ترجمة لورين زكري ، تانسينفت : دار العالم الثالث،1994.

– في هذا المرجع ، يستعرض الكتاب الغربي أهم المصطلحات التي تستخدم في التعبير عن الحركات الإسلامية ، و من بينها : الأصولية ، التشدد الإسلامي ، التطرف ، العنف .....الخ.

كما يقوم بدراسة تحليلية ، لمصطلح الإسلام السياسي الذي يطلقه هو على الحركات الإسلامية و يتعرض لأهم التجارب السياسية الإسلامية في البلاد العربية كالجزائر

و تونس و المغرب و مصر و سوريا ... الخ

استفدت من هذا الكتاب الذي أعطى تفسيرات متعددة للإسلام السياسي و الحركات الإسلامية بتطرقه للتجارب الإسلامية في الوطن العربي.

راشد الغنوشي : " **الحركة الإسلامية و مسألة التغيير** " ، المركز المغاربي للبحوث و الترجمة ط 1 ، 2000 م.

–في هذا الكتاب يرى الباحث أن مسألة التغيير السياسي تشكل هاجسا مقلقا إلى أبعد الحدود لدى الجماعات الإسلامية المعاصرة نتيجة تعقد التحديات الداخلية و الخارجية التي تواجه الحركات الإسلامية ، كما يعتبر أن التغيير يجب أن يكون وسطيا في منهجه الذي هو منهج الإسلام ، ولا يكون عبر الوسائل العنيفة و الأعمال المسلحة لأنها تجر وراءها إلا الخيبات و الويلات و شماتة الأعداء .

إن الاستفادة تكمن في ان الحركات الإسلامية لابد لها من تبني الوسطية و الاعتدال في مسالة التغير و الابتعاد عن كل ما هو متشدد و عنيف لأن التطرف نتائجه وخيمة علي العالم العربي و الإسلامي.

دراسة الباحثة قطاف تمام أسماء بعنوان : " **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي والبلدان المغاربية : حركة النهضة التونسية انموذجا** "، رسالة ماجستير في الدراسات المغاربية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 .

تبحث هذه الدراسة في دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية تتخذ حركة النهضة التونسية نموذجا ،وافترضت الدراسة أن فتح المجال السياسي للحركات الإسلامية المغاربية يجعل العملية الديمقراطية ناجحة سلمية ، في حين أن اقصاء التيارات الإسلامية يؤدي إلى الجنوح نحو العنف والتطرف .

خرجت هذه الدراسة بنتائج أهمها ان الخطاب الإسلامي الحديث المعاصر للحركات الإسلامية في المغرب العربي تحول نحو فهم جديد أكثر وعيا ونضجا لمسألة الديمقراطية وفهم أن عنف بعض جماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي يرجع أساسا إلى السياسة الفكرية والتنظيمية لهذه الجماعات حيث أنها اعتمدت على استخدام العنف كأداة كما أثبتت الدراسة ان حركة النهضة التونسية ظهرت كاتجاه إسلامي معتدل للتوافق مع الاتجاه العام للدولة والمجتمع.

و تمت الاستفادة منها من خلال التطرق الي خريطة الحركات الإسلامية و مدي تبنيها لمفهوم الديمقراطية متخذا حركة النهضة التونسية انموذجا للحر كات المعتدلة الناجحة في تبني الديمقراطية .

منهج الدراسة:

نظر لطبيعة الموضوع الذي يوحي بوجود تداخل بين مستوجباته العلمية و العملية

و استقصاء التحليل وفقا لمنهج واحد فقط فقد تم الاعتماد على :

المنهج التاريخي : هو منهج من مناهج البحث العلمي و هو الطريقة التارخية التي تعمل على تحليل و تفسير الحوادث و الظواهر التاريخية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة و التنبؤ بالمستقبل كما أنه منهج يتعامل مع مغزى و أهمية المعلومات الكامنة في التاريخ البعيد منه و القريب و هو من أكثر المناهج تطبيقا في أوساط الباحثين و عليه فإن التطرق إلى هذا المنهج يتبع مسار الحركات الإسلامية المعاصرة عامة و حركة النهضة التونسية خاصة و هذا لمعرفة العناصر الثابتة و المتغيرة ، التي تتحكم في فعاليتها و تجسيدها للديمقراطية.

خطوات المنهج التاريخي :

يتبع الباحث الذي يرغب بدراسة ظاهرة معينة حدثت في الماضي بواسطة المنهج التاريخي مجموعة من الخطوات هي :

-إلقاء الضوء على ماهية المشكلة في البحث ويتناول في ذلك خطوات الأسلوب العلمي التمهيد للموضوع وتحديد ، صياغة الأسئلة)

-جمع المعلومات و البيانات اللازمة.

-نقد مصادر المعلومات أي فحصد جميع البيانات عن عن طريق نقديها للتأكد من أهميتها .

-تسجيل و تفسير نتائج البحث من خلال عرض كافة النتائج المتوصل اليها مع مناقشتها و تفسيرها

-ملخص البحث و الذي يعتبر بمثابة الخطوة الأخير التى يتم من خلاله عرض ملخص للمعلومات التى تم عرضها في الجزء الميداني و النظري من البحث مع تقديم توصيات هذا البحث المتوصل اليها من طرف الباحث.

منهج دراسة حالة :يقوم على التحليل المتعمق لحالة محددة ، أو عدد قليل من الحالات من حيث المكان و الزمان ، و الموضوع بغرض التعرف الشامل و الدقيق عليها و تحليل كل ما يتعلق بالظاهرة أو المشكلة مجال الدراسة من جوانبها و خصائصها و اتجاهاتها

و تم الاستعانة بهذا المنهج لإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي ، من خلال تحليل بعض الحركات الإسلامية و التقرب من الظاهرة و الابتعاد عن العمومية

و السطحيات في التحليل و قد بنى جوهر هذا البحث على دراسة حركة النهضة التونسية.

خطوات المنهج دراسة الحالة :

-1تحديد الظاهرة ، او المشكلة ، او الحالة المراة دراستها

-2تحديد المفاهيم ، ووضع الفروض العلمية.

-3إختيار العينة الممثلة للحالة.

-4تحديد وسائل جمع البيانات كالملاحظة و المقابلة ، و الوثائق الشخصية و غيرها

-5جمع البيانات و تسجيلها ، وتحليلها.

المنهج الوصفي :هو منهج يعتمد على وصف الظواهر المختلفة ، و ذلك من خلال الدراسة التحليلية لتلك الظواهر ، و هو طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية ، و من ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل و براهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة و يتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث حيث اعتمدت عليه للوصف الموضوعي لخصائص و سمات الحركات الإسلامية و حركة النهضة التونسية و أبعاد ظاهرتي الحرية و الديمقراطية يتناسب مع أعراض الدراسة ، دور حركة النهضة في تجسيد مفهوم الديمقراطية و الحرية و بوصفتها و تحليلها.

خطوات المنهج الوصفي :

-تحديد معضلة البحث ، وجمع البيانات عنها.

-صياغة معضلة البحث على هيئة سؤال او عدد اسئلة

-وضع فرضيات كحل مبدئي لمعضلة البحث ، وتوجيه البحث بهدف اختيار الحلول الموضوعة.

-إختيار العينات التى ستتم عليها الدراسة الى شرح مفصل لحجم العينة و طريقة تحديدها ، ويقمون الباحثون بتحديد أدوات البحث التى تساعدهم في جمع البيانات و المعلامات كإستبيانات و المقابلات ..... وذلك بحسب طبيعة معظة المشكلة

-البدء بجمع البيانات المطلوبة بطرق دقيقة و منظمة

-إخراج النتائج ووضع تفسيرات لها ، و إستخلاص التعميمات.

تقسيم الدراسة : جاء تقسيمنا للدراسة ثلاثيا من حيث عدد الفصول فتضمن الفصل الأول:الإطار المفاهيمي لكل من الحرية و الديمقراطية و الحركات الإسلامية بدءا من الحرية ،مفهوما أنواعها و ضوابطها كمبحث أول و في المبحث الثاني تناول التأصيل المفاهيمي للديمقراطية ،أسسها و أطروحاتها و صولا إلي المبحث الثالث تطرق إلي مفهوم الحركات الإسلامية خصائصها أنواعها و وموقعها من السياسة و الإصلاح،أما الفصل الثاني فقد تناول موقع الحرية و الديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة يحتوي علي ثلاثة مباحث تناول الأول منها خريطة الحركات الإسلامية و انقسامها الي حركات متجددة و حركات معتدلة .أما الثاني فكان بعنوان موقع الحرية في قكر الحركات الإسلامية المعاصرة وصولا الي مبحث ثالث تناول موقع الديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة و هذا بالتطرق الي تطبيق و تجسيد مفهوم الحرية و الديمقراطية و اللتان تعتبران مؤشر قياس لتجربة في هذه الدراسة.أما الفصل الثالث جاء بعنوان موقع الحرية و الديمقراطية في فكر حركة النهضة التونسية كانموذج من الحركات الإسلامية المعتدلة اين تم التطرق لنموذج موضوع الدراسة ليختتم بحوصلة حول المنطلقات الفكرية لحركة النهضة و مدي تبنيها لمفهومي الحرية و الديمقراطية و صولا الي التحديات الداخلية و الخارجية في ظل الرهانات التي تواجهها.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للحرية والديمقراطية والحركات الإسلامية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي لموضوع الحرية والديمقراطية و الحركات الإسلامية، من خلال التطرق إلى ماهية الديمقراطية و الحرية وماهية الحركات الإسلامية كمفاهيم عامة تقوم على جملة من المبادئ و القواعد والأسس، وذلك تمهيدا لما سيأتي تناوله في الفصلين الثاني و الثالث فكل من الديمقراطية و الحرية و الحركات الإسلامية المعاصرة أضحت اليوم من المفردات الأكثر تداولا من طرف المدارس و العلماء و المفكرين في سياق تطبيق و تبني مفهوم الحرية و الديمقراطية.

المبحث الأول: مفهوم الحرية .

إن كلمة الحرية أكثر كلمات القاموس السياسي استعمالا وإن الحرية من أغنى المفاهيم وأعقدها فالحرية تشكل نسيج الوجود الإنساني وقوامه الحر وهي التي تميز الإنسان العاقل عن غيره من المخلوقات ، فالحرية هي هدف الإنسان وتعلقه الشاغل منذ وجوده على هذه الأرض.

المطلب الأول :تعريف الحرية وعناصرها.

لكي نتعرف على مدلول الحرية وجب التوقف عند مدلول اللغوي ، ثم الإصطلاحى.

لغة :

الحرية نقيض العبودية ، والحرة نقيض الآمة والجمع حرائر ، وحرره أي أعتقه والحر من الناس أي أخترهم وأفضلهم والحر من كل شئ أعتقه و فرد حر أي عتيق،[1]

وحر الفاكهة خيارها ، والحر كل شئ فاخر ، وحر كل أرض وسطها وأطيبها ، والحر والحرة الطيب والطيبة ، وحرالدار وسطها وخيرها ، والحر الفعل الحسن وفي الحديث : مارأيت أشبه برسول الله صلى الله عليه وسلم من الحسن ، إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أحر حسنا منه ، يعنى ارقه رقة حسن.[2]

---

[1]– ناصر بن سعيد بن سيف السيف، **أسس الحرية في الفكر العربي** (المملكة العربية السعودية :محاظفة الخرج ، 1437) ،ص.9

[2]– **معجم لسان العرب**، إبن منظور (بيروت : دار صادر، ط 1 ، بدون سنة النشر) ، ص. 181.

اصطلاحا:

هي غياب الضغوطات والممنوعات ، فأنا حر في أن أكمل هذا وذلك إذا لم تكن قوة تفرض علي ذلك أو تمنعني منه.[3]

أما في مفهومها الاصطلاحي الشامل فهي كما عرفها محمد الغزالي على أنها : "الإيمان الصحيح المقبول وليد فطنة عقلية واقتناع قلبي ، أي أنه استبانة العاقل للحق ثم اعتناقه عن رضا ورغبة " .[4]

وعرفها عبد القادرعودة رحمة الله :" لكل إنسان طبقا للشريعة الإسلامية أن يعتنق من العقائد ماشاء ، وليس لاحد أن يحمله على ترك عقيدته ، أو اعتناق غيرها أو منعه من إظهار عقيدته ".[5]

ويقول جون بول سارتر في الحرية : " إن الإنسان ليس إنسانا إلا بحريته ، فالحرية يصح اعتبارها تعريفا للإنسان ، وإننا نريد أن نجعل حريتنا هدفا نسعى إليه لا يسعنا إلا أن نعتبر حرية الأخرين هدفا هو أيضا نسعي إليه ".[6]

أما هيغل فيرى أن :" الحرية هي العنصر المكون لمفهوم الإنسان إن الوعي بهذه الحقيقة قد عمل عبر التاريخ كغريزة مدة قرون وقرون ، وحققت تلك الغريزة تغيرات عظيمة ، لكن القول أن الإنسان حر بطبعه لايعني بمقتضى كيانه الملموس بل يعنى بمقتضى معانيه ومفهومه " .[7]

---

[3]– الطاهر بن خرف الله ، **مدخل إ لى حريات العامة وحقوق الإنسان** (الجزائر : طاكسياج كوم ، ط1 ، 2017)، ص.7

[4]– سلطان بن عبد الرحمان العميرى ، **فضاءات الحرية** (القاهرة : المركز العربي للدراسات الإنسانية ، ط1، 2013)، ص.11.

[5]– عبد القادرعودة ، **التشريع الجنائي الإسلامي** (بيروت : دار الكتاب العربي ، ، بدون سنة النشر)، ص 31.

[6]–" جون بول سارتر"، **الوجودية مذهب إنساني** ، ترجمة : كمال الحاج (لبنان: دار الطليعة ، ط1 ، 2003) ، ص 122.

[7]– عزيز العرباوي ، **مفهوم الحرية في الإسلام والفكر العربي رؤية بانورارية** (الرباط: أكدال، 2016)، ص.6.

ويرى العلامة إبن خلدون الحرية بأنها قيمة اجتماعية أساسية يجد فيها الفرد نفسه ذا قدرة على القيام بما يريد القيام به من دون عوائق أو قيود من قبل نظم العمران البشري .[8]

أما في القرآن الكريم ، فلم ترد كلمة الحرية بهذا اللفظ وإنما وردت ألفاظ اشتقت منها ، مثل ذلك الحر في قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر "[9]، وقد جاء لفظ التحرير في القرآن الكريم في قوله تعالى : " وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة " [10]، ولفظ محرر مرة واردة فيما قصه علينا الله المولى عز وجل من حديث أم مريم حيث قال تعالى : " إذا قالت امرأة عمران رب إني نذرت لك ما في بطني محررا " [11] ، محرر مأخوذة من الحرية التي ضد العبودية ، ومن هذا تحرير الكتاب ، وهو تخليصه من الاضطراب والفساد .[12]

وهكذا فإن الحرية في القرآن العظيم وردت بلفظ الحر والتحرير وذلك بمعنى الخلو من كل قيد ومن كل شرك ومن كل حق لأحد غير الله تعالى ، أو بلفظ الحر بمعني الاستقامة على منهج الله وعلى سنته في خلقه فهي ليست القدرة غلى الفعل فحسب بل والقدرة على الترك فهي تعني أن يختار الإنسان فيحسن الاختيار وليس ذلك الا بإرادتة الايمانية الحرة ، [13] كما جاء بمعنى خلوص القلب من الرق لغير الله قال تعالى : " و ما كان لمؤمن و لا مؤمنة إذا قضى الله و رسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم " .[14]

أولا: <u>الحرية في الفقه:</u> تطلق الحرية على معاني عدة كعدم الالزام أو الانتماء أو تقرير المصير للشعوب أو الاشتراك في الحكم أو القدرة على التصرف في الامور الخاصة ,**ويقول فيدل** : الحرية في حق كل فرد أن يقرر مصيره بنفسه أي أنه يتصرف ضمن مجالات محدودة كما يشاء .

---

[8]– شهر زاد محمد إبراهيم ، **الحرية وأبعادها التربوية في السنة النبوية دراسة تحليلية** ،أطروحة ماجستر منشورة (جامعة دمشق : كلية التربية ، 2006) ، ص. 25.

[9]– **سورة البقرة** ، الأية 178.

[10]– **سورة النساء** ، الأية 92.

[11]– **سورة آل عمران** ، الأية 35.

[12]– سمية ناجمي ، **الحريات العامة بين الدساتير الجزائرية والشريعة الإسلامية** ، مذكرة لاستكمال شهادة الماجستير منشورة (جامعة قاصدي مرباح : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2013 – 2014) ، ص.6 .

[13]– محمد الصلابي ، **الحريات من القرآن الكريم** (بيروت : دار إبن حزم ، 2000) ، ص.10.

[14]– **سورة الأحزاب** ، الأية 36.

أما **الفقيه كوليمار** اوضح ان: " الحرية ضرورة أساسية مهما كانت المسميات التي أطلقت عليها سواء سميت حقوقا أو مكتسبات أو حريات فهي في مضمونها أحد العناصر الأساسية اللازمة للفرد باعتباره كائنا في المجتمع " [15]، بالنظر إلى التعاريف تجد هؤلاء الفقهاء قد عرفو الحرية بأنها حقوق إعترفت بها الدولة و نظمتها و ضمنت ممارستها و حمايتها و مفهوم الحرية عند **المشرع الجزائري** هي عبارة عن تعايش أفكار اقتصادية و اجتماعية و ايديولوجة و هذا إنطلاقا من فكرة أن القانون ذاته عبارة عن تعايش كل القوى المختلفة الموجودة في الدولة . [16]

ثانيا:<u>الحرية السياسية</u>:

تعرف بأنها قدرة الفرد على ممارسة سلوكه السياسي دون قيود تعيقه عن ذلك ,و تحد من إرادته السياسية ، إن الحقوق التي يتمتع بها في مجال النشاط السياسي هي الاطار الذي يحدد الحرية السياسية للأفراد ,وهذه الحقوق لا تكون مطلقة لأنها إذا كانت كذلك فقد تتحول إلى تعدي على حريات الاخرين. [17]

ثالثا:<u>الحرية الاقتصادية</u>:

هي إلتزام المواطن بالحقوق و القوانين التي تحكم العلاقة بين الأطراف كحق الملكية و الحقوق الفكرية و غيرها .

إن مفهوم الحرية يختلف حسب الإديولوجيات و مدارس الفقهاء و اختلاف المذاهب الفكرية التي تسود مجتمعا معينا و في زمن معين .

مفهوم الحرية في الفلسفة الليبرالية يختلف جذريا عن مفهوم الحرية في الفلسفة الماركسية على سبيل المثال لا الحصر . [18]

فالحرية هي مفهوم نسبي لأن الفرد إذا أراد أن يعيش في مجتمع فلابد أن يتنازل عن جزء من حريته ، كما لايمكنه أن يكون حرا بدرجة مطلقة ومتمتعا بكيان مستقل إلا إذا

---

[15]– عرعار كوثر ، **أثر الإزداوجية القضائية على الحريات الأساسية في التشريع الجزائري ، مذكرة ماجستر منشورة** (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ،2014) ، ص.18.

[16]– **المرجع نفسه** ، ص.19.

[17]– رأفت عبد الرحمان ريان ، **" الثورات العربية وأثرها على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدي طلبة الجامعات الفلسطنية في الضفة الغربية ، جامعة النجاح الوطنية أنموذجا**، رسالة ماجستر منشورة (جامعة النجاح الوطنية : كلية الدراسات العليا ، 2015) ، ص.32.

[18]– **مرجع نفسه** ، ص. 32.

إعتزل المجتمع تمام الإعتزال ، إن الحرية تشمل أفعال الفرد و أقواله و أفكاره , وهي إختيار أخلاقي سلبا أو إيجابا ولا وجود للحرية خارج هذه الأطر.[19]

عناصر الحرية:

للحرية مجموعة من العناصر نحددها في:

المساواة :

فالمساواة هي إعطاء فرصة متساوية للجميع لينتفع كل منهم بالحرية حسب إمكانياتهم ،

فلا يجوز لفرد أن يمارس الحرية فيما تمنع عن غيره من الناس ، فانعدام المساواة مخل بمعنى الحرية ومغزاها ، وهنا نتذكر قول أرسطو " إن المساواة لا تكون عادلة إلا بين المتعادلين".

العدالة:

العنصرالثاني للحرية ، وهي وضع قوانين وتشريعات تسمح للجميع بممارسة الحرية دون تمييز بين شخص وآخر ، وتضع حدودا لها فيتقيد بها جميع الناس دون التمييز بين عني وفقير ، حاكم ومحكوم .

تكافؤ الفرص: إفساح المجال لكل شخص لممارسة الحرية ، وهو ما ينطبق مع البند الأول وهو المساواة فالجميع متساوون في الحقوق والواجبات وبالتالي لكل فرد الحق في الحرية .[20]

الاختيار:

أي أن يكون لكل فرد الحق في الاختيار الذي يقوم به شرط أن لا يلحق الضرر بالاخرين ، فلا قيمة لحرية لا يكون الإختيار أحد عناصرها لأن الإختيار أحد مظاهر و تطبيقات الحرية.

-التفكير الحر:

هو الحق بطرح أي موضوع للمناقشة و السؤال والإستفسار وقد عدد الكثير من الباحثين و المفكرين عناصر الحرية فبعضهم من زاد عليها و بعضهم من دمجها ببعضها فاختصرها و لكن مهما يكن ، فالحرية تطبيق و ليس تنظير و شرح.[21]

---

[19]– مريم عروس ، **النظام القانون الحريات العامة في الجزائر** ، رسالة ماجستير منشورة (جامعة الجزائر: كلية لعلوم الإدارية ، 1999)، ص.18.

[20]– محمد إبراهيم ، **مرجع سابق** ، ص. 25 .

المطلب الثاني:أنواع الحرية.

هناك عدة تصنيفات فقهية تحدد مضمون الحريات و نطاقها ، تبعا للمعيار المستعمل

و الزاوية التي ينظر منها كل فقيه ، و يمكن التمييز بينها على أساس العدد , فهناك تصنيف ثنائي ، ثلاثي و رباعي .

أولا– التصنيف الثنائي :

أ– و منها تصنيف العميد " **ليون دوجي** " حيث صنف الحريات حسب الدور المطلوب من الدولة القيام به ، فقسمتها إلى :

–**الحريات السلبية** : و هي التي تكون الدولة مطالبة تجاهها فقط بعدم التدخل ، أو بمعنى اخر هي التي تظهر في صورة قيود على سلطة الدولة .

–**الحريات الإيجابية** : و هي الحريات التي تستلزم تدخلا من الدولة ، أي تفرض على الدولة تقديم خدمات للأفراد. [22]

ب– أما **ايسمان** صنفها على أساس مضمونها ، رغم أنه لا تترتب عليها أية نتائج قانونية أو مزايا عملية ، فقسمها إلى :

–**الحريات ذات مضمون مادي :**

و هي التي تتعلق بمصالح الأفراد المادية و منها :

*الحرية الشخصية بالمعنى الضيق: أي حقه في الأمن و عدم القبض عليه أو معاقبته إلا بمقتضى قانون و حرية التنقل .

*حرية الملكية ، أي حرية اقتناء الأموال و التصرف فيها .

*حرية المسكن و حرمته .

*حرية التجارة و العمل و الصناعة .

الحريات ذات المضمون المعنوي :

و تضم : حرية العقيدة ، و حرية الرأي و الإجتماع و الصحافة و تكوين الجمعيات ، و حرية التعليم. [23]

كما نجد تصنيف الأستاذ " **حسن ملحم** " و الذي يقسمها إلى :

---

[21]– محمد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص.26 .

[22]– أحمد بلقاسم ، **محاضرات في الحريات العامة** ، ألقيت على طلبة السنة الأولي ،ماستير ،منازعات القانون العمومي ، جامعة محمد لمين دباعين ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2015– 2016 ، ص.13.

[23]– أحمد بلقاسم ، **مرجع سابق** ، ص.16 .

أ – **حريات أساسية أو أصلية :** تتضمن حق الأمن و السلامة و الحرية الخاصة و حرية التنقل و حق الملكية

ب –الحريات الكمالية : و تتضمن حرية الفكر و الراي و حرية التجمعات و الحريات الاقتصادية و الاجتماعية . و لعل أهم نقد يوجه له هو جعله حرية الفكر و الرأي ضمن الحريات الكمالية و هو ما يخالف العقل و الدين .[24]

وهناك تصنيفات أخرى ثنائية كتصنيف الحرية على أساس طريقة ممارستها ، أو على أساس أثرها على الحكم ، غير أن التصنيف الأكثر شيوعا و قبولا لدى الفقهاء هو تقسيم الحريات إلى حريات تقليدية و حريات إقتصادية و اجتماعية ، و هذا نظرا لأهميته تبعا للنتائج القانونية المترتبة عليه.[25]

التصنيف الثلاثي :

هذه التصنيفات اعتمدت معيار الموضوع في تصنيف الحريات ، ونظرا لغموض هذا المعيار فقد كثرت هذه التصنيفات ، و منها تصنيف " **موريس هوريو** " و قسمها إلى : **الحريات الشخصية** و تشمل الحرية الفردية و الحرية العائلية وحرية التعاقد و حرية العمل **و الحريات المعنوية** و تشمل حرية العقيدة و حرية الاجتماع و حرية التعليم و حرية الصحافة **و الحريات المنشأة للمؤسسات الاجتماعية** و تتضمن الحريات الاجتماعية و الاقتصادية و النقابية و حرية تكوين الجمعيات.[26]

و منها أيضا تصنيف **لاسكي** : و قد قسمها إلى :

الحريات الشخصية : و هي الحريات المتعلقة بكيان الشخص و حياته كحق التنقل و العبادة و الأمن .

الحريات السياسية :

و هي الحريات التي تتيح للفرد المساهمة في إدارة شؤون الدولة كحق الانتخاب و الترشح و الحديث و الصحافة و الاجتماع .

الحريات الإقتصادية:

و هي تلك الحريات المتعلقة بسبل العيش , كحق العمل و الأجر المناسب.

---

[24]– محمد الصالح فنيش ، **الحريات العامة** ، ملخص محاضرات ألفت على الطلبة السنة الرابعة ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق 2008–2009 ، ص.21.

[25]– **المرجع نفسه** ، ص.22.

[26]– محمد رحيل غرايبة ، **الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية** (الأردن : دار النشر والتوزيع، ط. 1 ، 2000) ، ص.53.

أما **"جاك روبار "**، فقسمها إلى :

الحريات البدنية :

وتضم الأمن الشخصي وحرية التنقل وحرية الحياة الخاصة .

الحريات الفكرية :

وتضم حرية الرأي ، حرية المعتقد ، حرية التعليم وحرية الإعلام .

أما " **كلود ألبتر كوليار** " فقسمها إلى :

الحريات الشخصية:

وتتضمن حق الأمن ،حرية التنقل ، حرية المسكن والمراسلات وحرية الحياة الخاصة للفرد.[27]

الحريات الفكرية :

تشمل حرية الرأي والفكر وحرية الدين والتعليم والصحافة والتعليم والمسرح والسينما وحرية الاجتماع والاشتراك في الجمعيات ، والحريات الاقتصادية والاجتماعية وتشمل حق العمل وحق الملكية وحرية التجارة والصناعة والحرية النقابية ، أما من المفكرين العرب فنجد تصنيف " **مصطفي أبو زيد فهمي** " الذي قسمها إلى الحريات الشخصية وتشمل حق الأمن ، حرية التنقل ، حرية المسكن ، حرية المراسلات ، حرية التعليم ، حرية الإعلام ، حرية المسرح ، حرية الاجتماعات و حرية تكوين الجمعيات و الحريات الإقتصادية وتشمل حرية التملك ، حرية التجارة والصناعة ، غير أن هذا التقسيم يتجاهل حقوق العمال وحرياتهم كحق الضمان الإجتماعي.[28]

ثالثا: التصنيف الرباعي :

في هذا النوع نجد تصنيف " جورج بيرو " الذي قسمها إلى الحريات الشخصية البدنية كحرية التنقل وحق الأمن وحرية الحياة الخاصة بما فيها حرمة المسكن وسرية المراسلات والحريات الجماعية كحرية المظاهرات ، حرية تأسيس الجمعيات وحرية الإجتماع ، والحريات الفكرية كحرية الرأي والتعبير ، حرية العقيدة ، حرية التعليم وحرية الصحافة والإعلام ، والحريات الإقتصادية والإجتماعية كحرية العمل ، حرية التملك و حرية التجارة

---

[27]– محمد رحيل غرايبية،**مرجع سابق** ، ص. 53 .

[28]– نوال بن الشيخ ، **الضبط الإداري و أثره على الحريات العامة** ، مذكرة ماستر منشورة (جامعة ورقلة : كلية الحقوق ،2013)، ص.19.

و الصناعة ، و الملاحظ على التصنيف أنه مصمم على أساس طبيعة المصلحة التي تحققها الحرية .[29]

المطلب الثالث: ضوابط و قيود الحرية.

هي تلك القيود المفروضة على الحريات بمختلف أنواعها ، والغرض منها حماية حرية الفرد حتى لاتتعرض للإنتهاكات بواسطة الأخرين أو تتعارض مع حق الغير ، أي تحقيق المساواة بين الأفراد من خلال التمتع بالحريات.[30]

ا.**ضوابط الحرية :** أي مجتمع منظم لابد من أن يوازن بين الحريات وضوابطها فالضوابط تحمي حرية الفرد وحرية الجماعة بالمثل حتى لايتعدى الفرد على حريات الأخرين ، فقيود الحرية هي صيانة لها نعددها في:

1-**الاستقامة علي الشرائع:**

بأن يكيف المرء غرائزه و شهواته لتتفق مع الشرائع و القوانين و التمسك بقيم المجتمع الذي يعيش فيه المرء و أخلاقه السامية [فما معني للحرية تنطلق من الغرائز فتسيء للآخرين و نؤذي مشاعرهم و نخالف الأعراف و التقاليد].

2-**عدم إيقاع الضرر بالنفس و الآخرين:**

إن حرية الفرد يجب أن تقف عندما تؤذي الآخرين يتوهم الناس أن الحرية هي أن يفعل الإنسان كل مايريده وإن ألحق الضرر بالآخرين يعد هذا مالم يفهمه،فعندما تكون الحرية مضرة بالإنسان فهي مرفوضة كالتدخين الذي يضر بصاحبه وبالمحيطين به.

3-**المسؤولية** : أساس المسؤولية هو الإرادة السليمة الحرة و الشعور بالقدرة على تنفيذ الاختيار فالمرء يلزم نفسه أولا وقبل كل شيء بالنتائج ، وما يترتب على ممارسة الحرية.

4-**الإرادة:** عرفها معجم المعاني الجامع " إرادة " تصميم واع علي أداء عمل مع و العزيمة و التصميم على الاختيار بعد المفاضلة بين عدة بدائل و التحكم في العقل و الجسد من أجل عمل مايشاؤه الفرد و لو كان صعبا دون إن يجبره أحد على ذلك.[31]

كما نجد ان هناك تقسيم اخر لضوابط الحرية:

1-**الضوابط المطلقة:**

---

[29]- بن الشيخ ،**مرجع سابق** ، ص.20.

[30]- شهر زاد محمد ابراهيم ، **مرجع سابق** ، ص.26.

[31]- شهر زاد محمد ابراهيم ، **مرجع سابق** ، ص ص.26، 27.

وهي حماية أصول الحياة العامة الاجتماعية او مايسمي بقواعد النظام العام و مرتكزات الأخلاق و آداب المجتمع ، وهي المساواة بالآداب العامة لأن كل إنسان يعيش في المجتمع ، واستمرار بقاء المجتمع وتقديمه يتطلب الدقة في منح الحرية ، والموازنة بين المتعدين منها ، وتقدر مقتضيات المصلحة العامة ، وأوضاع المستقبل ، وحماية المجتمع ذاته من الإنهيار والذوبان .[32]

02-**الضوابط النسبية :**

وهي الضوابط المتغيرة حسب الظروف المكانية و الزمانية او على بعض الاشخاص ، فقد توضع ضوابط لظروف استثنائية و هي حالة الحصار وحالة الطوارئ ، كما تفرض قيود على حريات بعض الأفراد للمصلحة العامة كالأجانب الموظفين العمومين ورجال القوات المسلحة .[33]

إن هذه الضوابط بنوعيها يقرها الفعل ، تمليها المصلحة وتقتضيها طبيعة المقدسات فإن التهكم في الدين أو سب الله أو إعلان الشك فيه وشتم الرسل والأنبياء ، أو الإستخفاف بالقرآن الكريم مثلا ، أو الزندقة التي تعد خطرا على عقيدة الأمة وزعزعة بنيانها فهذا نذير شر وسوء.[34]

II. **القيود على الحرية :** فالحرية ليست مطلقة بلا حدود ولاقيود وإنما هي مقيدة بعدم إضرار الآخرين ، بل إن المفهوم الإسلامي يزيد عن ذاك وهو ضرورة إكمال فيما ينفع الإنسان ذاته بإعتدال ، وينفع غيره من الأمة فيما يعود عليها بالخير والمصلحة ، ويرشدها إلى إختيار الطريق الأقوم أو الأرشد في مستقبل الأيام ، القيد المتفق عليه سلبي والقيد الذي يضيفه الإسلام إيجابي ، وحينئذ لابد من إبرام قيود واستثناءات بهدف تنظيم الحرية نفسها .

وهذا التنظيم قد يتخذ صبغة وقائية كإستئذان الدولة في استعمال الحرية وقد تأخذ صورة علاجية أو جزائية، بعض العقوبات والجزاءات المدنية أو الجنائية على الإسراف في ممارسة الحريات الشخصية أو الفردية إسراف يترتب عليه إضرار بالأخرين.[35]

---

[32]- محمد منير ، **الحرية في الشريعة الإسلامية** (دمشق :دار الشروق ، ط1 ، 1987) ، ص. 64.

[33]- علي بن حسين بن أحمد فقيهي ، **مفهوم الحرية ، دارسة تأصلية** ، بحث تكميلي لمرحلة الماجستر منشورة ، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : كلية الشريعة الرياض ، قسم الثقافة الإسلامية ، 1432 هـ)، ص15.

[34]- عاشق زهير ، حبيب زينب ، **حرية المعتقد في ظل الدستور الجزائري** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام (المركز الجامعى تيسمسيلت : معهد العلوم القانونية والادارية ، كلية القانون و العلوم السياسية ، 2016-2017) ، ص .80.

[35]- عثمان خليل سليمان الطماوي ،**موجز القانون الدستورى** (القاهرة : دار الفكر العربي ، ط 3 ،1952) ، ص.366.

كما يوجد قيدان للحرية هما:

أ –قيد داخلي :

وهو مايسمى بالرقابة الذاتية ومن مظاهره الحياء و الايمان و الخوف من الله .

ب –قيد خارجي:

عن النفس ينظمه القانون و الباعث عليه و هو ضعف الرقابة الذاتية ، هذا القيد في الواقع حماية للحريات و ليس قيدا عليها و الإسلام أقر الحرية و قيدها بالفضيلة حتى لاتنحرف ، بالعدل حتى لاتجور بالحق حتي لاتنزلق مع الهوى ، بالخير و الايثار حتي لاتستبد به و بالبعد عن الضرر .[36]

المبحث الثاني : مفهوم الديمقراطية .

الديمقراطية هي مفهوم واسع ساهم في إثرائه عبر عقود طويلة من الزمن الكثير من المفكرين السياسيين كل حسب نظرته لهذا المفهوم فجاء إطار يجمع في داخله مجموعة من تيارات الفكرية التي تتفق على بعض الخطوط العامة و تختلف في معظم التفاصيل .

المطلب الأول :تعريف الديمقراطية و أشكالها.

الديمقراطية كلمة شائعة جدا في عصرنا وهي من أكثر مفرادات الفكر السياسي العالمي قدما بأصولها اليونانية .

لغة: الديمقراطية كلمة يونانية تعني : " سلطة الشعب أو حكمه" و هو عنى يبتعد عن ماعناه لالاند في موسوعته و تعني " حالة سياسة تكون فيها السيادة للمواطنين كافة ".[37]

وتعود الكلمة تاريخيا إلى نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس قبل الميلاد ، ومهما يكن من أمر فالمعنى الذي يثيره التحليل اللغوي النظري مثالي يقول فيه روسو " إذا

---

[36]– إياب فوزي حمادي ، **"مظاهر الحرية الشخصية والعامة في الإسلام"** ، دراسات دعوية، ع(17) ، (جانفي 2009)، ص ص.20–100.

[37]– **موسوعة لالاند الفلسفية** ، أندريه لالاند ، ترجمة خليل أحمد خليل ،(بيروت : منشورات عويدات ، ط 2، 2001)، ص. 259.

أخذنا عبارة الديمقراطية بكل معناها الدقيق نجد أن الديمقراطية الحقيقية لم توجد أبدا ولن توجد أبدا".[38]

كما يرى روسو حينما يقول أن الديمقراطية لم تتحقق في الماضي و ليست متحققة في وقتنا الحاضر و من غير المنتظر تحقيقها في المستقبل المنظور" [39]، و القصد من كل ذلك أن الديمقراطية التي تعني حكم الشعب نفسه بنفسه لم تتحقق يوما ولن تتحقق لأنه لا يوجد في التاريخ أن حكم الشعب نفسه بنفسه.[40]

ويقصد بالديمقراطية شكل من أشكال الحكم السياسي قائم بالإجمال على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية .[41]

اصطلاحا :

الديمقراطية شكل من أشكال النظام السياسي يقوم على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية مع حماية حق الأقلية والحقوق الفردية والعامة.

إن التعريف الأكثر رواجا وشيوعا وتناولا في وسط المثقفين المهتمين بدراسة الديمقراطية في إطارها السياسي هو : " أن الديمقراطية هي ذلك النظام من أنظمة الحكم الذي يكون الحكم فيه أو السلطة أو سلطة إصدار القوانين والتشريعات فيه من حق الشعب أو الأمة أو جمهور الناس " .[42]

أفادنا التحليل اللغوي للديمقراطية بأنها فكرة مثالية لم تتحقق بصورة تامة غير أن النظر إليها من ناحية اصطلاحية يقود إلى تعدد التعاريف بحيث :

أولا: حسب الفكر السياسي و القانوني : فإن محاولة تعريف الديمقراطية أمر صعب ذلك كون أن الديمقراطية فكرة متغيرة بتغير الثقافات و تغير الظروف و أوضاع المجتمع.

حيث أن **ألان تورين** عرفها بما يلي :

---

[38]–"جان جاك روسو"، **في العقد الإجتماعي** ، ترجمة : عادل زعتير ،(القاهرة : مؤسسة هذاوي لتعليم والثقافة 2013) ، ص. 18 .

[39]– روسو ، **مرجع نفسه** ، ص.19.

[40]– محمد عابد الجابري ، **الديمقراطية وحقوق الإنسان** (بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،2002) ، ص. 26

[41]– منير زيان ، **دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة زيان عاشور الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2018)، ص. 18 .

[42]– نبيل دحماني ، **الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر**، مذكرة لنيل درجة ماجستير غير منشورة ، (جامعة منتوري قسنطينة : كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2010–2011)، ص. 14.

النظام السياسي الذي يسمح للفاعلين الاجتماعين أن يتكونوا و يتصرفوا بحرية و إن المبادئ التي تشكل الديمقراطية هي نفسها التي تقتضي وجود الفاعلين الاجتماعين أنفسهم و أن الفاعلين الاجتماعين لن يوجدوا إلا إذا توافق الوعي الداخل بالحقوق الشخصية و الجماعية مع الاعتراف بتعدد المصالح و الأفكار.

حيث أن **رامون بودون** يصنف المصطلح ضمن ما سماه المصطلح الإيديولوجي فهو مصطلح يتسم بالطابع التاريخي من جهة و متأثر باللون الاديولوجي الذي يصيغه من جهة ثانية .[43]

ثانيا:<u>الديمقراطية في الإسلام:</u>

اختيار رئيس الدولة أو الخليفة بالمبايعة أو الانتخاب العام ثم تقيده بمبدئ الشورى لتسيير شؤون الدولة لقوله تعالى:" و أمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون".[44]

و قوله أيضا: " و استغفر لهم و شاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ".[45]

يذهب المفكرون المسلمون إلى أن الإسلام وضع فكرة الدولة و قيد سلطتها على أساس ديمقراطي قد أوجب العمل بمبدأ الشورى في الحكم.[46]

ثالثا:<u>الديمقراطية من خلال آليات الممارسة:</u>

---

[43]– حليمة بومرير ، **الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد إسقاط على التحرية الجزائرية** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستر (جامعة منتوري قسنطينة : كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ،2009 –2010)، ص ص.13–14.

[44]– **سورة الشورى**، الأية 38.

[45]– **سورة آل عمران** ، الأية 159.

[46]– عبد العزيز بن عثمان التويجري ، **الديمقراطية في النظور الإسلامي** (الرباط : منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية ، ط2 ، 2015) ،ص 15 .

1–عائشة عباش،**اشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**،(جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة :كلية العلوم السياسية و لاعلام،2008)،ص.20

2–**المرجع نفسه**،ص.21

يعرفها **بيتر برجر** على أنها " نظام سياسي تتشكل فيه الحكومة بواسطة أصوات الأغلبية التي تعبر عن نفسها في انتخابات حرة و نزيهة " ، ومن هذه الآليات نذكر: المشاركة السياسية الصحافة ، الأحزاب السياسية.[1]

وعليه يمكن الوصول إلى تعريف شامل لمفهوم الديمقراطية لابد من الجمع بين كل تلك الجوانب شكلا و مضمونا و آليات تجسيدها على أرض الواقع و على هذا الأساس يعرفها الباحث **جمال علي زهران** على أنها " أسلوب للحياة و نظام يقوم على قناعة كاملة من مواطني المجتمع البشري بقيمة فكر أو ممارسة و قناعة كاملة بالمبادئ الأساسية من الحرية والمساواة و العدالة و أن السيادة للشعب دون سواه " ، كما أن هذه المبادئ تستلزم آليات معينة تجسد المبدأ إلى واقع حي متجدد ، كتعدد الأحزاب و الأفكار و كل ما من شأنه تحقيق سيادة الشعب و مصلحته العامة.[2]

أشكال الديمقراطية :

الديمقراطية تتميز بالقيادة الجماعية والمشاركة مع الرؤساء في اتخاذ القرارت فبتطور الأفكار والايديولوجيات تنوعت أيضا أشكال الحكم وتباينت حسب خصوصية كل مجتمع ونذكر منها:

أ – الديمقراطية المباشرة:

وهي أقدم صور الديمقراطية حيث يمارس الشعب كله الحكم بنفسه من غير وسيط في كافة مجالات الحكم من الناحية التشريعية ، التنفيذية و القضائية ، و هذا الأمر جد كبير وشاق، فلا يتصور أن يمارس الشعب كله السلطة في كافة مجالاتها في كل مسألة يحتاجها الناس ، إلا إذا كان عدد أفراد هذا الشعب محدودا للغاية وذلك فان هذه الصورة من ممارسة السلطة بواسطة الشعب لم يعد لها وجود ذو قيمة في عالمنا المعاصر.[47]

ب – الديمقراطية شبه المباشرة:

حيث ينتخب الشعب نوابا لمناقشة القضايا و القوانين العامة ، ولسن التشريعات بشأنها ، وليعين السلطة التنفيذية و يحاسبها على أعمالها ، ولكن بشرط احتفاظ حق المواطنين

---

[47]– درويش طارق ، **إشكالية الديمقراطية في فكر العربي المعاصر** ، دراسة تحليلية نقدية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في الفلسفة العامة (جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة : كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الإنسانية ، 2016) ، ص.20.

لتقرير المسائل الرئيسية فيقرها الشعب بنفسه عن طريق الاستفتاء فهي من حيث المبدأ ديمقراطية سياسية مفعمة ببعض الديمقراطية المباشرة .[48]

ج – <u>الديمقراطية التمثلية النيابية:</u>

كشكل من أشكال الحكم لاستناد على ممارسة الحكم المباشر كالديمقراطية المباشرة ، وإنما يقوم الشعب باختيار من ينوب عنه للتعبير عن إرادته و تمثيله في المجالس السياسية المنتخبة أي أن الشعب يحكم نفسه بطريقة غير مباشرة عن طريق اختيار النواب الذين يمثلونه .[49]

<u>المطلب الثاني :</u>أسس و مبادئ الديمقراطية .

يتضمن هذا المطلب الحديث عن أسس ومبادئ الديمقراطية وهذا ماتكشف عنه الاسطر التالية:

I. **<u>أسس الديمقراطية</u>**:ان الديمقراطية ترتكز علي مجموعة من الاسس و هي:

<u>الديمقراطية نظام حكم سياسي :</u>

إذ تتصف الديمقراطية بأنها مذهب سياسي يرمي إلى تمكين الشعب من ممارسة السلطة أو السيادة في الدولة ومن هنا جاء الوصف السياسي لأنه يهدف إلى التخفيف من أوزار الحكم المطلق , و الشعب في ظل الديمقراطية إما أن يمارس السلطة بنفسه مباشرة دون وساطة و إما أن يختار نوابا عنه يمارسونها باسمه أو يشترك معهم في ممارستها و بالإضافة إلى كون الديمقراطية مذهب سياسي يطلق عليها في الوقت ذاته النظام الديمقراطي.[50]

فالديمقراطية بجوهرها العميق ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة ، و هي أسلوب للتفكير و السلوك و التعامل و ليست فقط أشكالا مفرغة الروح أو مجرد مظاهر ، و هي بهذا المعنى ليست شكلا قانونيا فقط ، و ليست حالة مؤقتة ، او هبة أو منحة من أحد ،

---

[48]– **نفس المرجع** ، ص 21.

[49]– باسم صبحي بشناق ، **النظم السياسية والقانون الدستوري** ، (فلسطين : الجامعة الإسلامية ، كلية الشريعة والقانون ، ط15 ، 2018) ، ص.18 .

[50]– أحمد صابر حوحو " مبادئ و مقومات الديمقراطية " ، **المفكر** ، ع(5) (أكتوبر 2018) ، ص .ص.320–341.

و إنما هي حقوق أساسية لا غنى عنها و هي دائمة و مستمرة ، وهي قواعد و تقاليد تعني الجميع دون تمييز ، و هي تعني الأقلية بمقدار ما تعني الأكثرية .[51]

فالديمقراطية في حقيقتها هي نظام حكم و منهج لإدارة أوجه الاختلاف و تعارض المصالح ، و يتم ذلك من خلال توفير شروط المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين أفراد و جماعات من أجل المساهمة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لهم ، و من هذا فإنها ممارسة سياسية تجري وفق شرعية دستورية ، وتحكم ممارساتها منظومة قانونية ، و يضبط أداءها و مستوى إنصافها توازن القوى بين الدولة و المجتمع وبين جماعاته التي يتشكل منها المجتمع المدني الحديث و المجتمع الأهلي و التقليدي ، و لذلك فإن ممارستها على أرض الواقع مسألة نسبية ، و قربها من مثالها الأعلى أو بعدها عنه قضية أبدية سوف تبقى ما بقيت الإنسانية ، و لن يتم الوصول إلى التطابق بين الممارسة الديمقراطية و مثلها الأعلى في أي وقت من الأوقات ، كما لم يتم التطابق ، و لن يتم بين أي مثل أعلى وواقع ممارسته . [52]

الإحتكام إلى دستور ديمقراطي :

فالديمقراطية المعاصرة اليوم هي ممارسة تجري وفق شرعية دستور ديمقراطي يرتكز على المبادئ العامة كما يقيم المؤسسات و الاليات و يوفر الضمانات القانونية و ضمانات الرأي العام الواعي المستنير الذي تعبر عنه منظمات المجتمع المدني إبتداء من الأحزاب السياسية و النقابات و الروابط و الجمعيات و أجهزة الإعلام النزيهة ذات الاهتمام بالشؤون العامة ، إن الدستور الديمقراطي يضيره أن يكون التعبير عن توافق مجتمعي على حدود الممارسةالديمقراطية و يجب أن تكون هناك مرونة تسمح أن ينعكس التوافق و الحاجة لمقتضيات التعاقد المجتمعي المتجدد بتجدد الحاجات المجتمعية و تغير الظروف و موازين القوى في ضوء ثوابت التجمع ، و يقوم الدستور الديمقراطي على خمسة مبادئ ديمقراطية تميزه عن غيره من الدساتير .[53]

و هذه المبادئ الديمقراطية يتم تجسيدها في المؤسسات الدستورية تكفل أمرين جوهريين أو لهما تنظيم السلطات في الدولة ووضع قيود دستورية على ممارسة السلطة ،

---

[51]– عبد الرحمن منيف ، **الديمقراطية أولا ..... الديمقراطية دائما** ، (دمشق : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط5 ، 1951) ، ص .111.

[52]– علي خليفة الكواري و أخرون ، " الخليج العربي والديمقراطية " ، **التنمية** ، ع(22) (02-10-2001) ، ص ص. 1-40 .

[53]– علي الخليفة الكواري و أخرون ، **مرجع سابق** ، ص. 31.

و ثانيهما كفالة الحقوق و الحريات العامة للأفراد ، و هذه مبادئ الديمقراطية لا تكتمل في دستور دولة ما إلا بعد أن تمر تلك الدولة بتحولات سياسية و ثقافية تسمح لها بالانتقال إلى ممارسة ديمقراطية مستقرة على أساس شرعية دستورية تراعي المبادئ الديمقراطية العامة المشتركة للدستور الديمقراطي .[54]

حكم الأغلبية:

من المبادئ التي تتركز عليها الأنظمة الديمقراطية هي حكم الأغلبية إذ لا يعقل أن ينبثق عن إدارة أناس أحرار وأن يكون مع ذلك وفق فئة قليلة أو في مصلحتها ، قد يثور جدل حول مضمون هذا المبدأ ، هل هو حق الأغلبية بأن تحكم نتيجة التصويت كما يكفي أن يكون الحكم متوجها إلى مصالح الأغلبية مراعيا لها ، لأفكارها و أهدافها كما تتبلور فكرة حكم الأغلبية من خلال استيعاب معنى أنه " لا سيادة لفرد و لا لقلة من لناس ".[55]

و المنطق الديمقراطي في ذلك ينطلق من كون السلطة تتم ممارستها بإرادة بشرية مهما تم الادعاء بغير ذلك ، و من المؤكد أنه لا يوجد اليوم بشر معصوم و لا يوجد بطبيعة الحال تفويض إلهي و لا طبيعي للبشر ، إن تفويض ممارسة السلطة إما أن يسبغه الفرد أو القلة الحاكمة على نفسها بالقوة أو تفويضه بإرادتها البشرية لمن هو تحت سلطتها من البشر مع الاحتفاظ بإدعاء حق السيادة على الشعب أو كثرة من الشعب على الأقل أحق (بكل تأكيد) من الفرد أو القلة بتفويض السلطة للحكام والمشرعين ، و لذلك الحاكم الديمقراطي و هو مصدر السلطات و هو الذي يفوض السلطتين التنفيذية و التشريعية عبر انتخابات دورية حرة و نزيهة ويقتضى حكم الأغلبية وجود أحزاب سياسية متعددة تهدف إلى الوصول إلى السلطة و الفوز بها بالتناوب بين الأغلبية وذلك لأن فكرة التداول على السلطة بين الأحزاب تشكل ضمانا للمجتمع بحيث تقرر أبجديتها بالتداول على السلطة بين الأحزاب .[56]

II. **مبادئ الديمقراطية:** للديمقراطية مجموعة من المبادئ مالم يتم تكريسها تبقي مجرد معاني جوفاء تكمن في:

---

[54]– **المرجع نفسه** ، ص.44.

[55]– ليزا سعيد ،" الديمقراطية : ماهي مبادئ نظام الحكم الديمقراطي ومميزاته "، **تسعة** ، ع(6291) (5 ماي 2017) ، ص ص.1–9 .

[56]– علي الخليفة الكواري و أخرون ، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت : دار القلم ،2012) ، ص.5

أ – مبدأ احترام الحريات :

أن الحقوق و الحريات العامة لا تتمثل في مبدأ واحد ، و إنما هي مبادئ عديدة تتصل بأعوان الحريات العامة المختلفة كالحريات الشخصية و حرية العقيدة و حرية الرأي و غيرها [57] ، مع الإشارة إلى أن الحرية السياسية ليست مرتبطة حتما بالحرية الفردية ، ففي ظل الديمقراطية قد يكفل نظام الحكم الحرية السياسية أو مساهمة الأفراد في شؤون الحكم و يتجاهل الحقوق و الحريات الفردية ، فنظرية العقد الاجتماعي مثلا التي أسست على الديمقراطية و السيادة الشعبية و في نفس الوقت تضمنت النظرية أفكار استبدادية ، فالفرد في العقد ليس له أي حق أمام الحكام صاحب السلطان الذي يتصرف وفق إرادته ووفق ما يراه .[58]

ولكن يجب أن لا يفهم من اهتمام الديمقراطية بالحرية السياسية ، أنها تتجاهل الحرية الفردية ، فهذا ما لا يمكن قبوله لأنها تقوم على إحترام حقوق الأفراد و حرياتهم من جانب و من جانب اخر لا يمكن تصور نظام ديموقراطي صحيح يسمح للأفراد باختيار نواب عنهم ، و محاسبتهم على أعمالهم إلا في مناخ تكفل فيه حقوق الأفراد و تصان حرياتهم .[59]

ب– تقرير المساواة:

إذا تعتبر المساواة بين أفراد المجتمع عنصرا من عناصر الديمقراطية ، فعلى النظام السياسي الذي يطبق الديمقراطية أن يقوم بممارسة المساواة بين أفراد الشعب ، ودون تفرقه لسبب من الأسباب ، فمن المؤلم حقا أن يشعر الفرد بالاضطهاد و عدم المساواة ، إذن على الدولة أن تساوي في معاملتها بين جميع المواطنين فيها ، و أن لا تكون الديمقراطية لفئة على حساب فئات أخرى ، وهناك عدة نصوص تتناول هذه الفكرة ، فقد نصت وثيقة الاستقلال الأمريكية على أنه : "إننا نؤمن بأن الناس قد خلقوا متساويين " ، و نص إعلان حقوق الإنسان و المواطن الفرنسي في مادته الأولى :" يولد الناس أحرارا و يبقون كذلك و متساوين في الحقوق ".[60]

---

[57]– داود الباز ،**النظم السياسية للدولة والحكومة في ضوء الشريعة الاسلامية** (الاسكندرية: دارالفكر الجامعي ، 2006)، ص ص.202 ، 203.

[58]– علي الخليفة الكواري و أخرون ، الخليج العربي والديمقراطي ، **مرجع سابق** ، ص .30 .

[59]– احمد صابر حوحو ، **مرجع سابق** ، ص.44 .

[60]– محمود حافظ ، **الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري** (الكتاب الجامعي ، ط 2، 1976) ، ص. 95.

فالمقصود إذن بالمساواة كأساس من أسس الديمقراطية ليس المساواة الفعلية بين الأفراد ، من حيث ظروف الحياة المادية و المعيشية ، بل المساواة التي نقصدها هي المساواة القانونية ، التي تعني عدم التفرقة أو التمييز بين الأفراد في تمتعهم بالحقوق و الحريات التي يكلفها الدستور و القانون ، و أن خرق المساواة لا يجوز ، إلا لسبب متعلق بالمصلحة العامة و بمقتضى نص قانوني ، و تطبيقا لمبدأ المساواة قضت الثورة الفرنسية على امتيازات الطبقة العليا المتمثلة في الأشراف و كبار رجال الدين .[61]

ج – المشاركة السياسية :

تجعل الديمقراطية من المشاركة في الحياة السياسية حقا لكل مواطن ، يساهم من خلاله في الوصول إلى حكم الأغلبية الذي تستلزمه الديمقراطية.[62]

ذلك لأنه من المعروف أن الإنسان الذي لا يستطيع أن يشارك في اختيار ممثليه بكل حرية في النظام السياسي ، يتولد لديه الشعور بعدم فعاليته كمواطن ، و لهذا فمن الطبيعي أن يمنح المواطن في النظم الديمقراطية الحق في المشاركة السياسية ، عن طريق المشاركة في الانتخابات ، الواقع أن المفهوم المشاركة السياسية قد تطور مع تطور الديمقراطية في العالم ، ووصل مؤخرا إلى أعلى مرحلة ، من خلال المنافسة الحرة بين المترشحين لتولي المناصب العليا في الدولة ،و تصر الأنظمة الديمقراطية على ضرورة اختيار المرشحين كدليل على التنافس الحر ، و تثبيت حرية المشاركة السياسية للمواطنين لأن لكل مواطن الحق في اختيار المرشح الذي يريده ، إذا توفرت فيه الشروط الترشيح ، أو حقه في الترشح بكل حرية أيضا .[63]

د–التعديدية الحزبية :

تمثل الأحزاب السياسية حجر الزاوية في المبادئ الديمقراطية ، فإذا كانت الديمقراطية تعني حرية العبير و حرية التنقل و حرية المراسلات و حرية تكوين جمعيات ، فإن حرية تعدد الأحزاب السياسية هي المظهر الجوهري لهذه الديمقراطية ، إذ تلعب الأحزاب دورا اساسيا في تقويم السلطة و كشف أخطائها وردها إلى جادة الصواب ، كما أن الأحزاب

---

[61]– أحمد الخطيب نعمان ، **الوجيز في النظم السياسية** (الاردن : دار الثقافة ، ط1 ، 2011) ، ص. 29 .

[62]–" جلين تندر" ، الفكر **السياسي الأسئلة الأبدية** ، ترجمة : محمد مصطفي غنيم ، (القاهرة : الجمعية المصرية للنشر والثقافة العالمية ، ط1 ، 1993)، ص ص.108– 109 .

[63] – Jean Louis Boursi – Les dés et les urnes , **les calculs de la démocratie** , (édition seuil ,1990),p 41.

السياسية تعد مدارس حقيقية لتثقيف الشعب و تنويره و تبصيره إذن من البديهي أن الطريق الديمقراطي لمشاركة الشعب يتطلب تعدد الأحزاب السياسية التي تسعى إلى السلطة ، الأمر الذي يفرز أغلبية تحكم ، و أقلية تمثل المعارضة ، و اختيار الشعب هو المرجع في تحديد الأغلبية و المعارضة .[64]

إن التعددية السياسية من المسلمات التي لم تعد تقبل جدل أن أمور المجتمع الحديث ،أيا كان تركيبه ، بلغت حدا من التعقيد والتشابك ، في ظل ظروف الحياة والمجامعات محليا ، وإقليميا وعالميا ، ما يجعلنا نقرر بأنه لم يعدمن المنطقي فرض التصور الأوحد أو التصور الأوحد أصبحت تنطوي على خطورة التعمد ، وقتل الإبداع ومن ثم ، فإن تعدد الاتجاهات والتصورات ،وتوفير المناخ الصحي لتفاعلاتها هما الضمان الاكبر للتحدد والصواب فالديمقراطية تعني التدوال على السلطة شرعيا وسلميا حيث أنه لا معنى للتعددية دون توفر آليات تسيير شؤون المجتمع .[65]

هـ–مبدأ فصل بين السلطات : هو مبدأ جوهري في تأسيس نظام ديمقراطي ، بسبب توسع وظائف الدولة وتطور الحياة السياسية وقسمت وظائف الدولة إلى الوظيفة التشريعية ، التنفيذية والقضائية والهدف من تطبيق هذا المبدأ هو تجديد اختصاصات كل وظيفة على حدود منهما من التجمع في يد شخص واحد لمنع الاستبداد وهو وسيلة فعالة لتأمين حرية الأفراد وضمان احترام القوانين وتطبيقها في الاتجاه السليم.[66]

هذا و تجدر الاشارة إلى أن هناك من يرى أنه من الافضل أن يطلق على " مبدأ الفصل بين السلطات " تسمية مبدأ " عدم الجمع بين السلطات " ، وذلك تجنبا لأي فهم خاطئ قد يقود إلى التطرف في الفصل بين سلطات الدولة الثلاث ، وأصبح هذا المبدأ معيار لقياس مدي ديمقراطية النظام حيث يستخدم لتميز الانظمة الديمقراطية عن غيرها حيث أصبحت نسبة الفصل بين مختلف السلطات تتناسب طرديا مع نسبة ديمقراطية النظام ، ولقد عرف مبدأ الفصل بين السلطات مجد لم يعرفه مبدأ أخر .

---

[64]– أحمد صابر حوحو، **مرجع سابق** ، ص.29 .

[65]– ثناء فؤاد عبد الله ، **أليات التعبير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت : مكتب الدراسات الوحدة العربية ، ط1 1997) ، ص.28.

[66]– صورية حلمي ، طرمون أمال ، **واقع التمثيل النيابي في الجزائر** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس منشورة (جامعة قاصدي مرباح : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2012– 2013) ، ص.08.

لهذا نجد أن هذا المبدأ يهدف إلى فصل البرلمان عن الحكومة من جهة و فصل القضاء عن الحكام من جهة ثانية ، لضمان استقلالية و إضعاف سلطة الحكام .[67]

المطلب الثالث: أطروحات الديمقراطية .

ان اطروحات الديمقراطية تتعدد و تنطلق من لفية دينية أو اديولوجية معينة و هي:

أولا-الطرح الليبرالي للديمقراطية :

تتأرجح تعاريف الديمقراطية الليبرالية بين التأكيد على الأمثلة الواقعية ، ويتم تعريفها على انها ذلك الترتيب المؤسسي الذي يتم من خلاله وصول الأفراد أو الجماعات إلى السلطة، عن طريق صراع تنافسي على الأصوات ، وبين التركيز على النموذج وتعرف على انها إجراء لاتخاذ القرار الذي يتميز بأنه " الحل الوسط والمنصف " بين المطالب المتنافسة للحصول على السلطة . ويكون ذلك من خلال المساواة بين الأقلية والأكثرية ، واحترام الحقوق والحريات للأفراد .[68]

والديمقراطية الليبرالية المشتقة من الفكر الليبرالي الاقتصادي الذي يرتكز على المبادئ التالية :

1 -احترام مبدأ الملكية الخاصة و عدم تدخل الدولة في اطار الحرية الاقتصادية .

2 -الدعوة الي المنفعة الفردية .

3 -الربح هو الغاية العظمي للنشاط الاقتصادي

وعلي هذا الاساس هذه المبادئ تبلورت الديمقراطية اللبرالية والتي تقوم المبادئ الاتية:

1 - الحرية و المساواة بين الشعب .

2 - وجود تعددية بقدر مايبررها و يعيد انتاجها و حسب تعدد الاراء و العقائد.

3 - قائمة علي العقلانية من خلال تاكيدها علي دور الحل الوسط و المنصف في التوفيق بين المصالح المتنافسية.

4 - تعتمد علي نظام مؤسسي يتميز بأنه شبكة معقدة ومحكمة من الضوابط و التوازنات .[69]

---

[67]- مصطفي سعيد ، **الديمقراطية في المنظومتين الفكريتين العربية والاسلامية** ، مقدمة لنيل شهادة دكتورا منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2010-2011)، ص.131 .

[68]- **المرجع نفسه** ، ص. 36.

[69]- عباش ، **مرجع سابق** ، ص 36.

إن الديمقراطية الليبرالية حسب اعتقاد مناصريها هي نظام حكم و طريقة حياة تعتمد عد الرؤوس بدلا من قطعها او كسرها فهي اذن طريقة او منهج لاتخاذ القرار في حالات تتحد فيها الاراء و المواقف و تتنافس فيها المصالح و القناعات و الاهداف و هي طريقة لحسم الصراع بين المطالبين بالحصول علي السلطة او الوصول اليها دون اللجوء الي العنف و الارهاب و هي تعتمد علي الحجة و الاقناع و عدد الاصوات وليس على السيف. [70]

ثانيا: الطرح الماركسي لدراسة الديمقراطية: ان الطرح الماركسي في دراسته و تحليله للديمقراطية يربط مابين السياسية و الاقتصاد و يقوم علي تصفية مصدر الاستغلال و التناقضات الطبقية و بناء القاعدة المادية للديمقراطية الاجتماعية ان هذا الطرح اللبرالي الذي – اعتقاد الماركسيين– جسد استغلال الطبقة المالكة لوسائل الانتاج علي الطبقة الكادحة و بالتالي خلق تناقض داخل المجتمع او صراع مابين الطبقات الاجتماعية 'فشعار دعه يعمل دعه يمر " للمفكر ادم سميث "خلق الكثير من البؤس و الحرمان للطبقات الكادحة بينما ، الطبقات المالكة ازدادت رفاهية ، وهذه الجدلية التاريخية الديالكتيك ،والتي وضعها " **ك– ماركس'** " **وأنجلز** " وغيرها تولد عنها صراع التضاد بين الطبقات الإجتماعية وبالتالي قيام بروليتارية التي قلبت موازين القوي داخل المجتمع .[71]

ثالثا : الطرح الإسلامي في دراسة الديمقراطية : لقد تعددت الآراء و الخطابات الإسلامية التي تناولت موضوع الديمقراطية إذ هناك سلفية ملتزمة بقوة المرجعية و النصوص الدينية

و هي ترفض الطرح الديمقراطي بتاتا و هناك مدارس ذات توجه إصلاحي و تجديد فكري إسلامي ، كل هذا زاد من صعوبة بلورة أفكار محددة و متفق عليها لصياغة مشروعات إسلامية للديمقراطية، و عليه من خلال هذه الدراسة سوف نحاول تجاوز الخلافات بين الاتجاهين و نقتصر فقط على ذكر ما تحتويه الشريعة الإسلامية من مبادئ واضحة فيما يخص الديمقراطية.

بالرغم من هذه الأخيرة هي لفظة غربية إلا أن ما تحتويه من مبادئ و ما تنادي به من شعارات هي موجودة في الشريعة الإسلامية, سواء تعلق الأمر بحقوق الإنسان و حرياته أو كيفية تدبير أمور الدولة و تسييرها. [72]

---

[70]– **. مكان نفسه** .

[71]– عبد الله صاقور، **الاقتصاد السياسي** (الجزائر: دار العلوم للنشر ،2004)،ص.113.

[72]– احمد الموصلي ، **جدليات الشوري الديمقراطية** (بيروت : دار ابن خلدون ، 1976)، ص.73..

1 - **حقوق الفرد و حرياته:**

حق المواطنة *:* فنجد الإسلام يجعل من سكان دولته على نوعين المسلمين و أهل الذمة و أما السكان المسلمون : فيقول فيهم القران الكريم : "إن الذين امنوا و هاجروا و جاهدوا بأموالهم و أنفسهم في سبيل الله و الذين أولوا و نصروا أولئك بعضهم أولياء بعض و الذين امنوا و لم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا" [73] ، هذه الآية توضح أساسين للمواطنة : الإيمان و سكن دار الإسلام أو الانتقال إليها. حيث إذا كان المرء مؤمنا ولكنه ما ترك تابعية دار الكفر إي لم يهجرها و لم يستوطنها فلا يعد من أهل دار الإسلام أما المؤمنون الذين يقطنون في دار الإسلام سواء ولدوا فيها أو انتقلوا إليها من الكفر فهم من أهل دار الإسلام متساوون معهم في حقوقهم . [74]

و اما اهل الذمة:

فيقصد بهم جميع اولئك الذين يقطنون داخل حدود الدولة الاسلامية من غير المسلمين و يقرون لها بالولاء و الطاعة و هؤولاء يضمن الاسلام المحافظة على دياناتهم و ثقافاتهم و يمنح لهم جميع الحقوق كغيرهم من المسلمين و فوق كل ذلك يعفيهم من تبعة الدفاع عن الدولة .

أ- حق المواطنين في المحافظة علي نفوسهم و أموالهم و أعراضهم و هذا ما اوضحه الرسول صلي الله عليه و سلم في خطبة الوداع 'ان دمائكم و أموالكم و أعراضكم حرام كحرمة يومكم هذا".

ب - الحق في المحافظة علي حرياتهم الشخصية .

ج- الحق في ابداء الرأى وقد عبر عن هذا ابو بكر الصديق رضي الله عنه "وليت عليكم ولست بخيركم أطيعت الله فيكم ".

د-الحق في المساواة في قول عمر بن الخطاب "متي استعبدتم الناس و قد ولدتهم أمهاتهم أحرار"بالاضافة إلى مجموعة أخري من الحقوق المتمثلة في التعددية و الاختلاف العدل الحوار و التسامح التي تستهدف تحقيق الكرامة الانسانية و الاحساس بالامن و الاستقرار في مجتمع يثبت وجوده بين المجتمعات الاخرى .[75]

---

[73]- **سورة الانفال**، الاية 72.

[74]- ابو اعلي الماوردي ، **تدوين الدستور الاسلامي** (الجزائر: شركة شهاب ، ط5 ، 2011)، ص ص. 68.

[75]- عائشة عباش، **مرجع سابق** ، ص. 39.

اما فيما تدبيرو تسيير الدولة فيكون وفق مايلي :

أ- مبايعة الرئيس فالإسلام لا يقر أبدا بمن يتولى الرئاسة عن طريق القوة و انما يكون ذلك عن طريق البيعة (الانتخاب) يقول الله عز و جل "ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم" [76] فالرئيس يتولي النظر في أمور المسلمين ولكن ليس بمفرده بل يجب عليه استشارة أهل الحل و العقد في كل الامور و الأخذ برأي الاغلبية لتحقيق الاجماع (أعضاء المجلس الشوري).

ب- وهذا ماتضمنه المبدأ الشوري إذا استشار عمر بن الخطاب " رضي الله عنه " في إحدى المناسبات قائلا" دلوني علي رجل استعمله في أمر قد داهمني فقولوا ماعندكم فإنني أريد رجلا أستعمله في أمر فاذا كان القوم و ليس أميرهم كان كأنه أميرهم و إذا كان فيهم هو أميرهم كان كأنه أحد منهم" ، و على هذا الأساس فان الإسلام نبذ الإستبداد و الإنفراد بالرأى. [77]

و هذا الصريح في قوله تعالي : " و الذين إستجابو لربهم و أقاموا الصلاة و أمرهم شورى بينهم و مما رزقناهم ينفقون"، [78] و في قوله تعالى " وشاورهم في الامر" .[79]

ولذا نلخص أن تطبيق الديمقراطية لا يعني منافاة أو الإبتعاد عن الإسلام و بالتالي ضرورة التوفيق بين الاسلام و الديمقراطية من المكتسبات الإنسانية التي ينبغي التفاعل معه . [80]

المبحث الثالث: مفهوم الحركات الاسلامية.

ترتكز دراستها في هذا المبحث على رصد ظاهرة الحركات الإسلامية بتعريفها و وضعها و تشخيصها و البحث في ماهيتها فمصطلح الحركات الإسلامية يصعب تحديد نطاقه، و إيجاد تعريف جامع مانع لها بسبب اختلاف الرؤى الاديولوجية للدارسين فكلمة الحركات الإسلامية يستخدمها مفكرون كتغيير عن حزب سياسي إسلامي .

---

[76]- **سورة الفتح** ، الأية 10.

[77]- احمد بناسي ، " أصول الحكم في الاسلام و موقفنا من الحداثة الغربية " ، **دراسات الاسلامية** ، ع.(4) (ديسمبر 2003)، ص ص .85.،

[78]- **سورة الشوري** ، الاية 38.

[79]- **سورة ال عمران** ، الاية 159.

[80]- محمد محفوظ ، **الاسلام و رهانات الديمقراطية من أجل اعادة الفعالية للحياة السياسية و المدنية** (لبنان: المركز الثقافي العربي ، ط1 ، 2002) ، ص.205 .

المطلب الأول : تعريف الحركات الاسلامية.

يعد مصطلح الحركات الاسلامية من المصطلحات التي يصعب تحديد نطاقها و إيجاد تعريف جامعا ، إلا أن الإختلافات حول تحديد ماهية حركات الاسلام السياسي لا يعني عدم وجود قواسم مشتركة يمكن الارتكاز عليها ، وسوف نستفيد في تحديد هذه المضامين من أطروحات مفكرين و رموز هذه الظاهرة لأنهم الأقرب لهذه الحركات بحكم الممارسة و التبني الفكري.[81]

إن ربط السياسية بالإسلام احدث اختلافا كبير بين المفكرين الاكادمين ، حيث ظهرت تسميات عديدة أبرزها "الحركة الإسلامية، الأصولية الإسلامية، الإسلام السياسي" "الاسلاموية" " التطرف الإسلامي" ،إن الحركات الإسلامية التي ينظر إليها على أنها حركة واحدة، هي في حقيقة الأمر عدة حركات تتنوع و تختلف نظريا و عمليا في أمور جوهرية عدة [82] ، أغلب هذه المصطلحات تحمل في طياتها اختيارات تقويمية لواضعيها و مروجيها و مستخدميها ،

استنادا إلى مواقف الحركات الإسلامية و من مستخدمي هذه التسميات هم أطراف المصالح

و الأفكار التي ينتمون إليها ، أكثر مما تعكس حقيقة تلك الحركات لأن مستخدمي هذه التسميات هم أطراف في الصراع الاجتماعي و السياسي و الثقافي الدائر في مجتمعاتهم حول المسألة الإسلامية و من خلال هذه المصطلحات يعبرون عن المحلية والعالمية وهي ظاهرة قديمة موصولة الحلقات وليست حديثة أو مستحدثة ، كما أنها ظاهرة مركبة لها أبعاد فكرية [83]،

و نفسية و اجتماعية و سياسية و تتسم هذه الظاهرة بقوة الجذب الشعبي و الانتشار الواسع في قطاع الشباب بحيث تشمل جوانب الحياة و تتلخص في أهدافها علي إستبدال الأنظمة السياسية إما بالعنف أو بالوسائل السلمية ، أو بالاثنين معا . [84]

1 - تعاريف أهم المفكرين الإسلاميين :

لقد كانت هنالك تعريفات كثيرة للحركات الإسلامية إلا أننا أخترنا أهمها:

---

[81]– محمد سليمان ، **مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة " نموذج حركة حمس الجزائرية** ،" مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستر في العلوم السياسية (جامعة وهران: كلية الحقوق ، 2012–2013) ، ص. 22.

[82]– قطاف تمام أسماء ، **مرجع سابق** ، ص. 15.

[83]– حسن طوالبة ، **العنف و الارهاب من منظور الاسلام السياسي** (الأردن : عالم الكتب الحديث ، ط2 ، 2005) ، ص.85.

[84]– **مرجع سابق**، ص.85.

أ- تعريف الشيخ يوسف القرضاوي :

يعرف الشيخ القرضاوي الحركة الإسلامية أنها " ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع و توجيه الحياة...كل الحياة فالحركة الإسلامية قبل كل شيء عمل و عمل دائب متواصل ،و ليس مجرد كلام يقال أو خطب أو محاضرات ، أو كتب ، و إن كان هذا كله مطلوبا و لكنه جزء من الحركة ، و ليس هو الحركة، **و الله تعالى يقول : ' و قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون'**.[85]،[86]

ب - تعريف الشيخ راشد الغنوشي :

هي حملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام و تحقيق أهدافه و تحقيق التجديد المستمر له من أجل ضبط الواقع و توجيهه,ومنه فإن أهداف الحركة الإسلامية و استراتجيتها ووسائل عملها تختلف باختلاف الزمان و المكان.[87]

ت- تعريف الشيخ حسن الترابي :

" الحركة الإسلامية هي حركة تجديد و إصلاح شامل تبنى على التقاليد الإصلاحية الخاصة التي سنها جمهور من سلف الفقهاء و الصوفية ولا تقف عندها, فهي البناء الطوعي للمجتمع الإسلامي في سبيل الإصلاح النافذ, تنطوي على استعداد جهادي و تبنى على قاعدة تنظيمية, فهي ذات هم سياسي وبعد عالمي ".[88]

2-تعاريف أهم الباحثين و المختصين في الشؤون الحركات الاسلامية :

اما الاسهامات الفكرية للباحثين و المختصين في شؤون الحركات الاسلامية العرب و الاجانب فهي كالأتي:

أ-تعريف حيدر ابراهيم علي:

---

[85]- **سورة التوبة** ، الآية : 105.

[86]- يوسف القرضاوي ، **أولويات الحركة الاسلامية في المرحلة القادمة** (القاهرة: مكتبة وهبة ، 2006) ، ص. 9.

[87]- راشد الغنوشي ، **الديمقراطية وحقوق الانسان في الإسلام** (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2012) ، ص.11.

[88]- حيدر ابراهيم علي ، **التيارات الاسلامية و قضية الديمقراطية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990) ، ص.20.

كل التنظيمات المنتسبة للإسلام و التي تنشط في ميدان العمل الاسلامي و تتطلع الي احداث النهضة الشاملة للشعوب الاسلامية منفرده و مجتمعية و تسعي الي التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من اصلاحها و اعادة تشكيلها وفقا للمبادئ الاسلامية .[89]

ب-تعريف الاستاذة صلاح الدين الجورشي :

انها ليست مجرد حركة دنية كالطرق الصوفية مثلا أو التيارات الثقافية و الاجتماعية التي تشكل عادة في الجمعيات و النوادي لأداء وظائف محددة ، و هي أيضا ليست حزبا سياسيا عاديا ، لكن كل هذه الابعاد نجدها بنسب مختلفة تتقاطع داخل الحركة الاسلامية فهو يري بأن الحركة هي **كيان تنظيمي** يختلف في برامجه و مناهجه ووسائله و ارتباطاته و مراجعه العقائدية و الفكرية كما تتباين في الحجج و الأهمية من قطر إلى أخر و من تجربة إلى أخرى ويضيف ان اختلافها لا يمنع التقائها حول أرضية واحدة علي هشاشة و ما يميز الحركات هو الحاحها علي اعتبار الاسلام منهج حياة ثم تركيزها علي الجوانب السلوكية و الاخلاقية لأفراد و المجتمعات. [90]

ج-تعريف الاستاذ فادي شامية :

يري في كتابه " **سبيل القاصد للحكم الراشد**"أن :"الحركة الاسلامية مصطلح يعبر عن التنظيم الذي يعمل لتحكيم شرع الله،و قد باتت واضحة أهمية هذه التنظيمات و المبرر وجودها بعد انهيار الخلافة الاسلامية عام 1924م"وهذا التعريف يضع للحركة الاسلامية ركنين .[91]

التنظيم والإسلام : (1-التنظيم ، 2-الإسلام)

فالتنظيم هو الشكل الذي تفرغ فيه جهود جماعية لتحقيق غرض مرسوم ،أما الإسلام فهو الديانة الربانية الشاملة في شقها الإعتقادي و السلوكي ،و لذلك فكل فصيل من فصائل الحركة الإسلامية يقوم بين أفراده نوع من أنواع التنظيم لو كان بسيطا و يهدف

---

[89]- حيدر ابراهيم علي ، **أزمة الاسلام السياسي في السودان و الجزائر** (الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1993) ، ص. 49 .

[90]- **مكان نفسه.**

[91]- لزهر بن عيسى ، **انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الاسلامية في الشرق الأوسط** ، رسالة ماجستر منشورة ، (جامعة محمد خيضر : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية 2010-2011) ، ص. 08.

إلي تحكيم شرع الله في الأرض،حتى و لو كان من خلال عمله يركز على جانب دون أخر يدخل في إطار الحركة الإسلامية .[92]

وحسب **لياس بوكراع**:فان الاصولية موجودة في كل الاديان ،فهناك أصولية كاثوليكية كما هناك أصولية اسلامية و أصولية يهودية و تجمع بين تلك الاصوليات مواقف محافظة في كل المجالات في المجال السياسي كما أنها ترفض مواصفات الحداثة.[93]

من المزايا المشتركة للاصوليات تبخيسها للعلمانية،ورؤيتها في تحريرالعقل من رقبة الايمان السبب الاول لكل شرور القرن العشرين .[94]

فالحركات الاسلامية بمختلف انواعها هي منظمات تدعو الي تأسيس السياسة على نصوص مقدسة،و تعتقد بحل كل المشكلات بواسطة الشرع المنزل،وتعمل على استبعاد كل ماهو غريب عن الوحي الذي لايتقبل تبديدا ولا تجديدا. [95]

فالإسلاميون هم أتباع قراءة جديدة للنصوص التأسسية (القران و السنة) بوصفها مصادر سياسية و أخلاقية مكونة للهوية،في سبيل نهضة العالم الاسلامي انما يكمن الاختلاف الجوهري مع سابقيهم في قراءتهم الايديولوجية للإسلام،المعتبر أداة للاعتراض الاجتماعي و الاستيلاء علي الحكم. [96]

يعرفها الباحث الجزائري هواري عدي: حركة السياسية تهدف لإقامة الدولة الاسلامية ، و تبني سياستها الادارية علي العمل من اجل الغير العام، و خطابها يوفر معلومات حول الفئات الاجتماعية،و تستمد شرعيتها من الخطاب القرآن .[97]

عرفها فرنسوا بورغا : يطلق عليها تسمية "اسلاموية" منذ الان ستدعي (اسلاموية) كل محاولة للاستعانة بمصطلحات الاسلام، و الجارية علي أيدي فئات اجتماعية محرومة من

92– لزهر بن عيسى ،**مرجع سابق** ، ص.9.

93– لياس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدس** ، ترجمة : أحمد خليل، (بيروت : دار الغرابي، 2003) ، ص102 .

94 – Gille kepel , **la revanche de dieu** , **Chrétiens** ; juifs et musulmans a la requonquet du monde ,(paris : Edition seuil ,1991),p.260

95– لياس بوكراع، **مرجع سابق** ، ص102 .

96 – Lamchichi Abderrahim , **l'islamisme en Algérie** , (paris ; lahrmattan 1994) p.36 .

97 – Lahouari addi , **dynamique et contradiction du system politique algérien** , (alger : Institut de dreit et des sciences abministratives , université d alger , revue algérienne des science juridique économique et politiqu,. 1989) , P .16.

فوائد التحديث ، للتعبير ضد الدولة عن مشروع سياسي يستخدم الارث الغربي كعامل رفض .[98]

د-تعريف ريتشارد ديكمجان:

"هي نمط لموجات متتالية من الانبعاث أو النهوض كاستجابة لأوضاع أو مواقف الأزمة و يحتوي هذا النمط علي آلية اجتماعية سياسية متضمنة فيه ،مكنت الإسلام من التجديد و تأكيد نفسه ضد التآكل الداخلي و التهديد الخارجي هذا وقد تكررت هذه الموجات أو الحركات في التاريخ الإسلامي كثيرا ،و علي الرغم من التشابه الواضح الذي تظهر ، إلا أنها تتميز بقدر من الاختلاف في المضمون الاديولوجي و كيفية التطبيق ." [99]

ولذلك فيمكن أن تعرف الحركة الإسلامية بأنها :عبارة عن حزب سياسي إسلامي له عقيدة إسلامية ترى أن الإسلام دين و دولة و هي كيان هيكل منظم ،يهدف الي اسلمة المجتمع

و الدولة من القاعدة إلى القمة عبر القنوات الشرعية المتاحة من و سائل عمل اجتماعية و سياسية للوصول الي السلطة بالوسائل السلمية المشروعة لبسط و تطبيق برنامجها الإسلامي على اعتبار انه منهج حياة عام و شامل و متكامل.[100]

المطلب الثاني: خصائص و أنواع الحركات الإسلامية :

تتميز الحركات الإسلامية بجملة من الخصائص التي تشترك فيها أغلب هذه الحركات مما يميزها عن باقي الحركات الأخرى التي تنشط في المجال السياسي.

خصائص الحركات الاسلامية : يمكن إجمال هذه كالتالي:

- شمول : فالإسلام يؤخذ على أنه كل مترابط ، حزبية فيه ترتبط بغيرها فالعقيدة و الشريعة و العبادة كل متكامل ومن ثم لا مجال لتفريق بين الدين و السياسة و الدين و الدولة ، و من نتائج فكرة الشمول هذه ، العمل على تكوين دولة إسلامية ، و لقد بذلت الحركات الإسلامية جهودا جبارة لتحقيق هذا الهدف و من فروع نظرة الشمولية للإسلام

---

98 – francoit burgat , **l'islamisme au maghreb , la voix du sud** , (paris : E dition payot ,1989) .p.55.

99– ريتشارد ديكمجيان ، " **الاصولية في العالم العربي**" ، **التيارات الاسلامية و القضية الديمقراطية** ، في حيدر ابراهيم علي محرر،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1999) ، ص ص 33-34.

100– ضياء رشوان ، **دليل الحركات الاسلامية في العالم**"، (الاهرام : مركز الدرسات السياسية و الاستراتجية.2001)، ص.15 .

اعتبار المسلمين كلهم و ما بينهم من خلافات كيانا واحد فرقته أحداث الزمان ، و فرض على المسلمين بعث الكيان الدولي للإسلام . [101]

– التغيير الجذري :المقصود هنا بالصيغة الجذرية هو إستهداف التغيير الجذري للمفاهيم و الرؤية الكونية الحضارية الغربية التي غلبت على نظام الحياة السياسية و الإقتصادية و غيرها في العالم العربي و الاسلامي و الصيغة الجذرية تستهدف الاصلاح من الجذور أي إعادة البناء الاجتماعي من الاساس من اجل إنطلاق دورة حضارية إسلامية جديدة ،و لا أعني بالضرورة أن الطبيعة الثورية للحركة الإسلامية بعد سقوط الخلافة العثمانية تستند على إستخدام القوة في التعبير و إنما أعني أن التغيير جذري و تم بالتدريج و بالوسائل السلمية نمو تغير في طبيعة الدولة . [102]

الشعبية : و هي أن الحركة الإسلامية ليست حركة فئة معينة أو طريقة صوفية لحصر عملها في مجموعة المرتدين ، إنها ضمير الأمة المتحركة و أعماقها الثائرة ، و من ثم فهي ترفض مقولة الصراع الطبقي و تعتبر الاسلام وحدة قادر على ازالة كل أوجه النظام و الاستغلال داخل المجتمع الاسلامي و أنه لا تناقض في نظرها بين العالمية و الوطنية إذا الوطنية هي منطلق العالمية يقول: **" المودودي** " إن الجماعة الإسلامية ليست بجماعة تستهدف القومية الوطنية و لا تقتصر دعوتها على أمة بعينها و وطن ، بعينه بل الدعوة التي ترفعها عالمية الأهداف. [103]

التنظيم : تتميز ظاهرة الإسلام السياسي بالقوة التنظيمية و بصلاحيتها خاصة أمام التحديات الصعبة و البناء التنظيمي لهذه الحركات يجمع بين الحالة الجامدة و الحالة الاسلامية ، هذا الباء التنظيمي يتمثل في جماعة انتقلت من معناها التنظيمي الضيق الى معنى الامة أو نواة الامة و هناك تداخل بين الشكل التظيمي و المنظومة للحياة و البناء الاديولوجي ، حيث يمتاز بأنه يستند الى رسالة سماوية تحمل صفة الاستمرارية و العالمية و يرتبط بالبعد الديني للمسلمين. [104]

---

[101]– ضياء رشوان ، **مرجع سابق** ، ص.15.

[102]– راشد الغنوشي ، **مرجع سابق** ، ص.76.

[103]– **مرجع نفسه** ، ص.67.

[104]– **راشد الغنوشي** ، **مرجع سابق**، ص. 133 .

مما يجعل من البناء الاديولوجي بناء يستند على اسس قوية و يرتكز عليها البناء التنظيمي ، و يمكن ملاحظة مدى صلاحية هذا التداخل التنظيمي و الاديولوجي أن الحركات الإسلام السياسي تعرضت لحالات قمع في عديدة من البلدان العربية و مع ذلك بقيت حية و مستمرة بل و ازداد وجودها و نفوذها الشعبي و في المقابل فإن البناء التنظيمي لهذه الحركات و في بعض الاحيان يحصر نفسه ضمن أطر تنظيمية مختلفة أو في خطاب إديولوجي تقليدي ، و هذا راجع لظروف تتعلق بتقيد الحريات السياسية في البيئة العربية أو نتيجة لطبيعة محدودية إمكانيات القيادات التي كانت تقود هذه الحركات . (105)

المشاركة السياسية :

و من الملاحظ على الحركات الإسلام السياسي اهتمت بالمشاركة السياسية من خلال قنوات و اليات العمل السياسي حيث كان ذلك متوفرا فمعظم هذه الحركات تنبت العمل السياسي و عدم اللجوء الى العنف المسلح كوسيلة للتأثير على [106] القرار السياسي الرسمي و على السياسات العامة للدولة داخليا و خارجيا و كذلك لحماية حضورها السياسي في المجتمع و كان طبيعي أن يدفع هذا الاهتمام بالعمل السياسي الى الانتقال نوعا ما من السرية الى العلنية.

أنواع الحركات الاسلامية:

هناك عدة معاير للتصنيف لحركات الاسلامية مثل تصوراتها السياسية ، و أساليبها الحركية الا ان الجانب الفكري يضل القاعدة الاساسية ووفقا له تقسم الحركات الاسلامية:

1-**الحركات الاسلامية:**

وهي تلك التي ينظر للافراد و الدول و المجتمعات من منظور صحة العقيدة فقط ، تقوم بتفسير النصوص القرآنية و الاحاديث النبوية ،بطريقة حرفية ظاهرية تستند علي قاعدة عموم اللفظ ،وليس خصوص السبب الذي نزلت من اجله اوذكرت في سياقه ،مما ينتج عنه اطلاق أحكام متسرعة بتفكير دول و جاهلية المجتمعات ،وزيادة علي ذلك تقوم

---

[105]- رائد محمد عبد الفتاح ،"**اساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر و الممارسة " الاخوان المسلمون في مصدر نموذج** " رسالة ماجستر منشورة (جامعة النجاح الوطنية – فلسطين ، كلية الدراسات العليا ، السنة الجامعية ،2012) ، ص.12 .

[106]- **مرجع نفسه** ، ص.12.

بقراءة واقع مجتمعاتها المعاصرة على ضوء تجربة الحقبة الإسلامية الأولى , وهي بهذا تريد إعادة أسلمت الجتمعات و الدول و تعتبرها خارجة عن الإسلام و يدخل في هذا القسم مجموعة من الحركات .[107]

-الحركات المتطرفة :

تتفق تلك الحركات على أنها المجتمعات المعاصرة أقرب إلى المجتمع الجاهلي و الكافر في مكة بعد البعثة النبوية و الهجرة منها إلى المدينة , و قياسا على تلك الفترة ترى بأن الوقت لم يحن بعد للعمل بسياسة , أو بناء دولة إسلامية و ممارسة الجهاد من خلال فئتين :

-حركة التكفير و الهجرة :

ترى أن التجمعات المعاصر تشبه مجتمع مكة قبل الهجرة حيث لم يعد فيها أمل أن تهتدي للإسلام , و لم تعد تظم إلى الكافرين , و بتالي لابد لهم من هجرها بإعتبارهم المسلمين الوحيدين على وجه الأرض , و من لم ينظم إليهم فهو كافر و الهجرة بنسبة لهم هو إعتزال المجتمع تماما بالخروج منه في إنتظار أن يظهر الله دينه. [108]

-حركات إعادة الدعوة :

ترى أن المجتمعات المعاصرة تشبه مجتمع مكة بعد البعثة النبوية ، حيث إعادة دعوة الناس الموجودين فيها , الذين يجهلون الإسلام ، وتعد المهمة الوحيدة التي يجب عليهم القيام بها كما فعل المسلمون الأوائل دون إعتزال المجتمعات و الهجرة أو الإصطدام العنيف معها .[109]

-الحركات الجهادية العنيفة:

ترى أن المرحلة التي يعيشها العالم اليوم يمكن مقارنتها بمرحلة هجرة الإسلام إلى المدينة، طبقا لهذا فإن المجتمعات و الدول الحالية قد عادة إلى مرحلة الجاهلية ،و بالتالي فلابد من إعادة اسلمة هذه الأخيرة ،و تأسيسها من جديد على نفس القواعد التي أسست عليها دولة المدينة ،و يعد الجهاد الوسيلة الوحيدة لديها من أجل تحقيق تلك الأهداف ونتيجة إختلاف مناطق و ظروف نشأت تلك الحركات فإنها توزعت إلى قسمين :

---

[107]- ضياء رشوان ، **مرجع سابق** ، ص .12.

[108]- **المرجع نفسه** ، ص . 13.

[109]- ضياء رشوان ، **مرجع سابق** ، ص .13.

حركات محلية الطابع : و التي لا توجد تقريبا سوى في بلدان العالم الإسلامي , إنطلاقا من فكرة أن العدو القريب أولا بالقتال من العدو البعيد ، و هو بالنسبة لها حكومة الدول التي تنتمي إليها .[110]

حركات دولة المجال : تختلف عن حركات محلية الطابع في أولوية القتال فهي ترى أن العدو البعيد أولى بالقتال من العدو القريب ، برغم من إتفاقها معها في النظر من العدو القريب ، و إنطلاقا من هنا تتبنى مفهوم الجهاد الخارجي ، ضد من ترى أنهم أعداء للإسلام نشأت هذه حركات بصفة خاصة خلال الأعوام العشرة الأخيرة في العديد من مناطق العالممثل ما يسمى الأن تنظيم القاعدة . [111]

-حركات السياسية ذات البرنامج الإسلامي : تنطلق هذه الحركات من خلال قراءات مختلفة للإسلام عن تلك التي تتباناها الحركات الدينية ، حيث تنظر لكل الأفراد و المجتمعات و الدول الإسلامية على حقيقتهم كمسلمين غير ناقصي العقيدة ، و بالتالي الساؤل حول صحة عقيدتهم غير وارد فالهدف الرئيسي لتلك الحركات إعادة تنظيم المجتمعات و الدول على اسس إسلامية و يظل الإسلام بنسبة لهاته الحركات بمثابة وعاء حضاري تستمد منه رؤاها لتنظيم المجتمعات و الدول الإسلامية التي توجد فيها ، و تتخذ برامج لا تختلف سوى في المضمون عن برامج المجتمعات السياسية الاخرى و تنقسم هذه الحركات بدورها إلى قسمين :

-الحركات السلمية الساعية للحكم :

و هي التي تسعى بصورة مباشرة أوغير مباشرة إلى السلطة السياسية من أجل تطبيق برنامجها السياسي ذو الطابع الإسلامي, معتقدة أن ذلك سوف يحقق تقدم النمو لمجتمعاتها من أجل الوصول لذلك الهدف تسلك كافة السبل السلمية المباشرة و الغير مباشرة المتاحة أمامها .

-حركات التحرر الوطني: و هي جزء من الحركات السياسية الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي , دفعتها ظروف مجتمعاتها التي تخضع للإحتلال الأجنبي إلى تبني برنامج

---

[110]- سالمي العيفة ، **التجربة السياسية للحركات الإسلامية دراسة مقارنة في المشاركة السياسية للحركات الإسلامية بين الجدزائر وتركيا والأردن من خلال الغنتحابات ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية** (الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية 2010-2011)، ص .147 .

[111]- **المرجع نفسه**، ص.148.

لتحرر الوطني , و تعد حركات حماس و حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينيتين و حزب الله اللبناني الأكثر بروزا و تمثيلا لتلك النوعية .[112]

المطلب الثالث: الحركات الاسلامية بين السياسة و الاصلاح:

-01- السياسة و الإصلاح:

إن الحركات الاسلامية المعاصرة ماهي إلا نتاج مجتمعي حتمي نتيجة الأوضاع الكارثية التي ألت إليها الشعوب الاسلامية ، وهذا خلال حقب الاستعمار المظلمة و ما بعدها ، حيث رأت المجتمعات بداية في هاته الحركات و التي قلنا في البداية أنها كانتإصلاحية دينية رأي فيها الملخص الوحيد لهاته المجتمعات من الظلمات و الانحطاط الناتج عن الاستعمار، وهذا الواقع و التراكم و الميراث التاريخي , تنتج عن الميلاد :

(أهمها كما سبق الذكر الحركات الوهابية و الحركات الاخوانية .....الخ و التي جعلت من الاصلاح منهجا لها في مواجهة موجة التغريب المجتمعي). [113]

ما من حركة إسلامية إصلاحية إلا و هي تهدف لتغيير الواقع الاجتماعي و السياسي بدرجة أو بأخرى , غير أن جهود هذه الحركة و هي تشتبك مع مشاكل المجتمع و قضاياه تسير بمختلف درجات التسييس و ما ذلك إلا لغلبة العقل السياسي .[114]

إن الحركة الاسلامية التي ترفع لواء الاصلاح في مجتمعاتنا العربية و الاسلامية عندما تتقدم ثقافيا فهي بذلك تطرح نفسها بديلا حضريا و ليس مجرد مشروع سياسي

وإذا توجهت الحركة نحو مشروع ثقافي شامل صار التحرك السياسي أحد أبعاده ، وذلك على العكس مما هو حادث ، حيث الثقافة إن وجدت أحد أبعاد المشروع السياسي و من ثم انعكس ذلك على لغة الخطاب و أنجدت الحركة لقد اعتمدت هاته الحركات على ظاهرة العودة المجتمعية الى عصر السلف و التي تعتبر في جوهرها حركة إحياء ديني إسلامي .إن ظاهرة الاحياء الاسلامي هي جزء من عملية إحياء ديني و بقدر أهمية معناها الديني و تأثيرها المجتمعي . [115]

---

[112]- سالمي، **مرجع سابق** ، ص.148.

[113]- رحماني الشيخ ، **الأزمة الفكرية لحريات الاسلام السياسي** (جامعة الدكتور مولاي الطاهر : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2014) ، ص.74.

[114]- **نفس المرجع**، ص.75.

[115]- رحماني الشيخ،**مرجع سابق**،ص.75

بقدر ما هي معرضة لخطر و سوء الفهم و التفسير و سبب ذلك هو انعدام وجود توافق أساسي بين طبيعة هذه الظاهرة المجتمعية الواسعة الانتشار ، من جهة ، و الجهود الفكرية المبذولة لفهمها, و من جهة اخرى ، فبرز ما يسمى بحركات الاسلام السياسي والتي هي و ليدة و خريجة مدرسة الاصلاح أو حركات الاصلاحية الدعوية ، التي انتقلت من حركات شعبية إصلاحية إلى حركات إسلامية سياسية ، وتتعدد مداخيل تقييم و تحول الحركات الاسلامية السياسية و لكنها تلتقي كلها في اعتبار إن هذه الحركات هي حركات تعبير و استجابة للواقع الاجتماعي المتمثل في فشل الدولة القومية في القيام بمهامها التي هي الحفاظ على الوجود الوطني و المصالح الوطنية فالفشل السياسي من جهة و احساس الناس أنه لا أحد يهتم بصون وجودهم و مصالحهم بصفة عامة الامر الذي اظطر معظم الحركات الاصلاحية إلى التوجه نحو العمل السياسي .

يميز عبد الاله بلقزيز في كتابه الاسلام و السياسة دور الحركة الاسلامية في صوغ المجال السياسيين اتجاهين أو تيارين إسلاميين ،هما الاصلاحي النهضوي الذي يعبر عنه جمال الدين الأفغاني ، و محمد عبده ، و رشيد رضا ، و عبد الرحمن الكواكبي ، ومحمد بلحسن الحجوي في المغرب ، و تيار الصحوة الاسلامية و يعبر عنه حسن البنا ، و السيد قطب ، و عبد السلام ياسين في المغرب ، وتقي الدين النبهاني و قد حدثت قطيعة كبرى بين التيارين فاشتغل الثاني منهما بالسياسة , و الأول لم ينغمس بها و لكن المفارقة المثيرة–كما يلاحظ بلقزيز –أن وعي الاصلاحيين كان إلى الوعي السياسي أقرب من وعي الصحويين.

برغم أنهم التيار الاصلاحي تمسكوا بموقعهم الفكري كدعاة إلى مشروع إصلاحي مجتمعي , لم تكن مطالبهم متواضعة و لكنها واقعية , و محكومة بمراعاة حقائق التحول الجديد الناشئ في إمتداد ميلاد المدنية الغربية . يمكن رصد الكثير من مؤشرات و الادلة على الوجه الاصلاحية التي بدأت الحركات الاسلامية تسلكها و الى تحولها من أعمال حزبية مؤسسية و مجتمعية .

مما يعني أن مقاربة الاصلاح الديني و الاصلاح السياسي صبغة التفريق في واقعنا الحالي و هي الان مندمجة , السياسة في الدين ة الدين في السياسة ومن الصعب فكهن إلا بجعد فعلي والجهد الفعلي هذا يعني يتطلب بداية الاعتراف بالتعددية داخل الاسلام

و بالاتعددية داخل المجتمعات كل ما تحركت السياسية تحرك الدين و كل ما تحرك الدين تحركت السياسة.[116]

خلاصة واستنتاجات :

كما سبق يتضح لنا أن الحرية و الديمقراطية مجالين متجاورين متصلين فالحرية هي إمكانية الأفراد من اختيار من بين خيارات متعددة بما يرونه في الصالح العام دون ضغوط من الحكومة أو إجبار على اختيار شيء معين أو مجرد التأثير على آرائهم أما الديمقراطية فهي ممارسة الشعب لهذه الحرية و يكون ذلك في ايطار الدستور الذي وضعته الدولة ووافق عليه الشعب ، إن تطبيق الديمقراطية لا يعني منافاة أو الابتعاد عن الإسلام و بالتالي صورة التوفيق بين الإسلام و الديمقراطية التي ينبغي التفاعل معها .نفضل في هذه الدراسة دراسة الحركات الإسلامية باعتبارها حركات سياسية إسلامية ، و ليست حركات دينية في جماعات إسلامية ، أي أنها ترتكز على كونها قوى سياسية لها أهداف و خصائص متميزة .و إستراتجيتها التي تتأثر بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة شأنها شأن أي قوى سياسية أخرى .

[116]– رحماني الشيخ ، **مرجع سابق**، ص.75.

الفصل الثاني:
موقع الحرية والديمقراطية في فكر الحركات الاسلامية المعاصرة

تمهيد:

إن الحركات الإسلامية حركات اجتماعية تخضع لقانون التطور ، و تحمل خصوصيات المجتمعات التي تنشأ فيها ، تتأثر بيئتها و تتفاعل فيها ، وهي كذلك حركات تفتقر إلى التجانس في برامجها و أساليب عملها السياسي ، و من الضروري التعامل معها علميا ، و لما لا سياسيا على هذا الأساس توجد دون شك عناصر التقاء على صعيد عام بين الحركات .

ففي هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى خريطة الحركات الإسلامية و انقسامها إلى متشددة متطرفة و حركات إسلامية معتدلة (وسطية) بالإضافة إلى موقع الديمقراطية و الحرية من هذه الحركات.

المبحث الاول: خريطة الحركات الاسلامية المعاصرة.

تنادي الحركات الإسلامية بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه وبناء دولة اسلامية فكان هناك انقسام في فكر هاته الحركات إلى حركات متطرفة تسير في اتجاه تكفير المجتمع المسلم بل وتتعدى إلى مؤسساته بشتي الطرق ، وحركات اسلامية معتدلة همها الوصول إلى السلطة وتفويض نظام الحكم عن طريق الاحتجاجات والتنظيمات السياسية .

المطلب الاول:الحركات الاسلامية المتطرفة.

إن ظاهرة التطرف والغلو سببه إما الجهل بأحكام الله ، وإما اتباع الهوى وإما الإنحراف من خلال الحريات المفتوحة في المجتمع ، وإما بسبب الظلم والتعسف الأمنى في استخدام السلطة.

مفهوم التطرف:

أ – لـغـة:

تعود كلمة تطرف في الأصل إلى الطرف،و هو منتهي كل شيئ و منتهاه ، و جاء في المعجم الوسيط:ان التطرف هو :"تجاوز حد الاعتدال و عدم التوسط"مما سبق يتضح أن المتطرف يجاوز حد الاعتدال و التوسط [117] ، التطرف في معاجم اللغة:هو منتهي الشيئ و غايته ،هذا اذا لم يتساوى الحد ان فيصلح كل واحد منهما أن يكون مبتدأ و

[117]– مطيع الله بن دخيل الله الصرهيدي الحربي،" الغلو و التطرف في الدين"، **سلسلة انقلاب المفاهيم و أثره في الانحراف**، ، ع (3) (2017) ، ص ص. 11 –15.

منتهي كحدى الخيط ، و في المعجم الوسيط :أي أنتى الطرف و يقال : تطرفت الشمس : دنت للغروب.[118]

ب-اصطلاحا: يعني الغلو و مجاوزة الحد المقبول و التعصب لعقيدة أو فكرة أو مذهب ، يختص به دين أو جماعة أو حزب، فيوصف بالتطرف الديني و الحركي و السياسي ، وبعبارة أخري هو أخذ الامور بشدة ، و الاقبال عليها بما يجاوز حد الوسط و الاعتدال و مجانية اليسر و اللين و السماحة و قبول الاخر.[119]

و ينتظم في سلك التطرف:التشدد و الغلو و التنطع و ا لإفراط علي حد سواء لان في ذلك كله جنوحا إلى الطرف وبعدا عن الجادة و الوسطية التي هي سمة من س مات هذا الدين و مبدأمن مبادئه الاساسية الثابتة و ميزة من ميزات هذه الامةكما قال تعالي: " و كذلك جعلناكم أمة و سطا". [120]

و من الناحية الاجتماعية : فالتطرف لفظ معياري يعني مخالفة الخط العام أو السوي الذي تحدده ، التقاليد ، الأعراف ، المعايير القانونية و الدينية السائدة في المجتمع الأمر الذي يجعل مفهومه محل اختلاف بين المج تمعات ، فالبيئة المرنة قد ترى المشروعية في تصرفات معينة بينما المتشددة تراها عكس ذلك .

من الناحية القانونية : يعني الخروج أو الإنحراف عن الضوابط الاجتماعية أو القانونية التي تحكم سلوك الأفراد في المجتمع و هذا الخروج بتفاوت بين فعل يستنكره المجتمع إلى فعل يشكل جريمة حسب القانون .

من الناحية الدينية : هو الخروج عن المألوف عقائديا، المصحوب بالغلو في الدين مع الانعزال عن الجماعة و تكفيرها و إباحة مواجهة الرموز الاجتماعية بالقوة ، و هو التجاوز في الفكر أو المذهب أو العقيدة عن الحدود المتعارف عليها من قبل الجماعة و التعصب لرأي واحد أو استنتاج خاطئ و المبالغة في السلوك الناتج عن هذا التعصب أو التطرف في الفكر .

---

[118]- شريف رزيق العسلي ، **ظاهرة الغلو في الدين لدي طلبة الجامعات الفلسطنية،أسبابها و علاجها في ضوء معايير التربية الاسلامية** ، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول علي درجة الماجستير منشورة (الجامعة الاسلامية غزة : كلية التربية قسم اصول التربية ، 1431-2010) ،ص.8

[119]- رزيق العسلي،**مرجع سابق**، ص .9.

[120]- محمد محفوظ ، " ظاهرة التطرف ...الاسباب و العلاج" ، في : www.affaire sislamiques.gov mr (2019-05-22)

و المتطرف في الإسلام : كل من تجاوز حدود الشرع ، أحكامه ، آدابه و هديهو خرج عن الاعتدال و رأي الجماعة إلى ما يعد شاذا و عرفا. [121] و المفهوم العام للتطرف : أنه المبالغة في التمسك بالأعمال أو الأفكار قد تكون دينية أو سياسية أو غيرها، تشعر القائم بها بامتلاك الحقيقة المطلقة، و تخلق فجوة بينه و بين المجتمع الذي يعيش فيه، مما [122]يؤدي إلى غربته عن ذاته و عن الجماعة ،و يعوقه عن ممارسة التفاعلات المجتمعية التي تجعله فردا منتجا.[123]

الحركات الاسلامية المتشددة المتطرفة :

فمصطلح التطرف مثلا يكون اقرب لمفهوم الارهاب و العنف , وان كان لا يعني الشيء نفسه تماما ، فالتطرف السياسي يعني الدعوة الفردية و الجماعية الى اجراء تغيير جذري في النظام الاقتصادي ، السياسي ، الاجتماعي ، و مما يميز التطرف في السلوك السياسي عن غيره من المفاهيم هو الجمع ما بين الدين و القضايا الوطنية و السياسية ، مثلما هو الحال مع فلسطين أو لبنان ، فان كان التطرف يتعلق بالفكر و النظرة حول التغيير فان الارهاب يعني استعمال اساليب ارهابية لتنفيذ البرامج المتطرفة .

إن الحركات الاسلامية المتطرفة تظهر اليوم كأنهم رسل يتحدثون عن الاسلام و المسلمين دون علم أو فقه و تضم كل التيارات الفكرية المتشددة في العالم الإسلامي كالأصولية و الشيعة و الخوارج و الدولة الإسلامية و داعش .[124]

يري القرضاوي : " المتطرفون يرفضون كل رؤية متجددة من شأنها أن تحسن من وضع المجتمع ، على اعتبار أن المعرفة الدينية هي اليقين و العلم المطلق ، لذلك نجد أن المتأخرين في كل علوم الدنيا هم الشعوب المتدينة الذين يعتبرون أن المساس بجميع الشعائر العبادية و التعبدية يعتبر كفرا أو خروجا من الملة ، و بهذا يتم استعباد العلوم اليقينية التي تحمل الصواب و الخطأ ,و تسود المعرفة اليقينية التي تقوم على الجواب الصحيح ,و نتيجة لتلك المظاهر ظهر أناس يجهلون أبسط مصادر المعرفة بالعلوم

---

[121]– الجيلالي بن الطيب ، "مفهوم التطرف و علاقته بالارهاب " ،في: http://www.crsic.dz(22-05-2019)

[122]– اسماعيل صديق عثمان ، "التطرف والتعصب الديني "، **في المجلة الليبية العالمية** ، ع (28) (25 سبتمبر 2017) ، ص .4.

[123]– اسماعيل صديق عثمان، **مرجع سابق ، ص.4.**

[124]– رائد عبيس الحسناوي ، الإسلام السياسي بين قول التأسيس و فعل التخسيس (التكفير و العنف) ، قسم الدين و قضايا المجتمع الراهنة ، مؤمنون بلا حدود ، 11 أفريل 2016 ، ص .28.

الشرعية ,لأن الأصل في ذلك هو التعصب الطلابي و العصبية للفكرة لا للدين ,لأن الدين في حقيقته جاء ليرفض كل عصبية. [125]

لقوله تعالى : " إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا ليست منهم في شيئ إنما أمرهم إاى الله ثم ننبنهم بما كانوا يفعلون ". [126]

و قال تعالى :" و إن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحو ا بينهما بالعدل و أقسطواإن الله يحب المقسطين " [127]، فالقرآن الكريم بأمر يرفع الظلم عن المظلومين لا بالتعصب لفئة معينة لأن التعصب مرض نفسي يجب تجاوزه بالتقرب إلى الله تعالى.

إن قضية التطرف التي يمكن أن تؤدي إلى استخدام العنف المادي و الجسدي من أجل تحقيق المآرب هي سمة قد ميزت بعض الحركات الإسلامية لفترة من الزمن ، فالعنف لا يولد إلا عنفا و خرابا . [128]

يعني التطرف سياسيا الدعوة الفردية والجماعية إلى إجراء تغيير جذري في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد وهو ليس مقصورا على الحركات الإسلامية فحسب ، فهناك التطرف العلماني والتطرف الحكومي الرسمي في السياسات والإجراءات والمواقف وغالبا ما يكون مرتبط بالعنف ، فالإسلام المتطرف الذي أصبح يعرف بإسم العصبة الإسلامية ليس حركة متجانسة وحيدة ، بل هنالك العديد من نماذج العصبة الإسلامية في بلدان عديدة وحتى داخل البلد الواحد في بعض الاحيان ، بعضها ترعاه الدولة وبعضها متداول أو تدعمه حكومة إسلامية لأغراضها الخاصة وبعضها عبارة عن حركات شعبية حقيقة من القاع .[129]

التطرف في جوهره حركة في اتجاه القاعدة الاجتماعية القانونية أو الأخلاقية ولكنها حركة تتجاوز مداها الحدود التي وصلت إليها القاعدة وارتضاها المجتمع ، إن التطرف في ظاهره هو نوع من القلق الزائد الذي يعاني منه المتطرف إما لفراغ فكري او لنظرة

---

[125]– **مكان نفسه** .

[126]– **سورة الأنعام** ، الأية 195 .

[127]– **سورة الحجرات** ، الأية 9.

[128]– أبكر عبد البنات أدم ، " طاعون العصر....التطرف الديني (اسبابه ، نتائجه ، علاجه) " ، **المجلة الليبية العالمية** ، ع(13) (عشر يناير 2017) ، ص . 10.

[129]– أسماء قطاف تمام، **مرجع سابق**، ص. 20.

تشاؤمية، أو طاعة عمياء لأحد القادة الدينين ، ومحاولة وضع حل لإعادة الاسلام إلى مكانه في المجتمع الاسلامي ، والعنف كأحد وسائل التطرف .[130]

المطلب الثاني: الحركات الاسلامية المعتدلة.

الاعتدال لغة: في القاموس المحيط : العدل ضد الجور ، و ما قام في النفس أنه مستقيم و عدل الحكم تعديلا : أقامه ، و عدل الميزان سواه ، الإعتدال توسط حال بين حالين في الكم أو الكيف ،و كل ماتناسب فقد إعتدل و كل ما أقمته فقد عدلته ، وذكر في القاموس المحيط من معاني العدل والإعتدال : الحكم بالعدل ، الإستقامة ، التقويم ، التسوية .[131]

الاعتدال اصطلاحا:

هو الاستقامة و الاستواء والتزكية ،و التوسط بين حالين،بين مجاوزة الحد المطلوب القصور عنه كما يعرف علي أنه الاقتصاد و التوسط في الامور بطريقة يتبعها المؤمن من أجل تأدية واجباته نحو ربه و نحو نفسه.[132]

و الاعتدال:

هو الاستواء و الاستقامة و التوسط بين حالتين،بين مجاوزة الحد المشروع و القصور ، يعني فعل المطلوب و الم أذون فيه من غير زيادة و لانقصان ذلك أن الزيادة علي المطلوب في الامر غلو و افراط ، و النقص منه تقصيرو تفريط ،و كل من الافراط و التفريط انحراف و ميل عن الصواب، و خير الامور أوسطها.

الاعتدال في الدين الاسلامي :

لاشك أن الدين الاسلامي دين توسط و اعتدال، لاافراط و لا تفريط ،ولا غلو فيه ولاجفاء، شريعته خاتمة الشرائع أنزلها الله للناس كافة ، في مشارق الارض ومغاربها للذكر و الانثى و القوي و الضعيف و الغني و الفقير و العالم و الجاهل ،و الصحيح و المريض.

يقول الامام الشاطبي رحمه الله تعالي في كتابه:"الموافقات"

---

[130]– محمد ياسر الخواجة ، **التطرف الديني ومظاهره الفكرية والسلوكية** ، الرباط ، مؤمنون بلا حدود مؤسسة الدراسات والأبحاث ، ص. 29.

[131]– جامعة كربلاء ، الإعتدال في الدين والسياسة ، في: https : // m – annabaa , org / arabic studies (2019-05-12).

[132]– عبد السلام حمود غالب ، الوسطية في الخطاب الديني و أثره علي المجتمع في : htt :www.alukah.net (02/05/2019).

" الشريعة جارية في التكليف بمقتضاها علي الطريق الوسط الاعدل،الاخذ من الطرفين بقسط لاميل فيه الداخل تحت كسب العبد من غير مشقة عليه و لا انحلال بل هو تكليف جار علي موازنة تقتضي في جميع المكلفين غاية الاعتدال ".[133]

و الاعتدال بالمعنى العام: يعتمدالمرونة المستمدة من النص الديني،و التناغم مع روح العصر،أي مشروع التجديد و التطور، و المتتبع للكتابات حول الوسطيةالاسلامية بوضوح الحاحها على أنها طريق ثالثة بين جملة "ثنائيات"الدين و الدنيا ، الروح و الجسد ، الذات و الموضوع ، المقاصد و الوسائل ، الثابت و المتغير ، العقل و النقل ، الاجتهاد و التقليد ، الاصالة و المعاصرة ، الموادعة و المحاربة.[134]

الحركات الاسلامية المعتدلة :

إن الإسلام هو دين الاعتدال و الوسيطة يكره التطرف و الغلو ، و يدعو إلى التيسير على الناس و الرحمة بينهم ، و على الرغم من تعاليم الإسلام الواضحة في هذا الشأن فإن هناك اتجاهات تفسر الإسلام على هواها و تريد أن تشده ناحية اليسار بتغييرات خاطئة تجعل منه إما دينا جامدا منغلقا متقوقعا لا يقوى على مسايرة الزمن و لا يراعي متغيرات الحياة و بذلك يشدونه إلى فهمهم السقيم و يضيقون رحمة الله الواسعة و إما أن يجعل منه فريق أخر دينا دمويا عدوانيا متعطشا لسفك الدماء و هذا لا يعبر إلا على الرؤى المريضة التي تنتهجها و الفهم الخاطئ للإسلام يرجع إما إلى جهل أصحابه بجوهر تعاليم الدين بخداع الجماهير برفع شعارات دينية لنحقق أغراض دنيوية .[135]

و إذا اتضح لجماهير المسلمين إن الإسلام بريء من جهل أصدقائه و من شذوذ من يدعون أنهم يقتلون دفاعا عنه ، فإن ذلك من شأنه أن يمهد السبيل للتغلب على الصعاب و التحديات الأخرى و التي تتخذ من الفهم الخاطئ للإسلام ذريعة لوسم الإسلام بكل الرذائل ، إن التفكير المعتدل ينبذ تفكير المجتمعات و المؤسسات و يدع الحكم على الأشخاص و الأفراد للعلماء الراسخين في الشريعة و القضاة الشرعيين المختصين بذلك

---

[133]– احمد عماري ، بتوسط و الاعتدال،في : (02-05-2019) https : // www . alukah, net

[134]– عبد الرؤوف بن عيسى ، وسائل استثمار شبكات التواصل الإجتماعي في نشر مفاهيم الوسطية والإعتدال، **العلوم الإنسانية الإجتماعية** ، م (43) ، ع (3) (2016) ، ص ص. 2387-2397.

[135]– خالد روشه الراشد ، معالم الفكر الإسلامي ، المسلم ،في : (2019/04/30)، https : // www almeslim . .net

هذا التفكير المعتدل الذي يقبل من المجتمع أصل إيمانه بلا إله إلا الله و يحكم عليه بظاهر أعماله ينقب عن بواطنه و بذر دواخله الله سبحانه .[136]

إن الحركات الإسلامية المعتدلة هي تلك الجماعات التي تخلت عن العنف أو بنده رسميا و تسعى لتحقيق أهدافها من خلال نشاطات سياسية سلمية ، و من بين الحركات الإسلامية الملتزمة بالنشاطات السلمية في العالم العربي : حزب العدالة و التنمية بالمغرب ، جماعة الإخوان المسلمين ، حزب الوسط بمصر ، حزب الإصلاح باليمن ، جبهة العمل الإسلامي بالأردن ، الحركة الإسلامية الدستورية بالكويت ، جبهة الوفاق بالبحرين ، و هناك حركات إسلامية أخرى شاركت فالانتخابات : المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والدعوى و الأحزاب الإسلامية العراقية ، حزب الله في لبنان . (137)

تشتمل الحركات المعتدلة التي تقوم بممارسة العمل السياسي في إطار النظم القائمة ، من خلال الأساليب السلمية مع نبذ العنف كآلية في التعاطي السياسي مع الأخر ومن هذه الجماعات على سبيل المثال ، جماعة الإخوان في مصر ، جبهة العمل الإسلامي في الأردن ، حزب التنمية و العدالة في تركيا ، حركة النهضة في تونس ، حركة مجتمع السلم في الجزائر.

أما الخطاب الأخر المعتدل : الذي تتبنه الحركات الإسلامية السياسية الاجتماعية ، قد أعاد تأكيد موافقة تبناها في المرحلة الأولى من قضية الاستقلال عن خارج الأجنبي و الذي غلبت عليه رؤيته كغرب مختلف و معاد حضاريا و سياسيا أكثر منه دينيا ، بينما راح موقفه اتجاه قضيتي طبيعة الدولة و المساواة بين سكانها تخضع تحت وطأة متغيرات جديدة و مهمة .[138]

---

[136]– ج نيثان وآخرون ،" **الحركات الإسلامية و العملية الديمقراطية في العالم العربي** "، أوراق كارنيجي ، ع (67) ، (مارس 2006) ، ص ص .2-18.

[137]– محمد سليماني ، **مشاركة الحركة الاسلامية في السلطة نموذج حركة حمس الجزائرية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،غير منشورة (جامعة وهران: كلية العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2013)، ص 59.

[138]– شفيق شقير، " الاسلاميون في الواقع السياسي العربي " ، **شبكة الجزيرة نات للبحوث و الدراسات** ، ع 20 (أفريل 2006) ، ص ص.2-10.

إن تلك الجماعات المعتدلة التي تخلت عن العنف أو نبذته رسميا و تسعى لتحقيق أهدافها من خلال نشاطات سياسية سلمية ، و لا يفترض هذا العريف أن هذه الحركات ملتزمة كما ما بالديمقراطية ، أو أنها تخلت هدف جعل الشريعة أساسا لجميع القوانين ، أو أنها تقبل بالفعل حقوق المرأة في المساواة الكاملة ، بل ينطلق من أهمية البحث في إشكاليات الحركة الإسلامية المعتدلة على هذه المستويات و قد اخترنا هذا التعريف المحدد كنقطة بداية لمشروع يسعى لتوضيح معتقدات و الأهداف الكبرى و الإستراتيجيات الخاصة بتلك الحركات التي لا تلجأ للعنف و من بين الحركات الإسلامية الملتزمة بالنشاطات السلمية في العالم العربي : حزب العدالة و التنمية بالمغرب ، جماعة الإخوان المسلمين و حزب الوسط بمصر ، و حزب الإصلاح باليمن ، و جبهة العمل الإسلامي بالأردن ، و حركة الدستورية الإسلامية بالكويت ، و جمعية الوفاق بالبحرين ، و هناك أحزاب إسلامية أخرى شاركت في الانتخابات –المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ، و الدعوى و الأحزاب الإسلامية العراقية ، و حزب الله في لبنان ، و حركة حماس في فلسطين .[139]

المبحث الثاني: الحرية في فكر الحركات الاسلامية.

فالحركات المتشددة كان لها رؤية رافضة لفكرة الحرية و عدم تقبلها لها ، أما الحركات المعتدلة فكانت داعمة و داعية لهذا المفهوم من خلال تقبلها و ممارستها

المطلب الاول: موقع الحرية في فكر الحركات الإسلامية المتشددة (المتطرفة).

إذا كان الإسلام يهدف إلى تحرير الإنسان من جميع القيود أو المؤثرات المادية و المعنوية التي تحول دون إرادته على وجه صحيح ، و إذا كان منذ البداية يستبعد كل أنواع الضغط المعنوي لإكراه الفرد على إعتناق العقيدة الإسلامية و ذلك بخلوه من الخوارق أو المعجزات كما يستبعد كل أنواع القهر المادي للغاية نفسها ، فإن ذلك لا يعني أن الإنسان مطلق الحرية في إختياره ، فهو ليس حر في أن يكون عبدا في غيره من الناس على أية صورة من الصور ، كما أنه ليس حرا في أن يكون عبدا لأهوائه و غرائزه ، لأن ذلك يتعارض مع طبيعة الإسلام و غايته الكبرى ، فالإسلام عقيدة و نظام ، عقيدة تقوم على الضمير و تساعد على إقامة النظام الذي هو غاية الإسلام ، و نظام يعتمد في وجوده على العقيدة و إن كان في معناه أشمل من العقيدة ، فهو الإطار العام أو القانون العام الذي يحكم الحياة أو الدين الذي يرتكز أصلا على العقيدة ، ولكنه ليس هو العقيدة

[139]– ج . نيثان وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص ص.2–18.

بالذات ، لأنه ليس صوما و صلاة و حج فقط ، العقيدة أمر متروك إلى حريات الإقتناع و إرادة الإختيار ، لأن القاعدة الإسلامية تنص على عدم الإكراه . [140]

حيث أنه قد تبلورت أفكار السيد قطب في كتاب "معالم الطريق " حيث يرى أنه حين تكون الحاكمية العليا في مجتمع لله وحده متمثلة في سيادة الشرعية الإلهية تكون هذه هي الصورة الوحيدة التي يتحرر فيها البشر تحريرا كاملا و حقيقيا من العبودية للبشر ، حيث أن المجتمع الذي يجتمع فيه الناس على أمر يتعلق بإرادتهم الحرة و إختياره الذي هو المجتمع المتحضر أما المجتمع الذي يجتمع فيه الناس عن أمر خارج عن إرادتهم الإنسانية فهو مجتمع متخلف ، أو بالمصطلح الإسلامي هو المجتمع الجاهلي .[141]

و يرى أيضا أن هدف الإسلام لم يكن في يوم من الأيام هو تحقيق القومية العربية و لا العدالة الإجتماعية و لا سيادة الأخلاق و لو كان الأمر كذلك لحققه الله في طرف ة عين و لكن الهدف هو إقامة مجتمع الإسلام الذي يطبق فيه أحكام القرآن تطبيقا حرفيا و أول هذه الأحكام أن يكون الحكم نفسه لللله وليس لاي شرط أو جماعة من البشر، و أن اي حاكم هو انسان بل أي مسؤول انسان ينازع الله سلطته بل الشعب نفسه لايملك حكم نفسه لان الله هو الذي خلق الشعوب و هو الذي يحكمها بنفسه .

كما يرى سيد قطب ان الجهاد عن طريق طليعة مؤمنة و جيل قراني هو الحل لتخليص المجتمع من حكم الطاغوت و بوجه عام دعا إلى إعلاء قاعدة الألوهية الواحدة أو ما سم اه في المواضيع الأخرى ، بالحاكمية الإلهية ،بمعني أن سلطة البشر في الأرض محدودة و ليست مطلقة ، و أن التحكيم يشرع الله في الأرض فرضه حيث يمثل فريضة دينية على المسلم ، ودعا إلى رفض الجاهلية المعاصرة و التكوين طليعة قرآنية تعيد للإسلام مجده .[142]

حيث أن رؤية سيد قطب لمسألة حاكمية الله ، و المكون السياسي للتوحيد .و كذلك في قيام المجتمع الفاضل و العادل ، و في ممارسة الحريات العامة و الخاصة و ينظر قطب للحرية من زاوية سلبية ، فالجماعة حرة ما لم تنتهك حاكمية الله ، و هي تشتمل على ماهية النظام السياسي و الإجتماعي و الديني .

---

[140]– حيدر ابراهيم ، التيارت الإسلامية وقضية الديمقراطية ، **مرجع سابق** ، ص.32. .

[141]– محمد ياسر الخواجة ، **التطرف الديني و مظاهره الفكرية و السلوكية مؤمنون بلا حدود** ، مؤسسة دراسات و أبحاث قسم الدين و قضايا المجتمع الراهنة ، الرباط ، المملكة المغربية ، ص. 11.

[142]– حيدر ابراهيم ، التيارت الإسلامية وقضية الديمقراطية ، **مرجع سابق** ، ص.33.

فألوهية التشريع تمنع الأفراد و المجتمعات و الدول من تشريع الحقوق و الواجبات سواء كانت تتعلق بالحرية السياسية أو التعددية أو حتى الحريات الشخصية و الإجتماعية

و يرى قطب أن القوانين الإلهية الكونية المستمدة من القرآن الكريم مصدر كل أنواع الحريات و العلاقات بمعنى الالتزام بالشريعة .[143]

إن الحركات الإسلامية تؤمن باستعلائها الكلي و ترفض القانون الوضعي الجاهلي كما ينكر للمؤسسات و المجالس التمثيلية في صياغة خطابات إسلامية ، لأن مشروعية القرآن تشريع عن ذاتها، و بتالي فإن المجتمع الإسلامي يمكن أن يضم جماعات متنوعة لا تعتنق العقيدة الإسلامية و إنما تقبل فقط بالخضوع لنظامه أو منهاجه العام ، فالمسيحيون واليهود للمرأة الكتابية سواء كانت مسيحية أو يهودية ، التي تتوج من المسلم الإحتفاظ بدينها وممارسة جميع شعائره المتوجبة عليها كالذهاب إلى كنيسة أو المعبد للصلاة حتى بدون إذن زوجها ، وكل ما يتوجب على " الكتابي " القادر فقط هو دفع الجزية كما يأمر بذلك النظام الاجتماعي الإسلامي .[144]

موقف الشك والرفض للحرية التي تعادل لديهم الانحلال والإباحة فقط أن رفض الحزبية نابع لرفض الحرية التي تعطي الجميع حق تنظيم أنفسهم والتعبير عن أرائهم التي يخشى دائما أن تكون معارضة أونافذة لتعاليم الإسلام أو على الأقل غير ملتزمة بها ، كذلك تعني الحرية إعتماد العقل مما قد يتناقض مع الإيمان والنصوص القطعية .

فالحرية في رأيهم في أغلب الأحيان تعني الانحدار بالإنسان إلى درك الحيوان بل أحط من ذلك بكثير فحين يندفع الإنسان لإشباع شهواته الغريزية والعضوية دون قيد فإنه يتصرف طبيعا كما يتصرف أي حيوان سواء بسواء لا ديمقراطية في الإسلام كما لا حريات في الإسلام بل نظام كامل من لدن عزيز حكيم.[145]

إن تصور الإسلام للحرية لا ينطبق كما هو الحال في الغرب فحتى يوضح ان للإنسان في ذاته حقوقا فعليه أعجز من الكشف عنها وضبطها ، إن الحقيقة التي ينطق باسمها كل شيئ في الكون ان لهذا الكون خالقا مدبر عالما رحيما هو أعلم بمخلوقاته ، فهو المشرع الاول ، والإنسان مستخلف من قبله سبحانه ، مكرم مؤتمن على ما وهبه

---

[143]– محمد ياسر الخواجة ، **مرجع سابق** ، ص.12 .

[144]– حيدر ابراهيم ، التيارت الإسلامية وقضية الديمقراطية ، **مرجع سابق** ، ص34. .

[145]– محمد ياسر الخواجة ، **مرجع سابق** ، ص. 14.

مولاه من عقل وإرادة ،وحرية وما سخر له من أكوان ، إن العبودية لله وحده هي الاساس والركن والركيزة للحقوق والحريات.[146]

يرى أبو الاعلى المردودي : أن الدولة الاسلامية تقوم على أساس هو حكمية الله الواحد الأحد و أن نظرتها الاساسية هي أن الارض كلها لله و صورها و المتصرف في شؤونها فالأمر و الحكم و التشريع كلها مختصة بالله وحده ، و ليس بالفرد أو طبقة أو شعب من سلطة الأمر و التشريع .[147]

يرى قطب أن الجماعة حرة مالم تنتهك حاكمية الله ، وهي تشتمل على ماهية النظام السياسي و الاجتماعي و الديني ، و الدولة عنده أداة إيجاد الأخلاق و المحافظة عليها ، على المستوى الشخصي و الجماعي

فألوهية التشريع تمنع الأفراد و المجتمعات و الدول من تشريع الحقوق و الواجبات سواء كانت تتعلق بالحرية السياسية أو التعددية أو تعدد الاحزاب أو حتى الحريات الشخصية و الاجتماعية ، و يرى قطب في القوانين الالهية الكونية المستمدة من القرآن الكريم , مصدر كل أنواع الحريات و العلاقات ,بمعني أخر يري و جوب أن يلتزم الناس مسلمين و غير مسلمين بالرؤية الاسلامية للكون و من ثم فعلي كل الدول الاسلامية للكون و من ثم فعلي كل الدول الاسلامية كانت او غير اسلامية بالرؤى الاسلامية للكون ومن ثم فعلي كل الدول اسلامية كانت أو غير اسلامية و دون استثناء الالتزام بالشريعة الاسلامية. [148]

– الدين كله ثقة بالإنسان لإتاحة الحرية له حتى يتحرر من أسر الطبيعة و المجتمع و أسر الحكام ليخلص التعبد لله سبحانه و تعالى و هدا هو جوهر التدين الذي لابد أن يتمثل في حركاتنا الفقهية و في تنظيم الأسرة و الجماعات الإسلامية و في تنظيم دولتنا و أيضا الإزدهار فهذه قيمة أكبر بكثير من الأحكام الشرعية الكثيرة التي تؤسس معنى المناصحة و معنى عدم إستعباد الناس .[149]

---

[146]– فيصل مولوي ، **الحريات العامة في الإسلام** (بيروت : المركز المغاربي للبحوث والترجمة ، 1420 هـ) ، ص.17.

[147]– أحمد موصلي ، **موسوعةالحركات الإسلامية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2004) ص ص. 230-236.

[148]– عبد الوهاب الافندي، **الحركات الاسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي** (أبو ظبي:مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتجية,ط1, 2002)، ص.129

[149]– حسن الترابي ، الحركات الإسلامية في السودان ، في : (2019-06-06) ، www.books 4 all.net .

يرى سيد قطب أنه بالكلمة التي تجسدت في القرآن سيشهد العالم تحرير الإنسان لا بل حتى ولدته الحقيقية ، فالإنسان بخضوعه للعبودية التي تدعو إليها الربوبية ، و بوضع نفسه في خدمة حكم الله ، سوف يتحرر من جميع أشكال الإستعباد الحديثة ، من إستعباد الألة إلى إستعباد الإنسان للإنسان .[150]

المطلب الثاني : موقع الحرية في فكر الحركات الإسلامية المعتدلة .

ان مقولة الحرية هي أمر نابع من الفطرة البشرية و قد اهتم بها الدين الاسلامي الحنيف اهتماما بالغا و تستخدم كلمة الحرية كمصطلح سياسي بمثابة عنصر مضاد لاستبداد الانظمة الحاكمة داخليا .

ففي الدين الاسلامي الحرية هي الخلاص من قيود المستبدين الطغاة في داخل البلاد و ذلك استنادا الى نصوص متعددة منها الاية الكريمة " ويضع عنهم اصراهم و الاغلال التي كانت عليهم ".[151]

وقد كانت من مهام انبياء الله ورسله هي عامل كبير الاهمية في مشاركة الناس في النظام السياسي لبناء نظام مرتكز على الحرية ، و في مسيرة الثورة الاسلامية كانت الحرية شعار اصيلا لها ، ابان نضال الشعب ضد النظام الملكي المستبد ، كما انها قد حظيت و تحظى في الدستور بمكانة رفيعة بعد انتصار الثورة الاسلامية .[152]

كما يرى الامام الخميني ان الحرية حق ممنوح من الله ، ان الحرية في نظر الامام مقاما ساميا لأنها حق اولى و طبعي منحه الله تعالى للإنسان ، فالحكومات لا تعطي الحرية للشعوب انما هو الله الذي خلق الانسان حرا و منحه و منحه حريته ،ليست الحكومات هي التي تعطي الحرية للمواطن و لا يمكنها سلبها منهم ، انما الحرية حق و منحه من الله و منحة من الله للإنسان و على الحكومات رعاية هذا الحق و الحفاظ عليه .[153]

---

[150]– عبد الوهاب المؤدب ، **أوهام الإسلام السياسي** (بيروت : دار النهار ، ط 1 ، 2002) ، ص .125.

[151]– **سورة الأعراف** ، الأية 157.

[152]– جانا فرونسوا بابار و آخرون ، " **الاسلام والفكر السياسي** " **الديمقراطية عند العرب**، تحرير وتقديم رضوان زيادة ،(ايران : المركز الثقافي العربي) ، ص.102.

[153]– جانا فرونسوا بابار وأخرون، **المرجع نفسه** ، ص.116.

لقد اتى الاسلام بمبدأ المساواة بين الناس ، و هو مبدأ اساسي للحقوق الانسانية فكل الناس ينحدرون من ادم و لله مرجعهم ، و في ذلك نجد الحديث النبوي الشريف ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "ايها الناس ان ربكم واحد و ان اباكم واحد كلكم لآدم و ادم من تراب " و بالتالي فان المساواة كانت قائمة بين الناس امام الفضاء , و امام احكام الشريعة و الاعباء العامة و في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بلا تفرقة من خلال اللون او العرق او الجنس او اللغة .[154]

وقد كان مصدر هذه المساواة هو القرآن الكريم قال الله تعالى "يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر و انثى و جعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم ".[155]

الحرية التي اعطاها الله للإنسان اعطاه اياها ليختار ما يشاء من المباحات , و الحرية اصل عام يمتد الى كل مجالات الحياة البشرية , فالحق في الحياة من الحقوق الضرورية كما ان الاسلام حرم القتل و اعتبر القتل كقتل البشرية كلها و الحفاظ على روح اي انسان بمثابة حماية ارواح جميع الناس قال عزوجل "من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا "[156]،

كما ان الاسلام يحمي الحياة الخاصة للفرد و عدم التعرض لسمعته و شرفه و كرامته , و ما يثير الانتباه هو ان الاسلام قد كفل حرية العقيدة و الرأي , و ذلك بإقراره لكل انسان الحق في اختيار العقيدة التي يريد دون اكراه [157]، كما يعتبر الاسلاميون المعتدلون أن الحرية شيئا اساسيا الى درجة انه يعدها ركنا من اركان التمدن , و التمدن عنده يقابل الهمجية , فالمجتمع المتمدن هو بالضرورة مجتمع غير همجي فالتمدن هو قيمة من القيم السامية.[158]

السامية حيث ان الهمجية هي ذلك الشيء الذي ينفر الانسان بحكم انسانية منه اذا فالتمدن عند الامام فرين ل"الحرية " بينما "الهمجية او الوحشية " قرينة لسلب الحرية و لذا كان تغيير المجتمع الذي يعرف الحرية بالمجتمع الوحشي و يضيف الحكومة التي تسلب

---

[154]– جاد الحق على جاد الحق وآخرون ، **الاسلام والفكر السياسي** (المغرب ، الدار البيضاء ، ط1 ،2000) ، ص.20.

[155]– **سورة الحجرات** ، الأية 13.

[156]– **سورة المائدة** ، الأية 32

[157]– عريز العرباوي، **مفهوم الحرية في الاسلام و في الفكر الغربي** ، مؤمنون بلا حدود،قسم الفلسفة و العلوم الانسانية ، للدراسات و الابحاث،2016 ، ص .55.

[158]– جانا فرونسوا بابار و آخرون ، **مرجع سابق**، ص.140.

من تعبها حريته فالحكومة غير المتمدنة و الوحشية و بهذا الخصوص يقول:"ان اول درجة للتمدن هي حرية الشعب فالبلد الذي لا حرية له لا يمكنه ان يكون متمدنا والبلد غير المستقل لا يقال عنه انه متمدن , البلد المتمدن هو البلد الذي يملك الحرية حيث مطبوعاته حرة و شعبه حر في اظهار عقائده و آرائه ان المطالبون بحريتهم و استقلالهم اما الوحشي فهو المجتمع المسلوب الحرية و الاستقلال ، ان الحرية و الاستقلال حقان من الحقوق الاولية لبني البشر ، كل ابناء البشر يعرفون ذلك اولئك الذين يسلبون هذين الاصلين من شعوبهم وحشيون و غير متمدنين اما من يطالب بهذا الحق للوصول اليه فهو متمدن بلا شك. [159]

الحرية في التشريع الاسلامي تمثل أصلا عاما مقررا في نطاق العقيدة ، فضلا عن مجالات الحياة الانسانية الاخرى ,فحم الاسلام في حريةالاعتقاد هو منع أي انسان من مضايقة احد بسب اعتناقه لعقيدة معينة , و محاولة فرض عقيدته و قناعاته عليه،ففرض العقيدة أمر مستحيل ,و تانيب الاخرين بسبب عقائدهم امر مرفوض تماما ، و من ثم فان الحرية السياسية في اصطلاحنا ليست الا فراغا لاصل اسلامي عام هو حرية الانسان من حيث هو انسان .[160]

ان البشر سواسية في العبودية لله و بذلك يتحقق التحرر السياسي فمبدأ حاكمية الله المطلقة و استخلاف البشر علي الارض و ما أتاهم من حرية و قوة يمارسون بها سلطانا علي الاشياء و الاناس ,كل ذلك يجعل العباد شركاء أحرار سواسية لايقومون الا باالشوري .[161]

المجتمع الاسلامي مجتمع حر مدني و الحكومة تمارس أضيق دور و أقله .

يقول الترابي : اذا انتهت الدولة كلها الي دولة مطلقة سينتهي الدين كله او بعضه أو جله فا الناس يفعلون و يتركونخوفا من سلطان في الارض لا خوفا من سلطان الله.[162]

---

[159]– محمد الأحمري ، **الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق** (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، ط1 ، 2012) ، ص. 140.

[160]– حمادي مجد وأخرون ،**الحركات الإسلامية و الديمقراطية** (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2)، ص.22.

[161]– خالد محمد صافي ، أيمن طلال يوسف ، " إشكالية العلاقة بين الشوري والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر ، مجلة جامعة الأقصى ، **سلسلة العلوم الانسانية** ، م(13) ، ع(1)، (2009) ، ص. 114 .

[162]– محمد الاحمري ، **مرجع لسابق** ، ص.142.

ان روعة الاسلام في تسامحه مع الاديان الاخرى و حمايته للحريات ,فانه ليس فقط يمنح الحرية لسائر الاديان في عباداتهم و أحكامهم ,وانما يامر المسلمين باحترام تلك الاحكام لاصحابها.[163]

يشيد الغنوشي علي ضرورة المحافظة علي الحريات العامة و الخاصة , و كذلك حقوق المشاركة السياسة و الاستقلال,كما أنها ترتبط بنبذ العنف و رفض قمع الرأي الحر ان مثل تلك الحقوق و الحريات لابد من أن تشكل و فقا للغنوشي مركز التعايش بين المسلمين و الحوار البناء بين المجتمع و الدولة.[164]

الخطاب الإسلامي يراعي التوازن في العقل والوحي ، بين المادة والروح ، بين الحقوق والواجبات ، بين الفردية والجماعية ، بين الإلهام و الالتزام بين النص والاجتهاد بين الواقع والمثال ، بين الثابت والمتحول ، بين الارتباط بالأصل والاتصال ، التوازن في النظر والتعامل مع الحضارة الغربية ليس بازدراء واحتقار وغنما بعين الاعجاب والانبهار ، يؤمن بالتعددية الحضارة والثقافة التشريعية والسياسية والاجتماعية ، ويعمل على تنمية آفاق التواصل الحضاري ، يؤكد على الالتزام . [165]

وكذا فإن الخطاب الاسلامي المعتدل يؤكد على الالتزام للوضع بالحرية وحقوق الانسان ومشروعية الخلاف الفكري والتعدد الديني والثقافي والتداول السلمي للسلطة ويدافع عنها بوصفها أساسا من مبادئ الإسلام وينبذ العنف في العمل السياسي ولا يخلطه بالجهاد.[166]

إن كثير من المتعادلين يروا أن مفهوم التوحيد القائم على تنقية الإسلام من الخرافات والانحرافات ، إن لم يكن مطلوبا لتحقيق التوحيد القائم على معني الحرية التي تفضى إلى التوحيد المطلق وإعلان انتهاء السيادة البشرية ، وتحطيم نفوذ الملأ وكسر القهارين والمستبدين والجبارين ، وقيام الملك لله الواحد القهار ، فلا قيام لجوهر التوحيد إلى بتوحيد

---

[163]–. حسين بن موسى الصفار ، **التعددية والحرية في الاسلام** (بيروت : مركز الحضارة و تنمية الفكر الاسلامي ، ط 1 ، 2010) ،ص.81.

[164]– عبد الوهاب الأفندي ، **مرجع سابق** ، ص.125.

[165]– صلاح الدين غازي العتابي وآخرون ، **الحركة الاسلامية رؤية نقدية** (بيروت : مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، ط4 ،2015)، ص.92.

[166]– **المرجع نفسه**، ص.92.

الحرية ، وهو السبيل الوحيد لتحرير الانسان وخضوعه للفرد ، وإن حقيقة توحيد الحرية تتعارض مع حاكمية للفرد الواحد في الانظمة الشمولية ، فمن الحرية يبدأ الاسلام وبزوالها يذهب المعني الصحيح للدين .[167]

المبحث الثالث : الديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة .

يصعب التحدث عن موقف واحد للحركات الاسلامية و الديمقراطية،فهناك اتجاهاو مواقف متعددة بتعدد مرجعيات هذه الحركات الفقهية و تجاربها العملية تتراوح بين الرفض التام و بين القبول و التصالح.

المطلب الاول : موقع الديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية المتشددة (المتطرفة).

أن الحركات المتطرفة ترى بأن الاسلام من اكثر الديانات السماوية التي تتدخل في كل نواحي الحياة الاجتماعية فإن الاسلام من حيث الفطرة و التعريف يتعارض مع فصل الدين عن الدولة [168].

رفض الديمقراطية يكمن في اولويات افكار التوحيد والوحدة في الاسلام وما تعنيه فكرة التوحيد من العبودية لله وحده و تحتل وحدة الامة الاسلامية والأولوية عليا مما قد يسمح بالتضحية بالحريات الفردية و الجماعية لأنها لا تخلو من احتمالات تفتيت الامة و تشتيتها ، ان سلطة الامة في الديمقراطية المطلقة و هي في الاسلام مقيدة بالشريعة وأهداف الديمقراطية دنيوية فقط لا تهتم بالآخرة ، كذلك تتحدث الديمقراطية عن شعب او امة محددة ، بينما الاسلام انساني وعالمي ،كما أن الاسلام دين و الديمقراطية نظرية سياسية تسعي لتقنين العلاقة بين الحكام و المحكومين أو بين الدولة و المجتمع[169] .

تعتبر الديمقراطية و متفرغ عنها من أحزاب و انتخابات منهجا مستقلا جاهليا مغايرا لمنهج الاسلام ،و من ثم فلا سبيل الي مزجها بالاسلام باي حال من الاحوال لان الاسلام نور

---

[167]– محمد العبد كريم ، **صحوة التوحيد دراسة في أزمة الخطاب السياسي الاسلامي** (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، ط1 ، 2012)، ص.22.

[168]– علي حيدر الابراهيمي ، **التيارات الاسلامية و قضية الديمقراطية** (بيروت : مركز الدراسات السودانية ، ط1 ، اكتوبر 1992) ، ص .149.

[169]– علي حيدر الابراهيمي ، **مرجع سابق** ، ص.162.

و الديمقراطية ظلمات ،و" ما يستوي الاعمي و البصير و لا الظلمات و النور "[170].

كما يعتبرون ان الديمقراطية تفتح الباب على مصرعيه للردة و الزندقة حيث يمكن في ظل هذا النظام الطاغوتي لكل صاحب ملة أو مذهب ان يكون حزبا بحجة افساح المجال للرأي و الرأي الاخر فكيف يقال بعد ذلك ان الديمقراطية و التعددية الحزبية هي خيارنا الوحيد للسير بالبلاد نحو الافضل و هي كذلك فتح الباب علي مصرعيه للشهوات و الاباحة من خمر و مجون و أغان و فسق و زنا و دور سنما و غير ذلك من الانتهاكات الصارخة لمحارم الله تحت شعار الديمقراطية المعروف: دعه يعمل ما يشاء ،دعه يمر من حيث يشاء ،و تحت شعار حماية الحرية الشخصية .[171]

رفض كل لوازم الديمقراطية لانها في الطرف النقيض للاسلام و بالتالي تحريم صهر الاسلام بمفهوم الديمقراطية مطلقا ، يؤكد الاستاذ أنور بان الفكر السياسي الاسلامي يقوم علي و حدة العقيدة أكثر من تاكيده علي وحدة الاقليم كما هو في الفكر الغربي ،السيادة في الفكر الغربي الديمقراطي تكون للشعب بصورة مطلقة سيادة الامة وهو أهم مبادئ الدستورية التي تقوم عليها الديمقراطية الغربية ،بينما ترتبط تلك السيادة في الفكر السياسي الاسلامي بتعاليم الشريعة الاسلامية و في معزل عن الاهواء البشرية[172]

كما يري **فهمي الهويدي** : أن الديمقراطية عند البعض لا ينظر اليها كنضام للحكم يقوم علي الحرية و المشاركة السياسية و التعددية غير ذلك فحسب، و انما كرمز لمشروع غربي مارس القهر و الذل بحق العرب و المسلمين ،و يعكس خطابه الاعلامي علي الاقل عداء ظاهرا للاسلام و من ثم فان انكار الديمقراطية من جانب هؤلاء لا ينبغي أن يحمل باعتباره رفضا لذاتها ،و لكنه في الحقيقة الامر رفضا للمشروع الذي تمثله. [173]

كما يري بعض المفكرين ان كلمة الديمقراطية الحديثة محصورة في حدود جغرافية،يعيش في اقليم واحد تربطه روابط الدم و الجنس و اللغة،أما روابط الامة في الاسلام هو الوحدة و العقيدة و الفكر و الوجدان مهما كان الجنس أو اللون أو الوطن .كما ان الاهداف الديمقراطية هي أهداف دنيوية مادية ترمي الي تحقيق سعادة امة و

---

[170]– عدنان علي رضا البخوري ، **الشوري لا الديمقراطية** (الرياض: دار النحوي ،ط 4 ، 1992) ، ص. 34.

[171]– علي حيدر الابراهيمي ، **مرجع سابق** ، ص.166

[172]– عدنان علي رضا البخوري ،**مرجع سابق** ، ص.35.

[173]– فيصل يونس خليل سعيفان ، **مرجع سابق** ، ص.202.

شعب بعينه ، أما النضام الاسلامي بينما يشمل هذه الاغراض الدنيوية ،يجمع في جانبها أغراض روحية وهي الاسمى،كما ان سلطة الامة في الديمقراطية مطلقة أما في الاسلام فهي مقيدة بالشريعة،لذلك اعتبروها بضاعة غريبة يجب رفضها،و لقد اقتنع العديد من المسلمين بذلك،رغم أن الاسلام دين و الديمقراطية نضام سياسي لا يمكن أن يقوم تناقض بينهما.[174]

يرفض على بلحاج اللرجل الثاني في جبهة الإنقاذ الجزائرية أن الديمقراطية لاتعمل إلا على سحق شعوبها وامتصاص دمائها .

ومجازر الديمقراطية لا تختلف عن مجازر الشيوعية ما لم تكن أشد والفارق على حد قوله: أن الديمقراطية تقتل بالسم أو بالخيوط من حرير.[175]

ان ابو **الاعلى المودودي:** يقول عن الديمقراطية أنها ليست من الاسلام في شيء فلا يصح اطلاق كلمة الديمقراطية علي نظام الدولة الاسلامية .[176]

أما "**الجماعة الاسلامية**":المحضورة في مصر سابقا ،فترى في أدبياتها السابقة

أن الديمقراطية علي النقيض من الاسلام ،فهي ترى أن سيادة الشعب تتعارض مع حاكمية الله

و أن الديمقراطية ترسي قاعدة تعدد الاحزاب بينما ليس من الاسلام سوى حزب الله و حزب الشيطان فقط.[177]

و راى "**حزب التحرير**":أن الديمقراطيةمبدأ من مبادئ الكفر،يتناقض مع الاسلام لأن الله هو المشرع ،و هذا النضام هو نظام كفر،ثم يقرر أن الله سبحانه و تعالي السلطان و الحكم التنفيذي للأمة ،فيجعل لها حق اختيار الحاكم و تنصيبه.[178]

و يرى الاستاذ "**حسن الهضيبي** ":أن الله عز و جل قد ترك لنا الكثير من الامور دننا ننظمها حسب ماتهدينا اليه عقولنا في مقاصد عامة و غايات حددها لنا سبحانه و تعالي

174– **المكان نفسه.**

175– عبد الرحيم العلام ، **الديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر** ، مؤمنون بلا حدود ، المركز الثقافي العربي ، 2014 ، ص.18.

176– فهمي الهويدي **الاسلام و الديمقراطية** (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1 ،1993) ،ص.129.

177– **المرجع نفسه** ،ص. 130

178– رضوان احمد شمسان الشيباني ، **الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي** (القاهرة : مكتبة مدبواي ، 2005) ، ص . 219.

و أمرنا بتحقيقها بشرط أن لا نحل حراما أو نحرم حلالا،ذلك أن الافعال في الشريعة اما فرض او حرام او مباح،أما المباحات فان للمسلمين أن يسنوا فيها من الانظمة ما تقتضيه الحاجة. و هذا هو فهم الاخوان المسلمين لمسالة الحاكمية و الذي ترتب عنه قبولهم بها و مطالبتهم بالانتخابات النيابية و دخولهم المجلس النيابي. [179]

الفرق بين الشورى و الديمقراطية : هو ان الديمقراطية كنظام حكم،كان ثمرة نضال طويل،وباهض التكلفة ،خاصة الاصلاحيون و الثوريون ضد مختلف قوى التسلط في أوربا خاصة (النبلاء و الباباوات)،أما الشوريفأخذت مكانها في خطاب الاسلام و ضمن أسس مجتمعه كتكليف شرعي رباني،نزل به القران الكريم علي قلب الرسول محمد صلي الله عليه و سلم و كذلك الفرق بين الاستشارة ..[180]

يوضح الاستاذ أنور طبيعة الخلاف بين الشورى و الديمقراطية بقوله:و من هنا فان هناك فارقا بعيدا و عميقا بين الشورى الاسلامية و الديمقراطية الغربية،و لا يمكن الجمع بينهما و الخطأ هو أن يظن البعض أن مبدأ الشورى الذي يأخذ به الاسلام ،هو نفس المفهوم الديمقراطي الغربي الذي يستند الي مبدأ سيادة الامة و نأخذ بنظام الاقتراع أو الانتخاب العام .كما هو في الديمقراطية الغربية المعاصرة .[181]

الاسلام لايمكن أن يكون هو الديمقراطية ،ولا يصح أن تكون هي الاسلام بل الاسلام فريد في نسجه و غاياته فالإسلام هو الاسلام و الديمقراطية هي الديمقراطية ، وليس بعد الحق إلا الضلال، فالإسلام هو الدين الذي رضيه الله للبشرية،منهجا حاكما علي شؤون الحياة صغيرها و كبيرها.[182]

اما الديمقراطية فهي أرضية المصدر قاصرة التطور ،مادية المنهج،اقليمية النشأة لايقاس بها علي غيرها،و يخطئ من يحاول أن يجمع بين الشوري و بينها فالشورى حكم الله و الديمقراطية حكم الشعب،فالانقسام في الجذور يمنع أي محاولة للجمع بين المفهومين.

فاسلامنا لم يشهد ذلك الصراع بين العلم و الدين أو العلم و السياسة كما شهدته أوربا بل يلتقى الاسلام و العقل و السياسة في حدة متآلفة و بناءا عليه فانه يمكننا أن نقبل

---

[179]– **نفس المرجع** ، ص.220.

[180]– نعيمة بغداد باي ، **مرجع سابق** ، ص.30.

[181] يونس فيصل خليل سعيفان ، **مرجع سابق** ،ص.32.

[182]– نعيمة بغداد باي ، **مرجع سابق** ، ص.31.

الديمقراطية بما ينسجم مع مفاهيمنا،ولكن لا ندعو اليها،نقبلها في الوسائل ولا تقبلها في النضام و الافكار.[183]

الديمقراطية عند البعض لا ينظر إليها كنظام للحكم يقوم على الحرية و المشاركة السياسية و التعددية و غير ذلك فحسب ، و إنما كل من لمشروع عربي مارس القهر و الذل في بحق العرب و المسلمين ، و يعكس خطابه الإعلامي عل الأقل عداء ظاهر للإسلام و من ثم فإن إنكار الديمقراطية من جانب هؤلاء لا ينبغي أن يحمل باعتباره رفضا لذاتها ، و لكنه في حقيقة الأمر رفض لمشروع الذي تمثله .[184]

كان الفكر الإسلامي السياسي وجهة رافضة للديمقراطية التي هي محور الدولة المدنية للاعتقاد بأنها تؤدي إلى المساواة بين الإيمان و الإلحاد في مجال الفكر ، وبين الإباحة و التقيد في مجال السلوك الخلقي ، و بين الرأس مالية المشرفة الطاغية و التصد لمصلحة الجماعة و الإسلام لا يقبل الشمولية بين هذه الاتجاهات .[185]

و كانت لكتابات الشيخ أو الأعلى المردودي تأثير كبير في هذا المجال ، إذا اعتبر بشكل واضح أو وصف الحكومة الإلهية أو التيوقراطية أصدق تعبير لوصف الحكومة الإسلامية فالديمقراطية عنده ليست من الإسلام في شيء .[186]

الجماعات و التنظيمات التي ترفض الديمقراطية من حيث المبدأ إستنادا إلى عدد من الحجج مثل : أن الديمقراطية هي نظام عربي تطبقه الدول العلمانية في الغرب و تريد فرضه على المسلمين ، و أن الشورى هي جوهر نظام الحكم في الإسلام وهي أكثر إكتمالا من الديمقراطية ، كما أن الاسلام يرفض الحزبية و التحزب و لا يعرف سوى حزب الله و حزب الشيطان إظافة الى ان الديمقراطية تجعل للشعب و ليس لله حق التشريع .[187]

يعتمد الشيخ على محمد حسين فضل الله الذي يرفض صيغة "ولاية الامة على نفسها " أى أن يكون الشعب مصدر الشرعية ، لان الله والدين هو مصدر الشرهية ،وبذلك نري ان

183– يونس فيصل خليل سعيفان ، **مرجع سابق** ، ص.33.

184– حمادي مجدي وأخرون ، **مرجع سابق** ، ص18 .

185– **المرجع نفسه**، ص20.

186– عماد عبد الغني ، **الإسلاميون بين الثورة** (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2013) ، ص152.

187– حسين توفيق ابراهيم ،" الإسلام والسياسة في الوطن العربي خلال القرن العشرين" في : ba daracent enter .com

الشرعية لا تحل في العقل الإسلامي إلا الشرع والي" الحاكمية الإلهية " حيث الحكم يختص به الله وحده . [188]

الديمقراطية و الإسلام نقضان لا يجتمعان أبدا ، إما الإيمان بالله و الحكم بما أنزل الله ، و إما الإيمان بالطاغوت و الحكم به ، وكل ما خالف شرعا الله فهو من الطاغوت ولا عبرة لمن يحاول أن يجعلها من الشورى الإسلامية لإن الشورى فيها لا نص فيه و لا لأهل الحل و العقد من أهل الدين و الديمقراطية بخلاف ذلك . [189]

الديمقراطية عند زلوم هي نظام حكم وضعه البشر من أجل التخلص من ظلم الحكام و تحكمهم بالناس بإسم الدين ، فهو نظام مصدره البشر و لا علاقة له بالوحي و لا بدين كما يرى أن الديمقراطية من وضع عقول البشر و ليست من الله و هي لا تستند إلى وحي السماء و لاتمت بصلة لأي دين من الأديان التي أنزلهل الله على رسله ، كما إنبثقت عن عقيدة فصل الدين عن الحياة و باتالي فصل الدين عن الدولة و يخلص زلوم إلى قول أن الديمقراطة من أنظمة الكفر و ليست من الإسلام و لا تمت له بأي صلة . (190)

المبحث الثاني: موقع الديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية المعتدلة.

ان الاسلام يملك القدرة علي استيعاب الطبقة الديمقراطية و ترشيدها في اتجاه ان يكون حكم الشعب مستضيئا بالقانون الالهي،لاسيما و تنامي توجه الاسلاميين نحو الديمقراطية ملحوظا ،فإذا كانت الديمقراطية الغربية مرجعية عليا هي القانون الطبقي ،كما يقول "محمد عمارة "فنحن المسلمين تضع الشريعة الاسلامية مكانه الديمقراطية الاسلامية تعطي كل السلطة للأمة بشرط ألا تحل حراما و لاتحرم حلالا،ولكن واقعنا أعقد من ذلك و يحتاج الي ابسط من ذلك يحتاج الي خلق فصول بين سائر النخبات ،أن تحترم جميعا حرية الانسان أن نكون صادقين في ذلك،و عندئذ سنستريح جميعا اليوم او غدا ...و الا بامن لبنان و اليوم الصومام و أفغانستان و العراق و الجزائر و مصر والتبعية في الطريق اذ

---

[188]– عبد الرزاق محمدعبد الجبار ، **الديمقراطية بين العلمانية والاسلام** (دمشق :دار الفكر المعاصر ، ط1 ، 1999)، ص.129.

[189]– عبد المنعم مصطفى حليمة ، أبو بصيرة الطرطسي ، **حكم الإسلام في الديمقراطية و التعددية الحزبية** (لندن : المركز الدولي للدراسات الإسلامية ، ط 2، 2000)، ص . 34

[190]– عبد القادر زالوم ، **خلاصات أهم الكتب عن الجماعات الإسلامية** (الإمارات العربية المتحدة : مركز الدراسات و البحوث ، ط 1 ، 2011) ،ص .119.

تمادينا علي هذا الطريق نداء الله الينا جميعا:"يا عبادي اني حرمت الظلم علي نفسي و جعلته بينكم محرما .[191]

مطلوب أن نؤكد نحن الاسلامي ون من موقع الاسلام و مصلحة الامة انتاج الديمقراطية البرلمانية التعددية و أنها الاداة المثلي المتاحة لوضع شريعة الله موضع التطبيق،و عبر الممارسة الشورية لهذا النضام سيتمكن الفكر الاسلامي من تطوير هذه الاداة و اصلاحها، انها أداة للحكم تستمد و قودها و برامج عملها من معين الاسلام كما تفهمه وترتضيه أغلبية الامة ، ذلك أن رفض الديمقراطية علي نقائصها يخشي أن يكون من نوع الارتماء في المجهول و خدمة مجانية نقدمها للديكتاتورية،العدو الاعظم للامة و العقبة في طريق نهضتها الي جانب ثنائية الفكر و العمل،وأعجب ما في الامر أن كثيرا من معارضي الديمقراطية عندما تعضهم الديكتاتورية بانيابها و بعضهم يزعم الاحتكار للشريعة لا يجدون غير الحبشة المعاصرة.[192]

الديمقراطية و حقوق الانسان التي اعتاد الاسلاميون علي النظر اليها باعتبارها أفكار غريبة لاتتطبق علي المجتمعات الغربية طريقها الي الحركات الاسلامية المعتدلة و بالاهم الي استراتجيتها السياسية،لقد أصبحت المشاركة السياسية و خاصة في الانتخابات من أولويات الحركات الامية و هناك دول سمحت بتأسيس أحزاب اسلامية قانونية تمكنت من الحصول علي حضور قوي في البرلمان و ظهرت حركات المعارضة الاسلامية أيضا كأصوات قوية تناصر الديمقراطية و المشاركة السياسية.[193]

الحركات المعتدلة تذهب الي قبول الديمقراطية من خلال المشاركة في المؤسسات البرلمانية و المؤسسات التمثيلية الاخري يستند الي قاعدة المصالح و المفاسد و تحصين المسيرة و تحصيل المكاسب والتأثير بما يتاح من الفرص علي القرارات و التشريعات و منع ما يخالف منها العقيدة و الاداب و الاخلاق الاسلامية الحركة الاسلامية هي التي تحدد المصلحة أو المفسدة في الواقع وليس الموقف المبدئي كما أن الديمقراطية في جوهرها لا تنافي الاسلام .[194]

---

[191] – راشد الغنوشي ، **الحريات العامة في الدول الاسلامية** (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1993) ، ص. 10.

[192]– راشد الغنوشي ، الحريات العامة في الدول الاسلامية ، **مرجع سابق** ، ص.31.

[193]– ج. نيثان وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص.55.

[194]– جانا فرونسوا بابار و آخرون ، **مرجع سابق** ، ص.136.

كما يمكن التوصل إلى رأي التيار الإسلامي المعتدل الذي يشير إلى الديمقراطية والتعددية عبر ميثاق نشره محمد الهاشمي الحامدي ووزعه على الإسلاميين آخرين ، ويقول الميثاق أن نجاح الحركة الإسلامية إذا ما توصلت إلى لسلطة يتمثل في إقامتها لنظام ديمقراطي عادل في العالم العربي ، إن انقاذ المجتمع من الطغيان الانظمة يوجب على الإسلاميين وضع برنامج لتحقيق العدالة والشورى والتمسك بحقوق الإنسان . [195]

الديمقراطية عند المعتدلة ان الديمقراطية حسب رائد الغنوشي مؤسس حركة النهضة في تونس هي كاسلوب احسن اداة بل وافضل هدية قدمها العصر لتطبيق مفهوم اتورى وهو جرى انه توجد الحركة الاسلامية حيث يوجد قدر من الديمقراطية سواء على النمط العبرالي الغربي او بشكل جزئي محدود اصبحت مسالة الديمقراطية تطرح بوتيرة متصاعدة في الفكر الاسلامي المعاصر تكشف عن تغير النظرة الفكرية والسياسية عند الاسلاميين ، و اصبح العديد منهم يتقبلون مسالة التعددية السياسية كاحدى مكونات الديمقراطية.[196]

يقول حسن البنا في الديمقراطية ليس في قواعد النظام السياسي ما يتنافى مع القواعد التي وضعها الاسلام لنظام الحكم.

اما الشيخ يوسف القرضاوي فيرى انه من الغريب ان بعض الناس يحكمون على الديمقراطية بانها مفكر صراح او كفر بواح وهم لا يعرفوها معرفة جيدة او تنفذوا الى جوهرها وتخلصوا الى لبابها بغض النظر الى الصورة و العنوان.[197]

اما الشيخ محمد الغزالي فهو يرى ان الديمقراطية في مفهومها الاعلى هي اطلاق الحدود امام المواهب البشرية في ان تستوى وتنضج وتؤدي وظيفتها فى خدمة الامة والقول بان الديمقراطية هي حق المعصية فقط هو كلام سخيف والفهم الاسلامي الذي يتقوقع داخل هذه الدائرة غير مقبول ولا نؤيده بل نحاربه ويقول ايضا وقبل ان نحتقر كلمة ديمقراطية ونجابه قائلها نقدم العوض الاسلامي عنها وعن اثارها القريبة و البعيدة واي حرج بان ننتفع بتجارب الماضي الطويل عندنا وعند غيرنا ونحن تصح الدساتير ، اما في الواقع العلمي فالديمقراطية عند الحركات الاسلامية تختلف من حركة الى اخرى فلكل

---

[195]– أحمد موصلي ، **مرجع سابق** ، ص.20.

[196]– راشد الغنوشي ، الحريات العامة في الاسلام ، **مرجع سابق** ، ص.21.

[197]– فهمي هويدي ، **مرجع سابق** ، ص12.

حركة اجتهادها السياسي الخاص بها فهناك من الحركات من لا يؤمن بالديمقراطية كمنهج عمل بناء على خلفيات و منطلقات فكرية و سياسية .[198]

أن موقف حسن البنا هذا الصدد " ليس في قواعد النظام النيابي ما يتنافى مع القواعد التي وضعها الاسلام لنظام الحكم " و من ثم " فهو ليس بعيدا عن النظام الاسلامي و لا غريبا منه كما كتب عباس محمود العقاد في كتابه بعنوان الديمقراطية في الإسلام : " أن فكرة الديمقراطية أنشأها الإسلام لاول مرة في تاريخ العالم " إن التعامل الإسلامي مع التجربة الديمقراطية إنطاق في الأساس من التصالح معها ، و أن ذلك حدث في طور الإشتباك مع الغرب الاستعماري ، بمعنى أن العقل الإسلامي تصرف بوعي حين ميز بين ماهو حضاري في الغرب و ما هو سياسي ، و لم يبدأ من نقطة رفض ، أو مخاصمة كل ما هو غربي .[199]

– حسن الترابي بركات " أن الشورى في الإسلام حكم يصدر عن أصول الدين و قواعده الكلية قبل أن تقرره الأدلة الفرعية من نصوص الشرع ، يذهب حتى لعد الديمقراطية مصطلحا إسلاميا يقابله الشورى ، فالإسلام الناهض و المتبع ، يتجدد من خلال إستخدام مصطلحات لغوية جديدة تفيد الإسلام .[200]

إن الجماعات و التنظيمات التي تقوم بعدم وجود تعارض بين الإسلام و الديمقراطية و هذه الجماعات تقبل بممارسة العمل السياسي في إطار النظم القائمة ، وقد شكل بعضها أحزابا سياسية أو تحول إلى أحزاب سياسية و تجدر الإشارة إلى انه لا يوجد تعارض بين الإسلام كدين سماوي منزل و الديمقراطية صيغة سياسية لممارسة السلطة و تنظيم العلاقات بين الحاكم و المحكوم على مستوى القيم العليا.

محمد غزالي : يرى أن الديمقراطية تقترب كثيرا من تعاليم الخلافة الراشدة .

محمد فتحي عثمان : يؤكد أنه لا تغير في الواقع الراكد الموجود حايا في البلاد العربية و الاسلامية من ناحية الفكر الاسلامي إلا بتغيير ديمقراطي يوفر الحرية الحقيقة لكل الناس .[201]

إن شريعة الاسلام كانت أسبق الشرائع إلى تقرير الديمقراطية فالإنسان يكسبها لأنها حق له يخوله أن يختار حكومته و ليست حيلة من حيل الحكم الانقاذ شر أو حسم فتنة ،

198– عمر موروقي ، فايزة صحراوي ، **مرجع سابق**، ص.13.

199– حمادة مجدي واخرون ، **مرجع سابق** ، ص.21.

200–خالد محمد صافي ، أيمن طلال يوسف ، **مرجع سابق**،145

201– محمد الاحمري ، **مرجع سابق** ، ص.145

و لاهي اجراء من الاجراءات التدبير تعمد إليها الحكومات تسيير الطاعة و إنتفاع بخدمات العاملين و أصحاب الأجور .[202]

يرى الريسوني : أن الديمقراطية ماهي في جميع العصور إلى تنظيم و تنزيل لمبدأ الشورى ، حيث أن تنظيم الشورى اتخذ إشكالا متعددة أشهرها و أنضجها ألان انتشارا هو الشكل الديمقراطي ، فهي صيغ و أشكال لممارسة الشورى ، و ذلك يعني الرجوع إلى الأمة و إقرار سيادتها في إطار لا يتعارض مع الأحكام الشرعية .[203]

إن الديمقراطية لا تتعدى كونها تحديثا لمفهوم الشورى الإسلامي الذي بقي تاريخا في إطار المبادئ العامة ولم يتعدى إلى النظم و الإجراءات .[204]

خلاصة واستنتاجات

[202]– محمود عباس العقاد ، **الديمقراطية في الاسلام** (مصر : دار المعارف ،ط3 ، بدون سنة النشر) ، ص.43.

[203]– امحمد حيرون وأخرون ، **الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي** (الدوحة : المركز العربي والابحاث ودراسات السياسية ، ط1 ،2013) ، ص.50.

[204]– **المرجع نفسه** ، ص.51.

مواكبة الحركة الإسلامية في تونس موجة الصحوة الإسلامية التي بدأت في السبعينيات 1970 و شملت مع ظم الدول الإسلامية ، و التي تجلت في بروز الإسلام السياسي المعارض الذي ينقسم إلى قسمين : أحدهما يتبنى النهج السلمي ، و الآخر يتبنى العنف المسلح .

تتراوح مواقف الحركات الإسلامية من قضية إقامة دولة إسلامية أيا كان حكمها بالأسلوب الدعوى السلمي المشروع ، و مواقف تطالب أن تستلم السلطة مهما كان الثمن .

لقد أصبح الحديث عن الديمقراطية و الحرية اليوم و ال مطالبة بنظام حكم ديمقراطي يقوم على مبادئ الحرية من متطلبات الدول و الشعوب .

لفد أصبحت الديمقراطية وسياة و ذريعة لتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة تحريرها من الاستبداد السياسي و منحها الحرية.

الفصل الثالث:
موقع الحرية والديمقراطية في فكر حركة النهضة التونسية كأنموذج للحركات الإسلامية المعتدلة

تمهيد :

إن حركة النهضة التونسية من الحركات الإسلامية السياسية التي غيرت الخارطة السياسية في الوطن العربي من خلال وصولها إلى دفة الحكم و استلامها السلطة رغم كل تلك التحديات الداخلية و الخارجية التي وجهتها إلا أنها قامت بأسلمة الحادثة ، من خلال تبنيها لمفاهيم الحرية و الديمقراطية حيث أنها دخلت الإسلام قلب الحادثة و هذا أكبر إنجاز أنجزته الحركة .

و الأمر الذي ستتناوله من خلال التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم حركة النهضة التونسية بتعريفها ومنطلقاتها الفكرية بالاضافة إلى مراحل تطورها ، وصولا إلى مدى تطبيق الحرية و الديمقراطية في منهجها بالرغم من كل التحديات الداخلية و الخارجية التي تواجهها .

المبحث الأول :التعريف بحركة النهضة التونسية .

لم تكن الحركة الإسلامية في تونس وليدة الصدفة ، و انما كانت نتيجة تطافر مجموعة من العوامل و الظروف حيث نشأت حركة النهضة كحركة اصلاحية ظهرت كرد فعل عن حركة التغريب التي قامت عليها الدولة التونسية الحديثة .

المطلب الأول :نشاة حركة النهضة التونسية ومنطلقاتها الفكرية

يرى بعض الباحثين و المفكرين بأن الحركة الإسلامية التونسية عريقة عراقة جامع الزيتونة في تونس ، حيث أن العديد من الشخصيات المغاربية التي قادت العمل السياسي في المغرب العربي كانت من خريجي جامع الزيتونة و يرتبط ظهور الحركات الإسلامية في تونس بتحركات بدأت في جامع الزيتونة في اواخر الستينات ، و كان من بين الذين درسو في الزيتونة في هذه الفترة بالذات " عبد الفتاح مورو " أحد أهم المشاركين في تأسيس الحركة الإسلامية المعاصرة في تونس ، و في البداية السبعينات التقى عبد الفتاح مور براشد الغنوشي الذي كان في وقت سابق معجبا بالفكر القومي الناصري ثم تبنى الفكر الإسلامي و نشأت صداقة بينهما انعكست على نشاطهما السياسي .[205]

حركة النهضة حركة الاتجاه الإسلامي سابقا هي حركة تمثل التيار الإسلامي في تونس و التي تأسست في أفريل عام 1972 بإسم "الجماعة الإسلامية " ثم غيرت إسمها عام

[205]– قطاف تمام أسماء، **مرجع سابق** ، ص.138.

1989 إلى "حركة النهضة " قامت على منهج فكر الإخوان المسلمين في العالم الإسلامي ، و ظهرت كرد فعل شعبي ضد التطرف العلماني المتمثل في الاستهتار بالإسلام و قيمته و أحكامه بالإضافة إلى تفشي الفكر الغربي على يد النظام الحاكم و تحقيقه على حساب الهوية الإسلامية للمجتمع التونسي ووجود النزعة الإسلامية المتأصلة في الشعب التونسي الذي كان يرفض مظاهر التغريب و تدهور الأوضاع الإقتصادية و انتشار السخط الاجتماعي ، شارك في تأسيسها جامعيون و حقوقيون من أبرزهم : راشد الغنوشي و عبد الفتاح مورو .[206]

تعرضت الحركة للتضيق و الملاحظات و الاعتقالات و القمع و الاضطهاد في عهد الرئيس : الحبيب بورقيبة و زين العابدين، و بعد انطلاق الثورة التونسية 2010/12/17 و سقوط نظام زين العابدين و مغادرته البلاد إثر ذلك تم الاعتراف بالحركة كحزب سياسي يوم 01 مارس 2011 ، حيث تصدرت المشهد السياسي و باتت من أبرز القوى السياسية في الساحة التونسية في الوقت الحاضر[207] ، إن ميلاد الحركة الإسلامية في تونس كانت على يد : راشد الغنوشي و الداعية : عبد الفتاح مورو و الشيخ صالح النيفر لأجل دعوة إسلامية إجتماعية لإعادة الوصل بين الدين و الحياة الحديثة التي صاغها عهد الإستقلال على إنقاذ الإسلام ، وجاء التحول من دعوة إحائية عامة لا تلامس السياسة إلا من بعيد إلى الحركة السياسية في سباق التحولات الكبرى في البلاد ، كانت تعبر عن ازمة السلطة .[208]

و يعتبر البيان التأسيسي ليوم 06 جوان 1986 من أهم وثائق الحركة التي توضح هويتها و مواقفها حيث أكدت في هذا البيان أنها ذات مرجعية إسلامية و تسعى إلى النضال من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي كخطوة باتجاه تحقيق الوحدة العربية ، فالوحدة الإسلامية و تحرير فلسطين و من بين أهدافها :

تونس دولة حرة مستقلة ،الإسلام و العربية لغتها الوفاء لجهاد و جهود التونسين و روادهم على تعاقب أجيالهم من أجل تحقيق الإستقلال ، حماية إستقلال تونس ، تقدمها و

---

[206]– سامح عبيد ، **الحركات الاسلامية في العالم** (مصر : المكتبة الاسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية ،2012) ص.81.

[207]– **المكان نفسه**

[208]– حركة النهضة ، " موسوعات حركات وأحزاب " ، في : (30-04-2019) ، HTTPS// WWW. ALDJAZEERA . .net

نظامها الجمهوري القائم ، تؤمن بقيمة الإنسان كهدف و وسيلة لتنمية الشاملة ، تعتبر حركة النهضة الحرية و العدالة و تكريم الإنسان جوهر رسالة الإسلام .[209]

كما تمتلك حركة النهضة صحيفة رسمية ناطقة بإسمها و هي جريدة الفجر و التي تأسست في 1990 ففي عهد الرئيس زين العابدين بن علي كانت الصحيفة و على غرار الحركة محضورة بسبب التوجه الإستبدادي للنظام و بعد الثورة التونسية في 2011 عادت للعمل و بدأ نشاطها من جديد حيث تعد الصحيفة من أهم المنابر الإعلامية التي إعتمدتها الحركة فهي تهدف إلى نقل الأخبار و تعكس هواجس الشارع التونسي و بصفة خاصة كل مايتعلق بالحريات العامة و العدالة الإجتماعية و تسعى لتعريف بحركة النهضة و أنشطتها السياسية بصفة عامة.[210]

كما أن شعار حركة النهضة القديم عبارة عن عصا زيتون متقاطعتان بشكل دائري يتوسطهما حمامة ذات لون أبيض حاملة لعلم الجمهورية التونسية حيث كتب تحت هاذين الغصنين "حركة النهضة" و قد تبنت هذا الشعار حتي الثورة التونسية في 2011 حيث أعادت صياغته ، فكتب على الشعار الجديد ثلاث كلمات رئيسية وهي الحرية ، العدالة ، و التنمية.[211]

و هي مبادئ أساسية يتوق لها جميع فئات المجتمع التونسي . كما جاء الشعار بشكل دائري يحمل صورة حمامة و نجمة خماسية ، إذن الحمامة ترمز للحرية و الإسلام و الانعتاق من الإستبداد في حين النجمة الخماسية ذات اللون الأحمر التي تعود لنجمة المجودة في العلم التونسي ترمز إلى أركان الإسلام الخمسة .

وقد جاء هذا التغيير للخروج بحركة النهضة من شعارها القديم الذي لم يعد يستجيب للأبجديات الحديث في التعبير المرسوم.[212]

المنطلقات الفكرية لحركة النهضة :

---

[209]– حركة النهضة،" برنامج حزب حركة النهضة "،في (24-04-2019) ، https://ar web managre centre .com

[210]– برنامج حركة النهضة ،**مرجع سابق**

[211]– تونس ، " الشعار الجديد لحركة النهضة " في : HTTPS// ar Web manager centor.com .2011. (2019.04.30)

[212]- **المكان نفسه**

يعتبر مؤسسو العمل الإسلامي بتونس نهاية ستينات القرن الماضي و بداية السبعينات ، كانو عموما شباب حديثي التخرج من الجامعة ، أو طلابا لازالو ملتحقين بالجامعات ، و لم تكن لهم أدبيات منشورة تحدد مرجعيتهم الفكرية ، كما أن " الجماعة " كما كانت تنتمي في البداية منذ إنطلاقها حتى نهاية الثمانينات ، لم يبرز بين صفوفها كتاب أو أصحاب إنتاج فكري ، ولم ينتج بالتالي عن الحركة "التنظيم " أدبيات فكرية .

و لكن أول مايتعين تأكيده في هذا الصدد ، هو أن حركة النهضة هي حركة إسلامية سياسية، ذات طموحات تغيرية تنموية شاملة ، تسعى إلى تأصيلها بما يتلاءم و قيم الامة الحضارية، و تجتهد في تحقيقها استندا على الشرعية الجماهيرية، فهي بهذا المعنى ليست حركة دينية تجزئ نظرتها للإسلام ، و تحتكر الحديث بإسمه و نستمد شرعيتها من سلطة غيبية متعالية تفرض التسلط و الإستبداد بإسمها ،و تصادر حريات المخالفين العامة و الخاصة من أجل السيادة . [213]

إن ما قاله الغنوشي سابقا يغير من مبادئ الدولة الإسلامية التي لاتستمد شرعيتها بحكم أناس إلا برضاهم، و لا يمكن الوصول إلى هرم السلطة إلا بقبول من الجماهير و لا شرعية لأي نظام إستمد سلطته من إنقلاب أو ميراث أو تزييف الإنتخابات ولقد ورد في المؤتمر التاسع لحركة النهضة مـا يلـي :إن حركة النهضة تتخذ منطلقا لها من العقيدة الإسلامية المباركة القاعدة المركزية في التفكير الإسلامي التي يعود إليها تحديد المواقف و ترى أي منهاج للحياة يجب أن ينبثق عن جملة تصورات واضحة لمنزلة الإنسان ووظيفتة في هذا الوجود و علاقته ببعض عناصر الكون، وإنطلاقا من مبدأ التعامل الصادق و المسؤول مع ديننا الحنيف و إعتمادا على مبدأ الشمول في فهم الإسلام بشكل لا يحصره في مجال الشعائر و العقائد ،بل يتعداه بشمل الخير الإجتماعي و السياسي و الإقتصادي ،نرسم في مايلي الأسس العقائدية و الأصولية لحركتنا .[214]

و نتفاعل به في الواقع فكرا و ممارسة و لا يفوتنا أن ننسى أننا لا نؤسس عبر هذه الأسس عقيدة جديدة ولا تصورا مقطوع الجذور ، و إنما هو رصد لمنهج إلتقى عليه أبناء هذه الحركة ينطلق من كتاب الله العزيز و يسترشد بالفكر الإسلامي عبر مساره الطويل

---

[213]- بشار جميل عودة أو دقة ، **تجربة الحكم لحزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية** ، أطروحة ماجستر منشورة (جامعة الأقصى: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ، 2012)، ص.128.

[214]–**المكان نفسه.**

ونحن نقدر أن هذه الأسس العقائدية و الأصولية حقيقة بأن تستنهض الهمم الكافة للتفاعل معها بشكل رشيد و إيجابي .[215]

و تكشف منطلقات العقائدية التي إنطلقت منها حركة النهضة ، إن هذه الحركة لا تؤمن بالعنف إلا على سبيل الحكم الواقعي ولاعلى سبيل الحكم الثانوي ، فالتغير عندها يجب أن يتم وفق أسس كـونية و إجتماعية،وهذا لايعني أن فريضة الجهاد ساقطة لا بل لها مناخا و ضرورتها أيضا ، و الإنفتاح على الآخر كانت سمة حركة النهضة إلى درجة أن أدبيات الحركة كانت مهتمة بموضوعات الديمقراطية ،الحرية ، و المرأة و في هذا السياق يقول الغنوشي "حركة النهضة في برنامجها تحاول إستهداف التغيير الجذري لمفاهيم الرؤية الكونية الحضارية الغربية التي غلبت على نظام الحياة السياسية و الاقتصادية وغيرها في العالم العربي ،والصبغة الجذرية تستهدف الإصلاح من الجذور أي إعادة البناء الإجتماعي من الأساس لأجل إنطلاق دورة حضارية إسلامية جديدة و أغني بالضرورة أن الطبيعة الثورية للحركة الإسلامية بعد سقوط الخلافة "العثمانية " تستند على إستخدام القوة في التغيير، و إنما أعني أن التغير الجذري لو تم بالوسائل السلمية ،فهو تغير طبيعة الدولة ذاتها.

اعتمدت الجماعة الإسلامية قبل أن تتحول لاحقا إاى حركة النهضة في نشاطها ودعوتها ، قبل الثورة على منهاج يرتكز على محاور ثلاثة هي العقائدى والأخلاقي الإجتماعي والثقافي والفكري ، وعملت على نشر الثقافة الإسلامية ، كما نتصورها والتأكديد على مفاهيم أساسية لمشروعها ، الإسلامدين الدولة ، الإسلام عقيدة ، وشريعة ، بالإضافة إلى الإهتمام بالأبعاد الأخلاقية والتربية الروحية والسلوك القويم .[216]

<u>المطلب الثاني:</u> تطور حركة النهضة في تونسية:

لم تكن الحركة الإسلامية في تونس وليدة الصدفة، وإنما كانت نتيجة تضافر جملة من العوامل و الظروف ، منها علاقة الديني بالسياسي والصراع التاريخي بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية الزيتونية حول دولة ما بعد الاستقلال ، كان له الأثر الكبير في نشأة الحركة الإسلامية التي تطورت عبر و قد تدرجت على المحطات الآتية :

أ –الجماعة الإسلامية التونسية1971 إلى غاية 1981:

---

[215]– **مرجع سابق** ، ص.129.

[216]– محمد أبورمان ، **آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات " مابعد الربيع العربي** ، (عمان : مؤسسة فريد ريش ، بيروت ،2018)، ص.58.

انبثقت الجماعة كردة فعل على التحديث المجتمعي الذي قام به الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة ، والذي أدّى إلى تهميش دور الدين والمساجد والدعوة، في مقابل انتشار ظواهر التحرر، وتبني نمط الحياة الغربي، الشيء الذي اعتبره الإسلاميون شكلا من الانحراف الخطير الذي يهدد هوية المجتمع اللغوية والدينية .في هذا السياق نشأت الجماعة الإسلامية، بمنهج عملي دعوي سلفي بالمعنى العام حسب ما يذهب إليه أحمد النيفر أحد مؤسسيها،وهكذا كانت نشأة الحركة بداعي إعادة الاعتبار إلى الإسلام. هذه النشأة وهذا التوجه لم يكن يحمل أي مضامين سياسية تجاه النظام القائم، وانما اكتفت الحركة بالنشاط الدعوي في المساجد وتوزيع بعض المنشورات التي تحث على" الاخلاق الإسلامية والتدين" .[217]

و قد كانت الجماعة الإسلامية التونسية تركّز في هذه المرحلة على:

تنظيم الدروس الوعظية والحلقات **الدراسية في المساجد** .

تكثيف المحاضرات في المعاهد والثانوية والجامعات.

إقامة معارض للكتاب الإسلامي وما يتخلل ذلك من عقد ندوات وحلقات دراسية .[218]

المشاركة في مؤتمرات إسلامية داخلية وخارجية كملتقى الفكر الإسلامي الذي كان يعقد سنويّا في الجزائر، تركيز الدعوة في أوساط النساء لإقناعهنّ بارتداء الحجاب وتبنّي الفكر الإسلامي؛ على أساس أن المرأة هي نصف المجتمع مع نشر المقالات الهادفة والواعية في الجرائد مثل :جريدة الصباح، المعرفة، الحبيب والفجر .

كما كانت الجماعة الإسلامية في هذه المرحلة تحدث إسقاطات على الواقع المعاش، فالشيخ راشد الغنوشي مثلا وعندما كان يلقي محاضرات عن العلمانية وضررها على المجتمعات الإسلامية كان البعض وخصوصا في دوائر السلطة يفهمون ضمنيا أنّه يقصد الحالة التونسية والنظام تحديدا، لكن راشد الغنوشي لم يكن يسمّي الأشياء بمسمياتها، كما كان الغنوشي يعلن باستمرار أنه ضدّ العنف و العنف المضاد هذا ما جعل السلطة

---

[217]– محمد يحيى حسني،" ما بعد الإسلاموية حركة النهضة في تونس مثالا تطبيقيا ، في: http://www.democraticac.com ، (30-05-2019).

[218]– يحي أبو زكريا، " الحركة الإسلامية في تونس" ، **في** : http://www.ikhwanwiki.com . **(30/05/2019)**

التونسية تغضّ الطرف عن تحركاته، لكنها كانت تتابعها لمعرفة وجهته و إلى أين يريد أن يصل .[219]

لقد دفعت الحركة الاحتجاج الشعبي على نظام بورقيبة عام 1978 بزعامة" الاتحاد العام للشغل التونسي UGTT" ، وكذا انتصار الثورة الإسلامية في إيران على نظام الشاه عام 1979 إلى جانب أحداث قفصة في 1980 بالجماعة الإسلامية إلى مراجعة مقولاتها الدعوية وتطوير منظومتها الإيديولوجية لتصبح منفتحة على القضايا الاجتماعية والاقتصادية للاندماج في الحياة السياسية استجابة لتطلّعات الناس وتوقعاتهم إلى بديل حزبي معارض يتحدى هيمنة التيار البورقيبي. [220]

ب- حركة الاتجاه الإسلامي1981_1989:

شهدت تونس في نهاية السبعينات احتقانا سياسيا و اجتماعيا غير مسبوق، و كانت الضرورة ملحة على النظام الحاكم أن يستجيب لهذه المدخلات، إذ كان منه أن شرّع في إصلاحات سياسية من شأنها فتح المجال أمام التعددية الحزبية شريطة أن تكون بعيدة عن كل أشكال العنف والتعصب وعدم الاعتماد على القوى الخارجية وكذا شريطة حصول الحزب على نسبة 5% على الأقل من الأصوات في الانتخابات التشريعية التي كان مقررا إجراؤها في نوفمبر 1981.[221]

وجدت الحركة الإسلامية في تونس تشريع الرئيس بورقيبة للتعددية الحزبية ، فرصة للإعلان عن تشكيلها حزبا سياسيا ذو مرجعية إسلامية سمي لأول مرة بـ : "حركة الاتجاه الإسلامي "بعد عقدها للمؤتمر التأسيسي في 06 أوت 1981 ، والذي تم الاتفاق فيه على حل الجماعة الإسلامية وانتخاب الشيخ راشد الغنوشي رئيسا للحركة والشيخ عبد الفتاح مورو أمينا عاما لها، [222] وقد تقدمت الحركة في نفس اليوم بطلب الحصول على الاعتماد الرسمي من السلطات المعنية لمباشرة العمل السياسي ضمن الإطار القانوني، عبّرت الحركة أيضا في بيانها التأسيسي عن رغبتها في العمل القانوني باعتبارها فاعلا

219– أنور الجهاوي، **الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي** (بيروت : مركز الأبحاث والدراسات السياسية ط1 ، سبتمبر 2013)، ص.463.

220– **نفس مرجع** ، ص469 .

221– أسماء تمام ، **مرجع سابق** ، ص. 142.

222– **المرجع نفسه**، ص. 143.

سياسيا مدنيا يؤمن بالتعددية و يعترف بالآخر ويقرّ التداول على السلطة بالطرق السلمية ويستمد برنامجه السياسي من المرجعية الإسلامية ويسعى إلى إقامة دولة عادلة منغرسة في موروثها العربي الإسلامي منفتحة على دول الجوار العربي والمتوسطي.[223]

تركزت الوثيقة التأسيسية لحركة الاتجاه الإسلامي حسب زعيم الحركة الشيخ راشد الغنوشي أن الحركة لا تقدم نفسها ناطقا رسميا باسم الإسلام في تونس ولا تطمع يوما أن ينسب هذا اللقب إليها فهي مع إقرارها حق جميع التونسيين في التعامل الصادق المسؤول مع الدين .و انه نظرا لما ألت اليه الأوضاع في المجتمع التونسي من احتقان سياسيو اجتماعي كان بالضرورة و من المسؤولية على عاتق الحركة أن تساهم في تحرير البلاد و تغيير الأوضاع وذلك يقتضي مزيدا من التنظيم يسمح لها بتجميع الطاقات وتوعيتها و تربيتها وتوظيفها في خدمة قضايا الشعب و الأمة، ولابد لهذا العمل أن يكون ضمن حركة متبلورة الأهداف مضبوطة الوسائل ذات هياكل واضحة و قيادة متماسكة.[224]

حين غادرت القيادات الإسلامية السجن في عام 1984 بدأت حركة الاتجاه الإسلامي تقوم بمراجعات نقدية للخيار السياسي في الفترة السابقة، التي حققت فيها الحركة الإسلامية نقلة نوعية من مستوى حركة ثقافية اجتماعية معتدلة إلى حركة سياسية راديكالية ثورية، و في سياق هذه المراجعات برزت تيارات مختلفة داخل الاتجاه الإسلامي حول مسألة العمل السياسي و العمل الدعوي ايهما يقود الاخر ، و كذا مسالة العقل و النقل و كيفية تفسير النصوص .[225]

استمر النظام في التضييق على الحركة بالاعتقالات والسجن على اثر العمليات التفجيرية التي كان يقوم بها الجناح العسكري للحركة أو ما يعرف بـ"الجهاد الإسلامي"، وكان أعنفها ما قام به من تفجير لأربع فنادق في 2 أوت 1987 أين أعلنت الحركة مسؤوليتها عن ذلك ، و نظرا لهذه التطورات في المشهد السياسي والاحتقان على

---

[223]– أحمد الجلاد ،" إشكاليات السلطة والحكم بعد الثورة التونسية "، في:https://fiker center.com(23-05-2019)

[224]– احمد الجلاد، **مرجع سابق**.

[225]– توفيق المدني ، **المعارضة التونسية نشأها وتطورها** (دمشق : من منشورات إتجاه الكتاب العرب ، سبتمبر 2011) ، ص. 341.

مستوى السلطة و في الوقت الذي تردد فيه خبر عزم الرئيس بورقيبة على إعدام الغنوشي تحركت المجموعة " الأمنية العسكرية " السرية الموالية للحركة.[226]

للإعداد لانقلاب عسكري يوم 8 نوفمبر 1987غير أن بن علي كان أسرع من المجموعة و أنجز صبيحة يوم 7 نوفمبر 1987 ما يطلق عليه ب" الانقلاب الطبي" بالاعتماد على بنود الدستور ، و بذلك تبدأ الحركة مرحلة جديدة تحت اسم " حركة النهضة " ابتداءا من 1989 . [227]

ج –حركة النهضة ابتداء من 1989 إلى اليوم:

لقد سعت الحركة منذ خروجها من الطابع السري للحصول على الترخيص للعمل في إطار قانوني، إلا أن النظام سواء مع بورقيبة أو بن علي كان دائما يواجهها بالرفض بحجة أنها تستند إلى الدين، كونها تمثل تهديدا لاستمرارية الدولة، حيث رفض الرئيس بن علي مطالب الحركة بحجة أن القانون الخاص بتأسيس الأحزاب يمنع عليها الاستناد إلى الدين أوالعرق أو اللغة أو المنطقة، كما أن البند السابع ينص صراحة على ضرورة نقاوة أعضاء الحزب من أي أحكام قضائية،إضافة إلى مطالبة السلطة الحركة بتحديد موقف صريح من مجلة الأحوال الشخصية فكان من الحركة أن غيّرت من اسمها إلى حركة النهضة واعتبرت مجلة الأحوال الشخصية في عمومها اجتهاد إسلامي، كما ورد ذلك في رسالة بعثها السيد حمادي الجبالي إلى رئيس الوزراء السيد الهادي البكوش في 28 مارس1988 : " نحن حزب سياسي ذو أبعاد حضارية شمولية ستكون له برامجه وأهدافه المعلنة والواضحة يخضع لنفس الواجبات ويتمتع بنفس الحقوق مع بقية الأطراف ، ويعمل في إطار الشرعية ويحترم القانون المستمد من الدستور، منهجه سلمي وأسلوبه الترفع عن كل شيء، أفكاره مستمدة من روح الإسلام ومبادئه الخالدة، متفاعلا مع كل الأفكار متزودا من نتائج حضارات الأم من علم ومعرفة ومبادئ انطلاقا من هذه التنازلات تبنت

---

[226]– محسن الندوى وأخرون ، **إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد الثورات الربيع العربي دول المغرب العربي نموذجا** (برلين : المركز الديمقراطي و العربي للدراسات الإستراتيجة والسياسية والإقتصادية ، ط1 ، 2018) ، ص.277.

[227]– توفيق المدني ، **مرجع سابق** ، ص.342.

حركة النهضة استراتيجية سياسية جديدة قوامها اعتماد المنهج السلمي والعلني في التغيير وآليات العمل الديمقراطي.[228]

و رفضها استعمال العنف كوسيلة لحسم الصراعات السياسية والفكرية منهجا للوصول إلى السلطة،لكن اعتماد وسائل الضغط السلمية و الخطاب المعارض والمعتدل، كما أكدت عن رؤيتها للإسلام وعدم احتكارها للدين بل إنها تقدم مشروعا اجتهاديا بشريا في معالجة مشاكل المجتمع ، وتمكينها من نشر"**جريدة الفجر**"وفتح باب المشاركة في الانتخابات،إلاّ أنّ حجم الحركة المتنامي ونتائج الانتخابات قد زادا من حدّة الاستقطاب الثنائي بين السلطة والحركة ما دفع بالسلطة السعي إلى تحجيم دورها واضعافها وتحولت المساعي إلى حرب استئصالية شاملة تحالفت فيها السلطة مع أطراف يسارية لضرب الحركة .[229]

مما سمح للنظام بتقديم غطاء سياسي قانوني لمحاكمة 279 إطارا من حركة النهضة في جويلية /أوت 1992أما المحاكم العسكرية التي أصدرت أحكاما مختلفة منها السجن المؤبد ل 46 إسلاميا من بينهم الشيخ راشد الغنوشي.

بهذا تكون حركة النهضة قد استبعدت من المشهد السياسي في تونس بفك بنيتها التنظيمية وتشتت قياداتها إلى الخارج في المهجر وانهاء الصلة بين الحركة وجماهيرها،إلاّ أن ثبات الحركة في المهجر وثبوت المساجين وعائلاتهم في الداخل حالت دون تحقيق أهداف النظام وكانت القيادات في الخارج تصدر بيانات تؤكد من خلالها متابعتها لكل تطورات الساحة السياسية في تونس، وكانت مناسبة إحياء ذكرى التأسيس من كل عام فرصة لتأكيد الحركة على حضورها من خلال التعبير عن ارائها وجملة المراجعات الفكرية التي تبنتها وهذا ما لمسناه من خلال الإطلاع على مجموعة البيانات التي أصدرتها الحركة " **بيانات ذكرى التأسيس** "ابتداء من جوان 1995 إلى غاية صدور بيان الحصول على تأشيرة العمل القانوني في 01 مارس2011. [230]

كما لخصت وثيقة" **الأرضية الفكرية ونظرية العمل وملامح المشروع** "ملامح العمل السياسي للحركة ورؤيتها للمجال الاجتماعي والسياسي والثقافي التي بيّنت مدى تطور

228– توفيق المدني ، **مرجع سابق** ، ص.4.

229- **مرجع نفسه** ، ص.3.

230- عبد الطيف الحناشي ، **الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها** (بيروت : المركز العربي الأبحاث والدراسات السياسية ،2012) ، ص.183.

الحركة نتيجة تأثر قيادتها واحتكاكها بالممارسة الديمقراطية في المهجر. كما يمكن القول أن الثورة التونسية أنصفت حركة النهضة، رغم انها لم تشارك فيها بشكل مباشر مثلها مثل بقية الأحزاب السياسية . فبفضل الثورة عاد المنفيون ، و أطلق ما تبقى من المساجين، و تم الاعتراف بالحركة قانونيا .[231]

المبحث الثاني : موقع الحرية و الديمقراطية في فكر حركة النهضة التونسية .

الحرية والديمقراطية من المبادئ المهمة التي اعتمدت عليها حركة النهضة التونسية في موقفها من بعض القضايا المتعلقة بتجسيد الحرية و الديمقراطية واعتبارهما مبدأ مهم في مسارها السياسي .

المطلب الأول: الحرية في فكر حركة النهضة التونسية .

إن قضية " الحرية تطرق لها الأستاذ الغنوشي في كتابه من قضايا الفكر الإسلامي الحركي المعاصر ، و في الكتاب كان انحياز راشد للموقف الإسلامي المؤيد للحرية ضد الاستبداد و للإنطلاق ضد الجمود إنحيازا لا يخارجه شك و لا يحيزه لبس ولا غموض ، حيث أفرد الأستاذ الغنوشي المبحث الأول من الكتاب لدراسة حقوق الإنسان و حرياته في الإسلام ، فهو يرى أن الحرية في الإسلام ق يمة أساسية أصيلة ، إنها ليست مجرد إباحة بل هي واجب و كدح متواصل لتجاوز الضرورة عند مجاهدة النفس لحملها على معالي الأمور و مجاهدة قوى الشر و الجهالة لإعلاء كلمة الحق و العدل. [232]

و الحرية حق مكفول للجميع حيث أن ممارسة الإنسان لحريته هي الوجه الآخر لعقيدة التوحيد ،ونطقه بالشهادتين بمنزلة إعلان عن عبوديته لله وحده و إنعتا ق من أي سلطان لأي واحد من الناس، و حرية الإعتقاد ترتب حرية القول التي لا يقيدها في التفكير الإسلامي سوا قيد واحد وهو ألا يكون الرأي طعنا في الدين أو خروجا عليه حيث يعد ذلك إنتهاكا للنظام العام للدولة. [233]

علاقة مقاصد الشريعة بالحريات الأساسية في البلاد هي علاقة وطيدة لا شك : فالإسلام جاء لإنتاج مجتمع و أمة هي خير أمة أخرجت للناس بما يقتضي ذلك من توفر

---

[231]– **مرجع نفسه** ، ص.183.

[232]– عبد الله عبد السلام الفاتح ، " عرض لكتاب الحريات العامة في الدولة الإسلامية " ، **المعرفة** ، ع(2) ، (12 أكتوبر) ، ص.ص .20–100.

[233]– فهمي هويدي ، **مرجع سابق** ، ص.107.

إمكانيات لها من عدل و حريات و ما يضمن الدين و العقل و النفس و سائر مقاصد الشريعة مثل : العدل و الحرية و حفظ البيئة و تحقيق السلم في العالم و داخل الأمة الإسلامية ، و تحقيق مقاصد الدين يقتضي أن تكون هذه الأمة متمتعة بكل الحريات بدأ من حرية العقيدة و الضمير إلى سائر الحريات و منها الحريات السياسية.[234]

من المبادئ و الموجهات العامة لحركة النهضة أنها تعتبر الحرية و العدالة و تكريم الإنسان جوهر رسالة الإسلام و تؤمن بأن الإنسان خلق حرا و ينبغي أن يعيش حرا ، قال تعالى " ولقد كرمنا بني آدم " و عن عمر إبن الخطاب : " متى استعبدتم الناس و قد ولدتهم أمهاتهم أحرارا " كما تؤمن بأن الإنسان هو هدف التنمية و وسيلتها.

و لقد أكدت حركة النهضة من خلال إسهاماتها الفكرية و خاصة في مجال الفكر السياسي الديمقراطي أنها ليست مجرد حزب يسعى للسلطة و ممارسة الحكم فحسب و إنما هي تنطلق في ذلك من مشروع فكري تميز بتعظيم قمة الحرية في الإسلام و تأكيد مركزيتها و بأنها مفتاح لفهم نصوص الدين و أساس التعامل مع الآخر .[235]

و تعتبر حركة الحرية هي أساس و رأس مال كل تقدم ، و هو ما جاء في خطاب رئيس حركة النهضة في ندوة السنوية الثانية : " أيتها الشابات ، ايها الشباب : إن جيلكم هذا محفوظ بما وفره كم كفاح الأجيال السابقة من حريات ، صحيح أن أمامكم تحديات تنموية جساما و لكنكم تتوفرون على رأس مال كل تقدم هو الحرية فتمسكوا بها و ذودوا عنها و ذودوا عن ثورتكم المباركة عن التجربة التونسية و اصبوا عليها و جوهرها الحرية و الكرامة .[236]

و يرى الغنوشي أن الإسلام ثورة تحريرية شاملة ، ثورة ضد فرعون و أتباعه ، و ثورة شاملة في القلب و العقل ، لذلك ينبغي ألا نخشى على الإسلام من الحرية ، بل نخشى عليه من التسلط و الديكتاتورية .[237]

234– حركة النهضة ، **مرجع سابق**.

235– راشد الغنوشي ، " خطاب رئيس حركة النهضة التونسية في : : https// www.yoatube .com/ watch pv vp 30

236– حطاب رئيس حركة النهضة ، **مرجع سابق** .

237– الغنوشي ، " تونس تعيش ربيع الحرية والثورة مازالت مستمرة ، في : https : // alkhaleejo mline .net (23/06/2019)

و لقد كانت قضية الحريات العامة ، الدولة الإسلامية الهم الأعظم الذي بدأت الحركة الإسلامية في تونس الإهتمام به .

حيث أن الحركة بدأت تتحول من الحركة الإسلامية إلى مرحلة الدعوة لمبادئ الإسلام في مواجهة الثقافة الواحدة المهينة إلى مرحلة التفاعل الواسع مع هموم المجتمع التونسي ، وكانت قضية الحرية أهم قضية و لا نزال ، حيث أن الحركة وجهت بحملة واسعة من الشكيك في قدرات الإسلام على تنظيم الحياة ، وطعن ما يقدمه من ضمانات للحريات العامة و الخاصة .

يرى الغنوشي أن الإسلام ثورة تحريرية شاملة ، ثورة ضد فرعون و أتباعه و ثورة شاملة في العقل و القلب ، لذلك ينبغي ألا نخشى على الإسلام من الحرية ، بل نخشى عليه من التسلط و الديكتاتورية . [238]

الحرية عند الغنوشى من أولويات الحركة ، وسابقا لتطبيق الشريعة ومسألة الحرية في تصورنا لست مسألة ثانوية ، بل هي منطلق أساسي لكل عملية نموذجية ، فنحن لا نتجادل معها على أنها مسألة ظرفية أو نريد بها استغلالا آنيا لواقع معين ، وإنما هي مبدأ وقيمة لاتتنازل أبدا عنها ، كما يرى أن الحركة لاتعتبر أن مشكلة البلد عدم تطبيق الشريعة وإنما هو غياب الحرية ، وإن مشروع الحركة لا يتجاوز المشروع الوطني العام ، مشروع الحريات والديمقراطية ، بل مطالبها كلما تدور ولاتزال في الساحة التى تتلخص في حرية التعبير ، حرية التجمعات ،وتكوين الجماعات . [239]

إن حركة النهضة التونسية في عام 2005 كانت أحد الأطراف الأساسية لهيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات التى أكدت في إحدى وثائقها سعيها لإقامة الدولة المدنية القائمة على مبادئ الجمهورية وحقوق الإنسان وتستمد مشروعيتها من إرادة الشعب الذي يتولى في إطار هذه المبادئ انتخاب مؤسسات الحكم بشكل دورى ومحاسبتها ،وهي المؤسسات التى تقوم على المواطنة والحرية والمساواة ، و تسهر على ضمان المعتقد والتفكير ، ومقاومة كل أشكال التميز بين المواطنين على أساس العقيدة أو الرأي أو الجنس أو الإنتماء السياسي أو الجهوي ، كما تضمن للمواطنين جميع الحريات والحقوق الأساسية التى تشكل أساس النظام الديمقراطي. [240]

---

[238]– **مكان نفسه.**

[239]– عبد القادر علوى ، حركة النهضة التونسية في الميزان في: (20-05-2019) http://www. dorar .net.

[240]– محمد أبو رمان ، **مرجع سابق** ، ص.59.

إن حركة النهضة ترى أن الحرية في الإسلام حق مقدس يجب العمل من أجله وغن مزيد من الحرية يعنى مزيد من يمدد الدعوة الإسلامية وتدين المجتمعات وأن الحرية هى البيئة الأفضل للعمل الإسلامي لما تملكه دعوة الإسلام من قوة حجة وأن المضمار الأفضل للتغلب على خصومهم السياسيين وتيارات الإقصاء العلماني المتطرف لحركة التدين هو التمرس في مربع الحريات المطلقة وجرهم إليه.

كما ترى حركة النهضة في طرحها أن الحريات الشخصية حريات مقدسة وأن الإسلام لايتدخل في الحريات الشخصية وإن كانت جرائم شرعية ينهى عنها الإسلام لكن لايتدخل في حريات الناس مادامت تلك الأعمال مستمرة لم تأخذ صفة العلانية وأن النهضة بل تسمح من خلال وجودها في المجلس التشريعي بتمرير أي قانون مخالف للشريعة الإسلامية وفي نفس الوقت لن تطارد الحريات الشخصيةولن تقتحم على الناس حياتهم الخاصة وخلوتهم.[241]

المطلب الثاني : الديمقراطية في فكر حركة النهضة التونسية .

إن مفهوم الديمقراطية من المفاهيم الحديثة على الثقافة العربية المعاصرة إلا أنه يتقارب و يتقاطع في كثير من الأحيان مع مفاهيم معروفة في الحضارة العربية الإسلامية ، مثل الشورى و البيعة و المشاركة الشعبية في الحكم يرى الغنوشي أن الديمقراطية جملة من التسويات و الترتيبات الحسنة التي تتوافق عليها النخب المختلفة من أجل إدارة الشأن العام بشكل توافقي بعيدا عن القهر و على أساس المساواة في المواطنة حقوقا و واجبات على اعتبار أن الوطن مملوك لكل سكانه بالتساوي ، مع التسليم بسلطة الرأي العام مصدرا لشرعية السلطة ، و ذلك بصرف النظر عن نوع العقائد السائدة و يسترسل الغنوشي في بيان أن الديمقراطية هي "جملة من الآليات و الترتيبات ليس فيها ما يناقض مبادئ و قيم الإسلام في الحكم " .[242]

يوجه انتقادا صارما للحركات الإسلامية التي تتخذ موقفا سلبيا من الديمقراطية ، و ترى فيها تناقضا مع الإسلام ، لأنها تعبر عن حكم الشعب مقابل حكم الله ، و هي كلمة حق المراد منها باطل ، لان هذا التيار ينظر إلى الشريعة كنظام مغلق لا محل للاجتهاد فيه ، في حين إن النصوص تعطي توجيهات عامة و تترك للعقل حق الاجتهاد و الإبداع

---

[241]- محمد العودات ، " قراءة في تجربة النهضة التونسية " ، عربي ،ع(21) (10 أفريل 2018)، ص ص.100-102.

[242]- راشد الغنوشي، **الديمقراطية و حقوق الإنسان في الإسلام**، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2012)، ص 65

، و يؤكد أن الحكم لله و لكن هذا الحكم جاء في هيئة نصوص من القرآن و السنة و هذه النصوص تحتاج لعقول لإدراك معانيها و مقاصدها فالشريعة تهدف إلى جلب المنافع و رفع الضرر عن الناس مما يفرض على البشر الإجتهاد بتحويل هذه النصوص إلى آليات و نظام سياسي يدير مصالح الناس .

و قد اشتهر حزب النهضة بانفتاحه السياسي على الأفكار و النظم السياسية الإسلامية و الغربية حتى انه سبق الكثير من الجماعات و الأحزاب الإسلامية في تبني النظام الديمقراطي كنظام حكم و تأصيله شرعا و النداء به ليكون البديل عن الاستبداد و حكم الفرد ، ففي عام 1974 أعلن الحزب بكل وضوح قبوله بالديمقراطية و ما يترتب عنها من نتائج" .[243]

و يقول الأستاذ الغنوشي عن حزبه انه "أول حزب إسلامي ثبت الديمقراطية على أساس التوافق الوطني التونسي " و يقول ".....و خلال تجربتنا في الحكم استنبطنا مفهوما جديدا و هو الحكم الديمقراطي التوافقي أو ما يسمى في الاسلام بالاجماع ، و اضاف الغنوشي "نحن اول حزب اسلامي يؤكد على معنى الديمقراطية و أن الديمقراطية جزء من الاسلام و السلام و حرب على الديكتاتورية و الظلم" [244]، كما يؤكد السيد راشد الغنوشي زعيم حزب حركة النهضة إن الحزب حاليا : "يعمل من اجل إرساء الديمقراطية في تونس " و بالتالي سيكون الاهتمام الأول في النهضة هو الخيار الديمقراطي .[245]

قبل إسلاميو حركة النهضة بالديمقراطية منهجا للحكم ، لكن ذلك ابقى نضالهم مستنبط من أحكام الشرع و قواعده القطعية و في هذا السياق صرح حمادي الجبالي الأمين العام لحركة النهضة و رئيس الحكومة الحالية أن حركته لن تحل حراما واضحا من الله و أوضح أنهم يفضلون روح الشريعة ، لكنهم لا يستطيعون أن يكونو ا ضد حرفيتها عندما يكون ذلك معبرا عنه بصراحة في نصوصها .[246]

لم تكن المسألة الديمقراطية حاضرة في الأدبيات التأسيسية للحركة لا كمصطلح و لا

---

[243]– **مرجع نفسه** ، ص .71.

[244]– انظرا فيديو (كلمة راشد الغنوشى مدينة سليمان ونابل) ، https // w.w.w.youtabe .com /watch ?v=33JBPeiKzNi

[245] – Nina Eikesaeth، **Islamism and Democracy. Is the Tunisia El- Nahda an example of a Democratic Islamist Movement**? (Thesis Submintted for the cand، polit .Degree،Department of political Science University of Oslo December 2003)،p.p. 70-71

[246]– حازم نهار وآخرون ، **الاسلاميون و نظام الحكم الديمقراطية** ، (بيروت : المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، ط1، (6 سبتمبر 2013)، ص. 549.

كنظام سياسي في الوقت الذي ذكرت فيه بعض العبارات و المصطلحات ذات العلاقة بجدية التعبير و التجمع و وسائل الحقوق الشرعية و بعد الاعتراف بها قانونيا تحدثت الحركة عن مقاصد الديمقراطية و فضائلها باعتبارها مسارا مفتوحا في الفكر العالمي و قيمة مفتوحة للاستعمال و التطوير توافق قيمنا و طموحنا للارتقاء بديمقراطيتنا الوليدة إلى صورة أبهى و نبني نموذج ديمقراطي يجمع بين الرسوخ في هويتنا العربية الإسلامية و الانفتاح على قيم الحداثة و التجارب الإنسانية.[247]

نريد بالإسلام الديمقراطي التمايز عن العنف لان الإسلام السياسي مصطلح أطلقه مشرفون على العاملين في الحقل الإسلامي و وصفهم بالتعصب و العنف، نحن نريد أن نعطي رسالة للعالم إن الإسلام فيه حرية وديمقراطية و مدنية و حقوق الإنسان، نريد أن ندخل إلى العقل الحديث من خلال نفس القنوات التي يفهمها و نرسل من خلالها أن هناك ديمقراطية إسلامية .[248]

إن حركة النهضة التونسية دائما تؤكد على أن الديمقراطية مبدأ أساسي من مبادئها و أن إشكالية الديمقراطية كانت القضية المركزية للإسلاميين التونسيين الذين حاولوا أن يسهموا في الوصول إلى موقف متكامل يتقاطع مع الفكر الليبرالي مع الإحتفاظ بتمايز الفكر الإسلامي و تاريخه المختلف ، فيرى الغنوشي أن هناك فروق بين الديمقراطية كمبدأ أو عقيدة و بين وسائل الديمقراطية و أليتها كما تظهر في المؤسسات و التنظيمات ، مع العلم أن الحركة الإسلامية التونسية تميزت بالريادة في موضوع الديمقراطية حيث بدأت تعلن صراحة قبولها لكل شروط اللعبة الديمقراطية و ما يترتب عليها من نتائج ، ومن جهة اخرى أكد الغنوشي أن الديمقراطية ليست مجرد إعلان دستوري لحقوق الإنسان و اشغال السلطة إلى الشعب و اعتماد اسلوب الإنتخاب في قيام السلطة التنفيذية و التشريعية ، بقدر ماهي تقدير معين للإنسان و للكون و للحياة و تقدر برسخ كرامة الإنسان و حريته وينأى به عن السقوط في هاوية الإستبداد .[249]

نحن حركة كبيرة و متماسكة ، و أحد عناصر تماسكها هو مرونتها و فيها مجال و فضاء الإختلاف و النقاش لهذه الأفكار بالمسيرات الكبرى ..... ، الإسلام دين وسطي و محل إجماع داخل صفوف النهضة ، و لا مجال لنقاش حوله ، و الديمقراطية ليست موضع نقاش والجميع يعتبرها ممارسة الشورى و نحن نحافظ عليها ، و لا أحد يقر

---

[247]– الغنوشي ، ' **الاسلام الديمقراطي** "، جريدة الخبر الجزائرية ، ع (20) ، (28 جانفي 2017)، ص. 15.

[248]– مواقف حركة النهضة التونسية وسلوكهاالسياسي "، في :(18-05-2019) https//abmegmaab.com

[249]– هيفاء أحمد محمد، **الإسلاميون في تونس بين المعارضة و السلطة**، دراسات دولية ،ع (58) ، ص 19 . 48

أساليب العنف ، و هناك مجال الإختلاف ، و لكن الجميع يحتكم إلى الديمقراطية ، و حتى الذين خرجوا من النهضة و هم قلة ظلو أصدقاء و بعضهم رجع إلى النهضة .[250]

كما يؤكد الغنوشي قبوله الديمقراطية البرلمانية التعددية ، حيث يرى فيها اداة ليطبق شرع الله و يرى في رفض الديمقراطية خدمة للاستبداد و ان القبول بالنهج الديمقراطي لايعني انهاء الحكم الغربي نموذجا ، و انما تطوير النهج الديمقراطي الغربي ضمن اسسو غايات اسلامية ، دون الانبهار بالغرب و انجازاته او حمل العداء ضد هذه الانجازات و ما يتم رفضه من الغرب هي غطرسته ، ونزعته الاستعلائية في علاقاته الدولية و المحلية ، حيث يرى الغنوشي انه لامانع من الاستفادة من العلوم الغربية ، سواءا كانت هذه العلوم طبيعية او انسانية ، مما يس مح للمسلمين الانفتاح على العالم و اكتساب الخبرات و التجارب الاخرى دون النظر لمعتقدات اصحابها ، واستقبال جميع الافكار البناءة مادامت لاتهدد النظام العام ، [251]ويفسر الغنوشي قبوله للديمقراطية لأنه يرى فيها بانها تقدم للثورة الادوات الكفيلة التي تعبر عن سلطة الامة وتقدم للناس حرية اختبار مايمثلهم و تجعل للامة السلطة على حكامها و تنقل الثورة من مقصد شرعي الى الية تقطع الطريق امام الاستبداد و التفرد ، وتعطي الامة صوتها لمن تراه قادرا على تطبيق اجتهاده و السماح للمعارضة بمزاولة نشاطاتها و ابقاء الباب مفتوحا لهذه المعارضة الاحتمالية وص ولها الى السلطة وتطبيق برنامجها إما في المراحل الانتقالية فانه ير ي انه لابد من الديمقراطية التوافقية في سبيل تحقيق الاجماع بين الفرقاء وهذه المسألة تحتاج الى المرونة و التاني و عدم الدخول في صراعات داخلية مع اعطاء الثقة و الامال للاقليات و المرأة لتمثيلها بالشكل المناسب .[252]

ان حزب حركة النهضة يقبل بالديمقراطية مدمجا للحكم ، رغم انه يعتبرها اداة يعتريها القصور كونها نظاما غربيا و في حال بلورة الافكار الاسلامية فإنها تقدم مجموعة من التصورات الى جانب مجموعة من الاليات التي تعبر عن سلطة و ارادة الشعب فهو لن يعترض على ذلك ، وقد اتضح قبول حزب النهضة بالديمقراطية منذ سنوات تاسيسها برفض العنف ، واعتمادها الحوار ، والاعلان عن نفسها حزبا سياسيا ضمن القوانين. [253]

---

[250]- هيفاء أحمد ، **مرجع سابق** ،ص.ص .19-48.

[251]- راشد الغنوشي ، الديمقراطية وحقوق الانسان ، **مرجع سابق** ، ص.80.

[252]- راشد الغنوشي ، الديمقراطية وحقوق الانسان ، **مرجع سابق** ،ص112.

[253]– عبد الرحمان يوسف سلامة،**التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول 2010**،أطروحة لنيل درجة ماجستير(جامعة النجاح الوطنية،كلية الدراسات العليا ، 2016) ،ص.142.

المبحث الثالث : التحديات التي تواجه حركة النهضة التونسية .

تواجه حركة النهضة الإسلامية تحديات سواء على مستوى الخارجي أو على مستوى الداخلي ، خاصة فوزها في انتخابات المجلس التأسيسي الوطني .

المطلب الأول : التحديات الداخلية للحركة .

هناك مجموعة من التحديات الداخلية العامة التي تواجهها حركة النهضة التونسية و خاصة بعد وصولها إلى السلطة ، ومن أهم هذه التحديات كالآتي :

أولا : التحديات الداخلية :

أ – التحدي التنظيمي و الإداري داخل حركة النهضة :

و هو تحد يعبر عن أزمة حقيقية ساهمت في صنعها عوامل واقعية ، وهي ذات مستويات متعددة جوهرها تحول الحركة إلى حالة إدارية تنظيمية ، بحيث ابتلع الجانب التنظيمي بقية الجوانب الأساسية في ممارسات الحركة ، هذا فضلا عن وجود حالة من الجمود التنظيمي في أبنيتها ، مما يفضي إلى ضعف حلقات الاتصال بين المستويات المختلفة داخل إطارها التنظيمي في معيار التنظيم ، أو الجانب الهيكلي للحركة .[254]

و باعتبارها كحزب سياسي يسمح لها بالمشاركة في جميع المحطات الانتخابية ، يستدعي منها و باستمرار تجديد و توسيع مختلف هياكلها و مستوياتها التنظيمية ، لجعلها تتماشى مع تطورات المرحلية من أجل تحقيق فعالية أكبر في الفوز بمكاسب إنتاجية أوسع و يعتبر **التحدي التنظيمي و الإداري** بالغ الأهمية لأن العامل التنظيمي والإداري أداة نقل المشروع عبر الحركة إلى أرض الواقع العملي والفعلي وبالتالي فإن وضعيته هذه أضعفت إلى حد مقدرة الحركة على الاستجابة للتحديات المختلفة ، حيث توجد ملفات داخلية داخل حركة النهضة سوف تكون محل نقاش وجدل كبيرين داخل الحركة منها على سبيل المثال ، إمكانية الانتقال من ثقافة التلقين والطاعة إلى النقاش والاختلاف ، و العلاقة بين الأجيال والعلاقة بين المستويات التنظيمية المختلفة (مجالس الشورى والمكاتب التنفيذية ، وسلطات رئيس الحركة وما يتعلق بالانتخابات الداخلية ومنظومة الحراك والترقي الداخلي) .[255]

---

[254]– مسعود حنصالي ، **الحركات الاسلامية في الدول المغاربية أنموذجا** ، حركة التونسية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة ، (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلوم الدولية ، 2013) ، ص.259.

[255]- مسعود حنصالي ، **مرجع سابق** ، ص.260.

ب – **الأزمة القيادية داخل الحركة الإسلامية:** لا تخرج معظم القيادات الحالية للحركة الإسلامية في معظم مستوياتها عن خصائص القيادات الحاكمة في الأنظمة العربية والإسلامية التي تعارضها ، حيث تتصف كليهما بخصائص مشتركة وتعاني عدة أزمات متقاربة منها ما يتعلق من ناحية أولى بشرعية وصولها للقيادة ، ومن ناحية ثانية ، بأحقية وجدارة استمراريتها فيها ، ومن ناحية ثالثة : " تتعلق بشرعية الإنجاز الذي تحققه وكفاءة الأداء في الأدوار التي تقوم بها .....إلخ ،فهي قيادات مؤبدة في مواقعها وليس هناك من طرق محددة وواضحة لتداول القيادة داخل الحركة ، كما أن معظم القيادات تنتمي إلى الجيل المؤسس ، ولم تنتقل القيادة بعد إلى أجيال أخرى حتى يتم اختيار مدى مؤسسية الحركة ، كما أن غالبية القيادات وصلت إلى مواقعها ، وتستمر فيها غالبا بطرق أقرب إلى التغلب منه على الشورى الحقيقية ، كما أن هذا القيادات في غالبها لا تمتلك مؤهلات القيادة ، كما غابت عن ممارساتها الأدوار المفترض أن تقوم بها أية قياد ة الحركة إصلاحية أو تغيرية ، وقد نتج عن ذلك وجود أزمة في التواصل بين القواعد والقيادات ، وبالتالي فإن التساؤلات المطروحة بصدد مستقبل القيادة داخل الحركة الإسلامية يمثل تحديا حقيقيا خاصة بصدد التحول من نمط " القيادة "إلى "الرئاسة " ومن الشرعية المستمدة إلى " الخبرة التار يخية ، و معايشة لحظة التأسيس ..... إلخ إلى الشرعية المرتبطة بالإنجاز الفعلي " للحركة و الالتزام ببناء مؤسسات شورية حقيقية و ليست شكلية على النمط الذي تقيمه الأنظمة الحاكمة .[256]

ج– تحدي الإنتقال من السرية إلى العلنية :

قد بدأت الحركات الإسلامية على العمل بعيدا عن قواعد المؤسسية التي تحكم عمل الأحزاب و القوى السياسية الأخرى ، وهو ما وفر لها قدرا من السيولة و التغلغل في المجتمعات العربية و يترتب على العمل السري سلس لة طويلة من القيم و المبادئ التي ينشأ عليها أفراد الحركة و أعضاؤها ، مما يخلق ثقافة و منظومة قيمية بعيدة عن الشفافية و الوضوح ، لذا فإن أول تحد سوف يواجه هذه الحركات هو كيفية تغيير البنية

[256]- محمد فايز عبد السعيد ، قض**ايا علم السياسة العامة** (لبنان : دار الطباعة للطباع والنشر ، ط1 ، 1983) ، ص.85.

العقلية و الفكرية لأعضائها و نقلها من الحيز السري بآلياته و تفاعلاته إلى الإطار العلني بمسؤولياته و التزاماته .[257]

د- تحدي الفصل ما بين النشاطين الديني و السياسي

قد بدأت الحركات الإسلامية على الخلط بين الدعوي و السياسي ، و لم توجد حدود فاصلة بين الدور الديني و الإجتماعي لهذه الحركات و نشاطها السياسي و هذا التحدي لا يكمن حله بمجرد التمييز بين المجالين الديني و السياسي عن بعضهما بعضا ، و إنما من خلال عملية فصل كلي من الوعي و الفكر الحركي بين منطلق الجماعة الدينية و منطلق الحزب النهضة تشكل احدى الأطراف الرئيسية للمشهد السياسي التونسي ، فتأسيس الأحزاب السياسية لا يكفي كمؤثر للفصل بين الدين و السياسي بما يختلف الحزب السياسي عن الجماعة الدينية من حيث المنهج و الأهداف ، و هذا ما يستدعي لهذا نظريا يفصل بين الحقل الديني في ظل التخوفات التي أظلتها مجموعة من القطاعات الاجتماعية و السياسية فيما يخص أسلمة المجتمع ، مما نفرض ضرورة وضع قواعد و آليات تحكم المجال السياسي وفق منطق متغاير عن المنطق الدعوي .[258]

هـ- تحدي تطوير الخطاب الفكري و الإيديولوجي لحركة النهضة :

بعد الثورة الشعبية التونسية لن يكون مقوبلا من حركة النهضة أن تظل متخندقة أطروحاتها الدينية و الفكرية دون الانتفتاح على غيرها من التيارات و الرؤى و الأفكار الأكثر تقدما و اعتلاء ، و إلا فستحضر حتما الكثير من قواعدها و تفاعلاتها الداخلية مع الواقع الجديد الذي فرضته الثورات العربية ، وإلا فإنها ستفقد الزخم الثوري و تسير خلق المجتمع و ليس مقدمته ،كما عمدت حركة النهضة منذ تأسيسها على إعادة الاعتبار للإسلام في الجانب الفكري و الثقافي ردا على الاتجاه التحدثي الذي تبناه الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة ، و بموجب ذلك واجهت خصوما في الداخل متمثلة في النظام الحاكم و المعارضة الديمقراطية ، و رغم تأكيدها بعدم تقديم نفسها ناطق ة بإسم الإسلام ، إلا أن الصورة التي رسمت لها بين التونسيين بأنها الحركة التي انطلقت للحرص

---

[257]- محمد فايز عبد السعيد ، **مرجع سابق** ، ص.86.

[258]- محمود سليم هاشم الشوبكي ، **سياسات حركة النهضة و أثرها على التحول الديمقراطية في تونس** 2010 – 2015 ، أطروحة لإستكمال الحصول على درجة الماجستير منشورة (جامعة النجاح الوطنية ،كلية الدراسات العليا ، 2016) ص.140.

على إعادة الكيان السياسي و الحضاري للإسلام ، بمعنى إعادة إنتاج الدولة على أسس إسلامية .[259]

و – تحدي الإنقسامات والإنشقاقات الداخلية:

من المتوقع أن تتعرض الحركات الإسلامية العربية إلى هزات داخلية عميقة ، عطفا على الحالة الثورية التي تتطلب تجديدا للبنية التنظيمية و الفكرية لهذه الحركات ، كي تكون على مستوى التوقعات ، و الطموحات التي حملتها الثورات العربية الشارع العربي ، وقد بدأت بالفعل مؤشرات على هذه الانقسامات فعلى سبيل المثال هناك خلاف متزايد بين قادة حركة النهضة التونسية حول كيفية التعاطي مع المرحلة الجديدة وهو انقسام يعكس عدم توافق الرؤية بين جناحي الداخل و الخارج في الحركة " فالجناح الأول يبدو الأكثر انغلاقا و تحفظا على تقديم تنازلات سواء في خطاب الحركة ، أو في موقعها الحركي داخل النظام السياسي الجديد ، في حين يبدو جناح الخارج أكثر مرونة و استيعابا للحظة الثورية ، بحكم احتكاكه بالثقافة الغربية و قبوله بالتعددية الفكرية و إيديولوجية .[260]

المطلب الثاني :التحديات الخارجية للحركة:

تواجه حركة النهضة الإسلامية تحديات خارجية ، خاصة بعد وصولها إلى السلطة ، ومن بين التحديات الخارجية علاقتها مع الغرب هذا فضلا عن موقفها من الكيان الإسرائيلي ، و القضية الفلسطينية .

أولا – حركة النهضة الإسلامية و علاقة بالغرب :

يعتبر الوضع الدولي من أكبر التحديات التي واجهت الحركات الإسلامية ، و لعل أحداث 11 سبتمبر 2011 يمكن أن تعكس بوضوح درجة هذا التحدي ، حيث تعتبر تلك الأحداث حدثا فريدا من نوعه و منعطفا حاسما في العلاقات الدولية، و في تغير الخارطة الجيواستراتيجية للعالم ، حيث ظهرت أطروحات فكرية توضح بشكل جلي طبيعة العلاقة بين الغرب و الإسلام وهما أطروحة نهاية التاريخ للمؤلف الأمريكي" فرانسيس فوكوياما " ، أما الأطروحة الثانية و هي صدام الحضارات " لصموئيل هانتغتون " ، وبالنسبة للطرح الفوكويا مي ، فهو يسوق الفكر الغربي الليبرالي بكل مادتيه و فرديته و دنيوته تناقضه

[259]- محمود سليم هاشم الشوبكي ، **مرجع سابق** ، ص ص.140،139. .

[260]– مسعود حنصالي ، **مرجع سابق** ، ص.265.

الإجتماعي ، و فوضى القيم ، و هي جزء من رؤية عنصرية تجاه الآخر خاصة الإسلام ، فيعتبره العائق الوحيد أمام مسار التحيث .

و فيما يخص فكرة "نهاية التاريخ " فهي فكرة دينية بح تقتقوم على فكرة القيم الد ربوية العلمانية و هي فكرة عنصرية تقدس القيم الليبرالية و تروج لها على حساب القيم الأخرى خاصة الإسلامية . [261]

وفيما يخص أطروحة صدام الحضارات ، " لصموئيل هانتغون " الذي أن الصراع في العالم لن يكون إيديولوجيا بل سيكون صراعا حول الهوية الثقافية ، فجوهر هذه الأطروحة هو التحذير من الإسلام و الأخطر من ذلك هو دفع الغرب لمواجهته فيعتبر أن المشكلة لا تتعلق فقط بالأصوليين ، و إنما بالإسلام نفسه ،إن جوهر هذه الأطروحتين يكمن في قضية العلمانية (أي فصل الدين عن الدولة) من منطلق أن الإسلام ضد الحداثة [262] حسبهم و في هذا السياق يلجأ الغرب إلى أسلوب آخر ، يرمي إلى عملية الإسلام على طريقة التركية ، فالغرب ما كان ليرضى أن يصل حزب العدالة و التنمية حي تركيا إلى سدة الحكم إلا بعد تخلصه من الإسلام الأصولي ، و ارتداءه للإسلام الحديث "العصري " .

و إعتبر راشد الغنوشي "أن القول بأن ثورات الربيع العربي ، جديدة نتاج مؤامرة تدخل فيها الخارج يحمل مغالطات و إساءة لإبداع الشعوب العربية و إرادتها و حركتها بعدما استعادت الثقة في نفسها و باتت تملك أداة شعبية تتحكم في مستقبلها و لأول مرة يجد الغرب نفسه منفعلا فيما حصل لأن المبادرة جاءت من الشعوب ولم يتزعمها أي حزب أو تيار سياسي إن الإنفتاح الأمريكي على الحركات الإسلامية في العالم العربي ، و الذي سيرتقي إلى مستوى التحالف ، يقوم على احترام هذه الحركات الإسلامية المعتدلة للمبادئ التالية و الالتزام الواضح بالديمقراطية ، و تطابق تصريحات قادة الاخوان بين النص العربي و النص الانجليزي ، بحيث لا يكون لهما خطابان مختلفان ، و التركيز على العمل كقوة إسلام معتدل و معاد للإرهاب . [263]

كما هناك حقيقة ثابتة في الإستراتيجية الغربية عامة ، و الأمريكية خاصة تجاه العالم العربي ، وهي أن الغرب لن يسمح للثورات العربية أن تخرج عن سيطرته وقد أكدت

---

[261]– عمراني كربوسة ، الحركة الإسلامية في الجزائر ، **دراسة حالة حركتى مجتمع السلم والإصلاح** الوطني ، مذكرة ماجستير غيلر منشورة (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية ، تخصص تنظيم سياسي ، 2005) ، ص. 153.

[262]– **المرجع نفسه** ، ص.156.

[263]- مسعود حنصالي ، **مرجع سابق** ، ص.264.

الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاؤها ذلك من خلال محاولتها ترويض الإسلاميين الصاعدين إلى حكم في الدول العربية على السياسة الأجنبية والاقتصادية ، بدلا من تفسيرات الشريعة والأحزاب الإسلامية التي ستخضع لذلك سوف يتم اعتبارها " معتدلة " أما الباقي فسيظل من المتعصبين ، إن دوائر صنع القرار بالإدارة الامريكية قلقة بعد أن تدحرج مشروع الشرق الأوسط الكبير و نشر الديمقراطية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تولي حركات إسلامية الزحف على أكثر من برلمان عربي وإسلامي الحصول على نسبة عالية من المقاعد البرلمانية سواء في مصر ، تونس ، تركيا ، المغرب ،.....إلخ ، وهو ما دعا الإدارة الأمريكية على ضوء هذه النتائج المقلقة للقوة النافذة في مراكز القرار إلى إعادة التفكير في سياستها في المنطقة وقت ما ترسمه[264] مراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية القريبة من الحزبيين الرئيسين في الولايات الأمريكية او من خلال المؤسسات البحثية القريبة من اللوبي المؤيد لإسرائيل .

حيث يرى " لسونر كاجاتباي " باقتراح أن الوسيلة الوحيدة والمناسبة لمواجهة الإسلاميين هي قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الأحزاب الليبرالية والعلمانية أما إقتراح " جريجيوري" فيرى أن الحال الأمثل لمنع الإسلاميين من الوصول إلى سدة الحكم يكمن في التوقف عن تشجيع الديمقراطية في الدول العربية .

و أما بالنسبة "لمنى مكرم " ترى ضرورة دمج الأحزاب الإسلامية المعتدلة في العملية السياسية ، إلى جانب تقوية شوكة الأحزاب الليبرالية .[265]

فرغم اختلاف الرؤى والاقتراحات التي قدمها الباحثون للإدارة الأمريكية ، فإن الثابت أن الحركات الإسلامية تمثل صدى قلق وحل الآن ذاته ، فهي مصدر قلق لأنه لا يمكن تجاوزها ولأنها تتنافى مع الديمقراطية الأمريكية ، كما أنها جزء أساسي من الحل إذا كانت معتدلة وقبلت اللعبة الديمقراطية الأمريكية .

وعليه فإن حركة النهضة الإسلامية التونسية تميل إلى الديمقراطية الأوروبية مقارنة بالديمقراطية الغربية فيرى " راشد الغنوشي " أن يكون هدا الاقتباس في خدمة المرجعية الإسلامية ، حيث اعتبر أن سلبيات النظام الديمقراطي والتي يجب الحذر منها، " الفلسفة المادية " والقيم العلمانية ، وأما بخصوص التعاون مع أوربا ، فاعتبر أن مجالات التعاون

---

[264]- عبدالله عبد الحليم أسعد عبد الحليم ، **الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية في دول المحور والإعتدال العربي** ، (جامعة النجاح الوطنية في فلسطين : كلية الدراسات العليا، 2012) ، ص.57.

[265]- **نفس مرجع** ، ص58.

كثيرة ، لكنه طالب أوربا بضرورة الإعتراف بالإسم ، وأن تقر العزم على التعامل عالم الإسلامي محكوم بالإسلام والإسلاميين . [266]

و في حين يرى " عامر العريض " رئيس المكتب السياسي لحركة النهضة أن النموذج الأروبي الذي يتميز بقدرته على إمتصاص الصراعات العنيفة حول السلطة و صنع أسس االتعايش السلمي بين القوى المتنافسة ، فضلا عن قيامه على مفهوم المواطنة لقد أضحى هذا التحدي واضحا و مثالا للعيان بحيث غدا من المتفق عليه بين غالبية الباحثين أن القرار الإستراتيجي العربي الإسلامي . أصبحت تحدده الولايات المتحدة الأمريكية في معظم القضايا المصيرية و القضايا الأساسية ، قضية الصراع مع الكيان الصهيوني مثال بارز ، كما أن ملف الحركة الإسلامية و إستراتيجية التعامل معها يعد أحد الملفات الأساسية المدرجة في علاقة معضم الأنظمة العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها إجمالا من أقوى التهديدات للهيمنة و المصالح الأمريكية في المنطقة .[267]

ثانيا : التحدي على مستوى التسوية السياسية مع الكيان الصهيوني :

يتجلى المعيار الغربي الأساسي في تقويمه لربيع الثورات العربية ، في الموقف الذي تتخذه الأحزاب الإسلامية التي وصلت إلى السلطة في كل من تونس مصر المغرب ، من الكيان الصهيوني المغتصب لفلسطين ، و الذي يحظى بالرعاية الكاملة من الغرب ، حيث هناك علاقة قوية بين الدول الغربية الاستعمارية ، و المشروع الصهيوني ، أصبح تحالفا إستراتيجيا دائما بعد إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين عام 1948.

فلقد سجل الزعماء الإسلاميون الجدد كل من حزب النهضة الإسلامية في تونس ، و حزب العدالة و التنمية في المغرب ، في منتدى دافوس ، يوم الجمعة 27 جانفي 2012 عددا من المواقف إتجاه إسرائيل ، قد تساهم في توسيع دائرة التساؤلات في صعود القوى الإسلامية في المنطقة و مستقبل علاقتها مع القضايا الإقليمية الأساسية . و تمثل أولها بالحديث إلى إذاعة "صوت إسرائيل " حيث صرح كل من راشد الغنوشي و عبد الإله بن كيران رئيس وزراء مغربي أن مستقل علاقات حكوماتهما مع إسرائيل يحكمه التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية . [268]

و يأتي هذا الحديث لراشد الغنوشي متسقا مع الزيارة التي قام بها للولايات المتحدة الأمريكية في شهر ديسمبر 2011 حيث كشفت مصادر أكاديمية عربية و أمريكية في

---

[266]- مسعود حنصالي ، **مرجع سابق** ، ص.265.

[267]– محمود سليم هاشم شوبكى ، **مرجع سابق** ، ص.162.

[268]– محمود سليم هاشم شوبكى ، **مرجع سابق** ،.ص.163.

واشنطن أن زعيم تنظيم الإخوان المسلمين (حركة النهضة) في تونس قد حل ضيفا في ديسمبر 2011 على عهد سياسات الشرق الأدنى " في العاصمة الأمريكية ، المعروف بأنه المعقل الفكري للمحافظين الأمريكيين الجدد و غلاة المتعصبين لإسرائيل و على الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة . [269]

و على الصعيد نفسه كشفت مجلة " ويكي ستاندارد" التابعة للمحافظين الجدد ، أن الغنوشي وخلال جلسته مع الباحثي المعهد أكد ان الدستور التونسى لن يتضمن إشارات معادية لإسرائيل أو الصهيونية ، وأنه لم يتفق مع مقولة إيران وآيات الله الخميني : ونظرا إلى الالتباسات الحاصلة حول موضوع التطبيع مع الكيان الصهيوني فقد جزم رئيس حركة النهضة التونسية " راشد الغنوشي " أن تونس لن تعترف ابدأ بإسرائيل ، وينبع هذا الموقف للحركة النهضة اتجاه قضية فلسطين والتطبيع من قراءتها الصحيحة لدور الإسلام التاريخي في تحرير فلسطين ، واستعادة كامل الحقوق المخصبة .

و قد عبرت حركة النهضة التونسية عن معارضتها لتصفية القضية الفلسطينية وفرض التطبيع على الشعب التونسي بالقوة والقسر ، إذا تعتبر أن ما قامت به الحكومة التونسية في عهد الرئيس المخلوع "زين العابدين بن على " لا يمثل الشعب التونسي ، إذا أن تلك الخطوة من التقارب بين الحكم التونسي والكيان الصهيوني عام 1994.، كانت تشكل مساندة صريحة ومتبادلة للإرهاب الدولي الذي تمارسه " إسرائيل .

فحركة النهضة التي تتناقض مع سياسات الحكومة التونسية في عهد بن علي وخياراتها ، طالبة بإغلاق المكتب الصهيوني و قطع العلاقات الدبلوماسية مع الصهاينة ، ودعت الشعب التونسي و المجتمع المدني إلى التمسك بالثوابت الإسلامية و الوطنية ، و معارضة سياسة التراجع و التنازلات للعدو الصهيوني .

و أكدت أهمية الموقف العربي الإسلامي المتضامن في التعامل مع الغطرسة الصهيونية و مواجهة سياسة الهيمنة و التمييز التي يمراسها التحلف الأمريكي الصهيوني ضد العرب و المسلمين . [270]

[269]- مسعود حنصالي ، **مرجع سابق**، ص.268.

[270]- مسعود حنصالي ، **مرجع سابق** ، ص.269.

خلاصة و استنتاجات:

عرفت علاقة حركة النهضة بال نظام السياسي تحديا كبيرا ، فقد انتهج النظام السياسي خاصة عهد : بن علي ، عدة آليات لتخلص من التهديد الإسلامي ، منها التحالف مع القوى الحزبية العلمانية ضد التيار الإسلامي ، و استخدم سياسة الحل الام نى و العسكري من اجل القضاء نهائيا على الحركة الإسلامية من خلال الاعتقالات و التعذيب ... إلخ.

ساهمت بالعوامل الداخلية و الخارجية في بروز الحركة الإسلامية في تونس بشكل كبير و بروز الحركة الإسلامية التونسية ، فالمشكل الرئيسي بين الحركة الإسلامية و السلطة في تونس بتحديد حول طبعة العلاقة بين الدين و الدولة .

خاتمـــــة

تناولت هذه الدراسة الموسومة بالحرية والديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة – حركة النهضة التونسية أنموذجا – موضوعا ذا أهمية بالغة في العلوم السياسية وقد انطلقت من إشكالية رئيسية تم صياغتها كمايلي :

هل للحرية والديمقراطية موقع مهم في خريطة الفكر الحركي الإسلامي ؟ وما موقع حركة النهضة التونسية من ذلك ؟

كما طرحت فرضية في شكل إجابة مؤقتة وهي : للحرية والديمقراطية موقع مهم في فكر الحركات الإسلامية ، وحركة النهضة التونسية كانت إيجابية في تبنى المفهومين من خلال تجسيدهما في مسارها السياسي

ومن هنا خلصت إلى مجموعة من نتائج مع الإشارة إلى أنه رغم اختلاف الحركات الإسلامية في النشأة والبيئة ووسائل العمل والمنطلق الفكري وهذا ما جعلنا نعجز في التوصل إلى نتائج مشتركة قابلة إلى التعميم رغم كل هذا تم الوصول إلى نتائج تطبق على أغلب الحركات ومن هنا توصلت إلى :

إن الحركات الإسلامية هي تلك التي تنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في مختلف مجالات الحياة بإعتبار الإسلام دين وسياسة ونظام حكم ، وهي تختلف من حيث تصوراتها الفكرية وأساليبها السياسية فيما يتعلق بالتطبيق ، باعتبارها حركات سياسية ترتكز على كونها قوى سياسية لها أهداف وخصائص مميزة ذات إستراتيجية والتي تتأثر بالظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة شأنها شأن أي قوى سياسية آخرى .

كما يتضح لنا أن الحرية والديمقراطية مجالين متجاورين متصلين : فالحرية هي إمكانية الأفراد من إختيار بين خيارات متعددة بما يرونه في الصالح العام دون ضغوط من الحكومة أو إجبار على اختيار شيئ معين أو مجرد التأثير على آرائهم ، أما الديمقراطية :هي ممارسة الشعب لهذه الحرية ويكون ذلك في إطار الدستور الذي وضعته الدولة ووافق عليه الشعب.

على ضوء الدراسة نصل إلى : ان جميع الحركات الإسلامية تؤمن بالحرية والديمقراطية على صعيد الفكر لكن تختلف في المنهج والتطبيق والممارسة حيث إن هدف الحركات الإسلامية في جوهره واحد هو بناء دولة إسلامية على أسس دينية

وتطرقت الدراسة إلى أن الحركات الإسلامية صارعت النظام طويلا وشكلت تحديا رئيسا للنخبة الحاكمة ، وكان من نتائج هذا الصراع انقسام هذه الحركات إلى فصيلتين : فصيلة متشددة متمسكة بمبدأ العنف رافضة لفكرة الديمقراطية والحرية واعتبارهما فكرتان غربيتان دخيلتان تهددان الدين الإسلامي ، وفصيلة معتدلة وسطية وصلت إلى نتيجة أن العنف لا يمكن أن يحدث تغييرا سياسيا لذلك أعلنت عن رفض العنف من حيث هو آلية وأداة للوصول إلى السلطة ،واتخذت الشرعية القانونية كآلية ،وهذا التحول في مسار الحركات الإسلامية كان نتيجة لتأثيرات داخلية وخارجية وعلى العموم يمكن القول أن تبني الحركات الإسلامية لمفهوم الديمقراطية و فرض خصوصيتها الإسلامية ساهم بشكل كبير في إعتلاء السلطة والوصول إلى الحكم رغم ما وجهها من صعوبات وعقبات حالة دون ذلك.

استفادت الحركات الإسلامية في الوطن العربي وخصوصا في تونس من إنهيار بعض الأنظمة السياسية الاستبدادية ، مما سمح لهذه الحركات من الوصول إلى السلطة، ومن هنا نجد أن للحرية والديمقراطية موقع مهم في خريطة فكر الإسلامي ونلمس هذا من خلال خطاب المعاصر للحركات الإسلامية التي تتجه نحو فهم أكثر وعيا ونضجا لمسائلة الحرية والديمقراطية من خلال التعامل معها بأكثر إيجابية والبحث في جوهرها وملاحظة هويتها العربية والإسلامية بعيدا عن رواسب العلمانية والثقافات الأوربية .

إن حركة النهضة التونسية تبنت الفكر الإسلامي المعتدل الذي يبتعد عن التشدد ويميل إلى التوافق مع الاتجاه العام للمجتمع والدولة ، إن مسائل الحرية والديمقراطية تحتل مكانة رئيسية في فكر حركة النهضة التونسية ،حيث أصبح الحديث عن الديمقراطية والحرية اليوم والمطالبة بنظام حكم ديمقراطي يقوم على مبادئ الحرية مهما في الخطاب الفكري لحركة النهضة التونسية ، وهو خطاب إسلامي سياسي يذهب إلى إستعاب جملة من القيم والمبادئ المكونة للحداثة وهذا بفضل تفاعله مع الواقع المحيط .

تطرقت الدراسة إلا أن حركة النهضة التونسية تبنت مفهوم الحرية والديمقراطية في خطابها الفكري جعلها تحقق نجاحات تدريجية في المجتمع التونسي وهو الأمر الذي أهلها لتصدر الحياة السياسية ما بعد الثورة .

رغم كل العقبات ، نجح حزب حركة النهضة التونسية ذو التوجه الإسلامي في تبني مفاهيم الحرية و الديمقراطية ، كما أثبت أنه لا يعتمد على الإقصاء و إنما يحرص على تقبل الآخر ، كما بدد مخاوف الشعب التونسي من الحركات الإسلامية من خلال رفض إقصاء الأحزاب العلمانية و تشكل ما يسمى بالترويكة في ممارسة السلطة رغم أن حزب النهضة يتمتع بالأغلبية داخل المجلس التأسيسي ، إن حركة النهضة كجزء من الشعب التونسي تشمل على تيار يرى الفكر النهضوي ديمقراطيا ، و هناك تيار تقليدي يعتبر أن ما تفعله النهضة لا يعد اجتهادا أو تجديداو لكنه تنازل بعد تنازل يمس الشرعية و الشريعة

على العموم يمكن القول أن تبني الحركات الإسلامية لمفهوم الديمقراطية و الحرية و فرض خصوصيتها الإسلامية ساهم بشكل كبير في اعتلاء السلطة و الوصول إلى الحكم رغم ما واجهها من صعوبات و عقبات حالة دون ذلك .

توصيات :

1-إن تطبيق الديمقراطية و الحرية لا يعني منافاة أو الابتعاد عن الإسلام وبالتالي ضرورة التوفيق بينهما من خلال تفاعلهما.

إن التيارات الفكرية الأخرى مدعوة لإنصاف الحركات الإسلامية بمعرفة قضاياها و مواقفها أفكارها من مصادر هذه الحركات لا من مصادر أعدائها.

2- ضرورة قيام الحركات الإسلامية بعملية مهمة تكمن في عملية النقد الذاتي لمسارها السياسي .

3- ضرورة الوعي الشامل بقضية الإصلاح، كونها قضية مركبة و ليست بسيطة عالمية و ليست إقليمية

4 - إن وصول الإسلاميي ن إلى السلطة لا يعتبر حلا لمشكلات الأمة ، لأنه وجب معرفة أسباب الخلل لإصلاحها ، و ليس الوصول إلى السلطة لتطبيق ما يؤمنون به من أفكار .

5- ظهرت حركة النهضة كلاعب إسلامي معتدل يبتعد عن التشدد ، و يميل إلى التوافق مع الاتجاه العام للمجتمع و الدولة،مع ضرورة احتفاظها بمبدئها الذي اعتمدته في مرحلة النمو

و التوسع حيث كانت تعتمد الدعوة و التبليغ و البيان و النصح.

قائمة المراجع

قائمة المراجع و المصادر المعتمدة :

أولا: بالغة العربية

1 – القرآن الكريم:

- **سورة الأحزاب** ، الآية 36.
- **سورة البقرة** ، الآية 178.
- **سورة النساء** ، الآية 92.
- **سورة آل عمران** ، الآية 35.
- **سورة الشورى**، الآية 38.
- **سورة الأنفال**، الآية 72.
- **سورة الفتح** ، الآية 10.
- **سورة التوبة** ، الآية : 105.
- **سورة الأنعام** ، الآية 195.
- **سورة الحجرات** ، الآية 9.
- **سورة الأعراف** ، الآية 157.
- **سورة المائدة** ، الآية 32 .

2–الكتب :

1- احمد الموصلي ، **جدليات الشورى الديمقراطية**(بيروت : دار ابن خلدون ، 1976)

2– أنور الجمعاوي، **الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي لمدولة الجديدة** (بيروت : مركز الأبحاث والدراسات السياسية ،ط1 ، سبتمبر 2013)

3- أحمد الخطيب نعمان ، **الوجيز في النظم السياسية** ، (الاردن : دار الثقافة ، ط1 ، 2011)

3–امحمد حيرون وأخرون ، **الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي** (الدوحة : المركز العربي والابحاث ودراسات السياسية ، ط1 ،2013)

4– أحمد موصلي ، **موسوعةالحركات الإسلامية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2004)

5– أحمد موصلي ، **موسوعةالحركات الإسلامية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2004)

6- ابو اعلي الماوردي ، **تدوين الدستور الاسلامي**، (الجزائر: شركة شهاب ، ط5 ، 2011)

7-الطاهر بن خلف الله،**مدخل الي الحريات العامة و حقوقالانسان**(الجزائر:طاكيساج كوم ،ط1،2017).

8- باسم صبحي بشناق ، **النظم السياسية والقانون الدستوري** ، (فلسطين: الجامعة الإسلامية ، كلية الشريعة والقانون ،ط15 ، 2018

9- توفيق المدني ، **المعارضة التونسية نشأها وتطورها** (دمشق : من منشورات إتجاه الكتاب العرب ، سبتمبر 2011)

10- ثناء فؤاد عبد الله ، **أليات التعبي الديمقراطي في الوطن العربي** ، (بيروت : مكتب الدراسات الوحدة العربية ، ط1 1997)

11-حازم نهار و اخرون، **الاسلاميون و نظام الحكم الديمقراطية** ،(بيروت:المركز العربي للابحاث و الدراسات ،ط1،6سبتمبر2013)

12- حمادي مجد وأخرون ،**الحركات الإسلامية و الديمقراطية** (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2)

13- حيدر ابراهيم علي ، **التيارات الاسلامية و قضية الديمقراطية** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ، 1990)

14-. حسين بن موسى الصفار ، **التعددية والحرية في الاسلام** (بيروت : مركز الحضارة و تزمية الفكر الاسلامي ، ط 1 ، 2010)

15-" جلين تندر" ، الفكر **السياسي الأسئلة الأبدية** ، ترجمة : محمد مصطفي غنيم ، (القاهرة : الجمعية المصرية للنشر والثقافة العالمية ، ط1 ، 1993)

16-"جان جاك روسو"، **في العقد الإجتماعي** ، ترجمة : عادل زعتير ،(القاهرة : مؤسسة هذاوي لتعليم والثقافة 2013)

17- جانا فرونسوا بابار و آخرون ، " **الاسلام والفكر السياسي** " **الديمقراطية عند العرب**، تحرير وتقديم رضوان زيادة ،(ايران : المركز الثقافي العربي)

18-جون بول سارتر ،**الوجودية مذهب انساني**،ترجمة:كمال الحاج(لبنان:دار الطليعة،ط1،2003)

19- داود الباز ،**النظم السياسية للدولة والحكومة في ضوء الشريعة الاسلامية** ، (الاسكندرية: دارالفكر الجامعي ، 2006)

20- راشد الغنوشي، **الديمقراطية و حقوق الإنسان في الإسلام**، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2012)

21- راشد الغنوشي ، **الحريات العامة في الدول الاسلامية** (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1993)

22- ريتشارد ديكمجيان ، " **الاصولية في العالم العربي**" ، **التيارات الاسلامية والقضية الديمقراطية** ، في حيدر ابراهيم علي محرر،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1999)

23-رضوان احمد شمسان الشيباني ، **الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي** (القاهرة : مكتبة مدبواي 2005)

-24سامح عبيد ، **الحركات الاسلامية في العالم** ، (مصر : المكتبة الاسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية ،2012)

25- عثمان خليل وسليمان، الطماوي ،**موجز القانون الدستورى**(القاهرة : دارالفكر العربي ، ط 3 ،1952)

26- عبد العزيز بن عثمان التويجري ، **الديمقراطية في النظور الإسلامي** ، (الرباط : منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية ، ط2 ، 2015)

27-عبد الرحمن منيف ، **الديمقراطية أولا ... الديمقراطية دائما** ، (دمشق : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط5 ،1951)

28- علي الخليفة الكواري و أخرون ، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي** ، (بيروت : دار القلم ،2012)

29- عبد الطيف الحناشى ، **الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها** (بيروت : المركز العربي الأبحاث والدراسات السياسية ،2012)

30- عماد عبد الغني ، **الإسلاميون بين الثورة** (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2013)

31-عبد الرزاق محمدعبد الجبار ، **الديمقراطية بين العلمانية والاسلام** (دمشق ، دار الفكر المعاصر ، ط1 ، 1999)

32- عبد المنعم مصطفى حليمة ، أبو بصيرة الطرطسي ، **حكم الإسلام في الديمقراطية و التعددية الحزبية** (لندن : المركز الدولي للدراسات الإسلامية ، ط 2، 2000)

34- عبد الوهاب المؤدب ، **أوهام الإسلام السياسي** (بيروت : دار النهار ، ط 1 ، 2002)

35-علي حيدر الابراهيمي ، **التيارات الاسلامية و قضية الديمقراطية** (بيروت : مركز الدراسات السودانية ، ط1 ، اكتوبر 1992)

36-علي ابراهيم حيدر ، **أزمة الاسلام السياسي في السودان و الجزائر**،(الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1993)

37-عبد القادر عودة،**التشريع الجنائي الاسلامي**(بيروت:دار الكتاب العربي،بدون سنة نشر)

38-عثمان خليل سليمان الطماوي،**موجز القانون الدستوري**(القاهرة:دار الفكر العربي،ط3،1952)

39- عبد الوهاب الافندي، **الحركات الاسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي** (أبو ظبي:مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتجية,ط1, 2002)

40- عبد الله صراقور، **الاقتصاد السياسي** ، (الجزائر: دار العلوم للنشر ،2004)

41-حسن طوالبة ، **العنف و الارهاب من منظور الاسلام السياسي** ، (الأردن : عالم الكتب الحديث ، ط2 ، 2005)

42- فيصل مولوي ، **الحريات العامة في الإسلام** (بيروت : المركز المغاربي للبحوث والترجمة ، 1420 هـ)

43- لياس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدس** ، ترجمة : أحمد خليل، (بيروت : دار الغرابي، ،2003)

44- محسن الندوي و آخرون ، **إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد الثورات الربيع العربي دول المغرب العربي نموذجا** (برلين : المركز الديمقراطي و العربي للدراسات الإستراتيجة والسياسية والإقتصادية ، ط1 ، 2018)

45- محمد الصالح فنيش ، **الحريات العامة** ، ملخص محاضرات ألفت على الطلبة السنة الرابعة ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ،2008-2009 .

- محمد رحيل غرايبة ، **الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية** ، (الأردن : دار النشر والتوزيع، ط.1 ، 2000)

46- محمد منير، **الحرية في الشريعة الإسلامية** ،(دمشق:دار الشروق،ط1 ، 1987)

47- فيصل مولوي ، **الحريات العامة في الإسلام** (بيروت : المركز المغاربي للبحوث والترجمة ، 1420 هـ)

48- فهمي الهويدي "**الاسلام و الديمقراطية**" (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1 ،1993)

49- محمد عابد الجابري ، **الديمقراطية وحقوق الإنسان** ،(بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،2002

50- محمود حافظ ، **الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري** ، (الكتاب الجامعي ، ط 2، 1976)

51- محمد أبورمان ، **آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات مابعد الربيع العربي** ، (عمان : مؤسسة فريد ريش ، بيروت ،2018)

52- محمد فايز عبد السعيد ، قض**ايا علم السياسة العامة** (لبنان : دار الطباعة للطباع والنشر ، ط1 ، 1983)

53- مجموعة مؤلفين ، **الاسلاميون و نظام الحكم الديمقراطية** ، (بيروت : المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، ط1، 6 سبتمبر 2013)

54- محمود عباس العقاد ، **الديمقراطية في الاسلام** (مصر : دار المعارف ،ط3 ، بدون سنة النشر)

55- محمد الأحمري ، **الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق** (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، ط1 ، 2012)

56- محمد العبد كريم ، **صحوة التوحيد دراسة في أزمة الخطاب السياسي الاسلامي** (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، ط1 ، 2012)

57- محمد محفوظ ، **الاسلام و رهانات الديمقراطية من أجل اعادة الفعالية للحياة السياسية و المدنية** ،(لبنان: المركز الثقافي العربي ، ط1 ، 2002)

58-محمد الصلابي ، **الحريات من القرآن الكريم** (بيروت : دار إبن حزم ، 2000)

59- صلاح الدين غازي العتابي وآخرون ، **الحركة الاسلامية رؤية نقدية** (بيروت : مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، ط4 ،2015)

60- عدنان علي رضا البخوري ، **الشوري لا الديمقراطية** (الرياض: دار النحوي ،ط 4 ، 1992)

61- ناصر بن سعيد بن سيف السيف، **أسس الحرية في الفكر العربي**،(المملكة العربية السعودية :محافظة الخرج ، 1437)

62- يوسف القرضاوي ، **أولويات الحركة الاسلامية في المرحلة القادمة** ، (القاهرة: مكتبة وهبة ، 2006)

63-سلطان بن عبد الرحمان العمري ،**فضاءات الحرية**(القاهرة:المركز العربي للدراسات الانسانية،ط1،2013)

3- دوريات علمية :

1- أحمد بلقاسم ، **محاضرات في الحريات العامة** ، ألقيت على طلبة السنة الأولي ،ماستير ،منازعات القانون العمومي ، جامعة محمد لمين دباعين ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2015 -2016 .

2- اسماعيل صديق عثمان ، **التطررف والتعصب الديني ، " في المجلة الليبية العالمية ، ع (28) (25 سبتمبر 2017)**

2- أبكر عبد البنات أدم ، " طاعون العصر....التطرف الديني (اسبابه ، نتائجه ، علاجه) " ، **المجلة الليبية العالمية** ، ع(13) (عشر يناير 2017)

3- إياب فوزي حمادي ، **"مظاهر الحرية الشخصية والعامة في الإسلام"** ، دراسات دعوية، ع(17) ، (جانفي 2009)

4- أحمد صابر حوحو " مبادئ زمقومات الديمقلراطية ، **المفكر** ، ع(5) (أكتوبر 2018)

5-احمد بناسي ،" أصول الحكم في الاسلام و موقفنا من الحداثة الغربية " ، **دراسات الاسلامية** ، ع.(4)(ديسمبر 2003)

6-خالد محمد صافي ، أيمن طلال يوسف ، " إشكالية العلاقة بين الشوري والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر ، مجلة جامعة الأقصى ، **سلسلة العلوم الانسانية** ، م(13) ، ع(1)، (2009)

7- ج نيثان وآخرون ،" **الحركات الإسلامية و العملية الديمقراطية في العالم العربي** "، أوراق كارنيجي ، ع (67) ، (مارس 2006)

8- رائد عبيس الحسناوي ، **الإسلام السياسي بين قول التأسيس و فعل التخسيس (التكفير و العنف)** ، قسم الدين و قضايا المجتمع الراهنة ، مؤمنون بلا حدود ، 11 أفريل 2016 .

9- شفيق شقير، الاسلاميون في الواقع السياسي العربي ، ، **شبكة الجزيرة نات للبحوث و الدراسات** ، ع 20 (أفريل 2006)

10- عبد القادر زلوم، **خلاصات أهم الكتب عن الجماعات الإسلامية** ، في عبد القادر زالوم (الإمارات العربية المتحدة : مركز الدراسات و البحوث ، ط 1 ، 2011)

11-عبد الرحيم العلام ، **الديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر** ، مؤمنون بلا حدود ، المركز الثقافي العربي

12- عبد الرؤوف بن عيسى،وسائل استثمار شبكات التواصل الإجتماعي في نشر مفاهيم الوسطية والإعتدال، **العلوم الإنسانية الإجتماعية** ، م (43) ، ع (3) (2016)

13-عبد الله عبد السلام الفاتح ، " عرض لكتاب الحريات العامة في الدولة الإسلامية " ، **المعرفة** ، ع(2) ، (12 أكتوبر)

14- ليزا سعيد ،" **الديمقراطية : ماهي مبلدئ نظام الحكم الديمقراطي ومميزاته "**، تسعة ، ع(6291) ، (5 ماي 2017

15- محمد ياسر الخواجة ، **التطرف الديني و مظاهره الفكرية و السلوكية مؤمنون بلا حدود** ، مؤسسة دراسات و أبحاث قسم الدين و قضايا المجتمع الراهنة ، الرباط ، المملكة المغربية .

16- مطيع الله بن دخيل الله الصرهيدي الحربي،" الغلو و التطرف في الدين"، **سلسلة انقلاب المفاهيم و أثره في الانحراف**، ، ع(3) (2017)

17- علي خليفة الكواري و أخرون ،" **الخليج العربي والديمقراطية** " ، التنمية ، ع (22) ، (02-10-2001)

18- محمد العودات ، " **قراءة في تجربة النهضة التونسية** " ، عربي ،ع(21) (10 أفريل 2018)

19- هيفاء أحمد محمد، **الإسلاميون في تونس بين المعارضة و السلطة**، دراسات دولية ،ع (58) .

20- الغنوشي ، ' **الاسلام الديمقراطي** "، جريدة الخبر الجزائرية ، ع (20) ، (28 جانفي 2017)

4- رسائل علمية:

1- بشار جميل عودة أو دقة ، **تجربة الحكم لحزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية** ، أطروحة ماجستر منشورة (جامعة الأقصى: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ، 2012)

2- سمية ناجمي ، **الحريات العامة بين الدساتير الجزائرية والشريعة الإسلامية** ، مذكرة لاستكمال شهادة الماجستير منشورة (جامعة قاصدي مرباح : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2013 - 2014)

3- سالمي العيفة ، **التجربة السياسية للحركات الإسلامية دراسة مقارنة في المشاركة السياسية للحركات الإسلامية بين الجدزائر وتركيا والأردن من خلال الغنتحابات ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،**

(الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية 2010-2011)

4-شريف رزيق العسلي ، **ظاهرة الغلو في الدين لدي طلبة الجامعات الفلسطنية،أسبابها و علاجها في ضوء معايير التربية الاسلامية** ، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول علي درجة الماجستير منشورة (الجامعة الاسلامية غزة : كلية التربية قسم اصول التربية ، 1431-2010)

5- شهرزاد محمد إبراهيم ، **الحرية وأبعادها التربوية في السنة النبوية دراسة تحليلية**،أطروحة ماجستر منشورة ،(جامعة دمشق ، كلية التربية ، 2006)

6- **عرعار كوثر** ، **أثر الإزداوجية القضائية على الحريات الأساسية في التشريع الجزائري** ، **مذكرة ماجستر منشورة** (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ،2014)

7- لزهر بن عيسى ، **انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الاسلامية في الشرق الأوسط** ، رسالة ماجستر منشورة ، (جامعة محمد خيضر : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية 2010،- 2011)

8- رائد محمد عبد الفتاح ،**"اساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر و الممارسة " الاخوان المسلمون في مصدر نموذج** " رسالة ماجسترا منشورة ، (جامعة النجاح الوطنية – فلسطين ، كلية الدراسات العليا ، السنة الجامعية ،2012)

- رحماني الشيخ ، **الأزمة الفكرية لحريات الاسلام السياسي** ، (جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2014)

9- رأفت عبد الرحمان ريان ، **"الثورات العربية وأثرها على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدي طلبة الجامعات الفلسطنية في الضفة الغربية ، جامعة النجاح الوطنية أنموذجا**، رسالة ماجستر منشورة ، (جامعة النجاح الوطنية : كلية الدراسات العليا ، 2015)

10- مريم عروس ، **النظام القانون الحريات العامة في الجزائر** ، رسالة ماجستير منشورة ،(جامعة الجزائر: كلية لعلوم الإدارية ، 1999)

11- نوال بن الشيخ ، **الضبط الإداري و أثره على الحريات العامة** ، مذكرة ماستر منشورة (جامعة ورقلة : كلية الحقوق ،2013)

12- علي بن حسين بن أحمد فقيهي ، **مفهوم الحرية ، دارسة تأصلية** ، بحث تكميلي لمرحلة الماجستر منشورة ، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : كلية الشريعة الرياض ، قسم الثقافة الإسلامية ، 1432 هـ)

13- عاشق زهير ، حبيب زينب ، **حرية المعتقد في ظل الدستور الجزائري** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام ،(المركز الجامعى تيسمسيلت : معهد العلوم القانونية والادارية ، كلية القانون و العلوم السياسية ، 2016-2017)

14- منير زيان ، **دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،(جامعة زيان عاشور الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2018)

15- نبيل دحماني ، **الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر**، مذكرة لنيل درجة ماجستير غير منشورة ،(جامعة منتوري قسنطينة : كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2010-2011)

- حليمة بومرير ، **الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد إسقاط على التحرية الجزائرية** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستر ،(جامعة منتوري قسنطينة : كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ،2009 -2010)

17- عباش عائشة ، "**إشكالية التنمية السياسة والديمقراطية في دول المغرب العربي** " مثل تونس،(جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2008)

- عبد الرحمان يوسف سلامة,**التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول ,2010**,أطروحة لنيل درجة ماجستير(جامعة النجاح الوطنية,كلية الدراسات العليا ، 2016)

- مسعود حنصالي ، **الحركات الاسلامية في الدول المغاربية أنموذجا** ، حركة التونسية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة ، (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلوم الدولية ، 2013)

- محمود سليم هاشم الشوبكي ، **سياسات حركة النهضة و أثرها على التحول الديمقراطية في تونس** 2010 – 2015 ، أطروحة لإستكمال الحصول على درجة الماجستير منشورة (جامعة النجاح الوطنية ،كلية الدراسات العليا ، 2016)

-مصطفي سعيد ، **الديمقراطية في المنظومتين الفكريتين العربية والاسلامية** ، مقدمة لنيل شهادة دكتورا منشورة ، (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2010-2011)

- محمد سليمان ، **مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة ، " نموذج حركة حمس الجزائرية** " مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستر في العلوم السياسية ،(جامعة وهران: كلية الحقوق ، 2012-2013)

- محمد سليماني ، **مشاركة الحركة الاسلامية في السلطة نموذج حركة حمس الجزائرية** ، (جامعة وهران كلية العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2013)

22-عمراني كربوسة ، الحركة الإسلامية في الجزائر ، **دراسة حالة حركتى مجتمع السلم والإصلاح** الوطني ، مذكرة ماجستير غيلر منشورة (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية ، تخصص تنظيم سياسي ، 2005)

23-عبدالله عبد الحليم أسعد عبد الحليم ، **الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية في دول المحور والإعتدال العربي ، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستر منشورة** (جامعة النجاح الوطنية في فلسطين : كلية الدراسات العليا ،2012)

24- صورية حلمي ، طرمون أمال ، **واقع التمثيل النيابي في الجزائر** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس منشورة ، (جامعة قاصد مرباح : كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012 - 2013)

25- درويش طارق ، **إشكالية الديمقراطية في فكر العربي المعاصر** ، دراسة تحليلية نقدية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في الفلسفة العامة ، (جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة : كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الإنسانية ، 2016)

5- القواميس و الموسوعات :

1- **معجم لسان العرب**، إبن منظور ،(بيروت : دار صادر، ط 1 ، بدون سنة النشر)

2- **موسوعة لالاند الفلسفية** ، أندريه لالاند ، ترجمة خليل أحمد خليل ،(بيروت : منشورات عويدات ، ط 2، 2001)

6- المواقع الإلكترونية :

1- محمد محمود ، **ظاهرة التطرف ...الاسباب و العلاج في** : www.afferaire islamique gov mr (30-04-2019)

2- الجيلالي بن الطيب ، "**مفهوم التطرف و علاقته بالارهاب**" : https//www.aldjazeera.net (30-04-2019)

3- حركة النهضة ، " موسوعات حركات وأحزاب " ، في : HTTPS// WWW.
ALDJAZEERA .net (30-04-2019)
4- حركة النهضة،" برنامج حزب حركة النهضة" ،في : https//ar web managere
centre .com (24-04-2019)
5- تونس ، " الشعار الجديد لحركة النهضة " في : HTTPS// ar Web .2011.
manager centor.com(30-04-2019)
6- محمد يحيى حسني،" ما بعد الإسلاموية حركة النهضة في تونس مثالا تطبيقيا في:
http://www.democraticac.com (30-05-2019) ،
7- يحي أبو زكريا، " الحركة الإسلامية في تونس" ، **في** :
http://www.ikhwanwiki.com (30-05-2019)
8- مواقف حركة النهضة التونسية وسلوكهاالسياسي "،
في:https//abmegmaab.com (18-05-2019)
9 الغنوشي راشد ، " خطاب رئيس حركة النهضة ، في : https//www.youtube
.com (25-05-2019)
10- الغنوشي : تونس تعيش ربيع الحرية والثورة مازالت مستمرة
: https//alkhaleegonlnine.net (23-06-2019)
12- علوى بن عبد القادر" ،"حركة النهضة التونسية في الميزان"، في:
https//dorrar.net (20-05-2019)
13-الجلاد أحمد ، "إشكاليات السلطة والحكم بعد الثورة التونسية" ،في :
https//fiker crnter .com (20-05-2019)
14- انظرا فيديو (كلمة راشد الغنوشى مدينة سليمان ونابل) ، // https
w.w.w.youtabe .com /watch ?v=33JBPeiKzNi
15- حسن الترابي ، الحركات الإسلامية في السودان ، في :
.www.books 4 all.net (06-06-2019)
16- جامعة كربلاء ، الإعتدال في الدين والسياسة ، في , https : // m – annabaa
org / arabic studies(12-05-2019)
17-عبد السلام حمود غالب ، الوسطية في الخطاب الديني و أثره على المجتمع
في:https//www.alukah.net (02-05-2019)

18- احمد عماري ، بتوسط و الاعتدال،-02) https : // www . alukah m, net
05-2019)
19- خالد روشه الراشد ، معالم الفكر الإسلامي ، المسلم في:
https//www.almeslim.net(30-04-2019)

7-قائمة المراجع و المصادر بالغة الأجنبية :

1- Jean Louis Boursi – **Les dés et les urnes** , les calculs de la démocratie , (édition seuil ,1990)

2- Gille kepel **, la revanche de dieu , Chrétiens** ; juifs et musulmans a la requonquet du monde ,(paris : Edition seuil ,1991)

3- Lamchichi Abderrahim **, l'islamisme en Algérie** , (paris **;** lahrmatta**n** 1994)

4- Lahouari addi , **dynamique et contradiction du system politique algérien** , (alger : Institut de dreit et des sciences abministratives , université d alger , revue algérienne des science juridique économique et politiqu,. 1989)

5-francoit burgat , **l'islamisme au maghreb , la voix du sud** , (paris : E dition payot ,1989)

6-Nina Eikesaeth, Islamism and Democracy. Is the Tunisia El Nahda an example of a Democratic Islamist Movement? (Thesis Submintted for the cand, polit .Degree,Department of political Science University of Oslo December 2003)

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

البسملة

الإهداء

الشكر والتقدير

خطة الدراسة

مقدمة..... **ب .ج . هـ . ز . ح . ط**

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للحرية و الديمقراطية والحركات الإسلامية .

تمهيد :.....**12**

المبحث الأول : مفهوم الحرية **12**

المطلب الأول: تعريف الحرية وعناصرها.....12-17

المطلب الثاني :أنوع الحرية.....17-20

المطلب الثالث : ضوابط وقيود الحرية 20-22

المبحث الثاني : مفهوم الديمقراطية **22**

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية وأشكالها.....22-26

المطلب الثاني : أسس ومبادئ الديمقراطية. 26-32

المطلب الثالث : أطروحات دراسة الديمقراطية 32-35

المبحث الثالث :مفهوم الحركات الإسلامية **36**

المطلب الأول: تعريف الحركات الإسلامية 36-40

المطلب الثاني : خصائص وأنوع الحركات الإسلامية.....41-45

المطلب الثالث : الحركات الإسلامية بين السياسية والإصلاح 45-47

خلاصة واستنتاجات.....48

الفصل الثاني : موقع الحرية والديمقراطية في الفكر الحركات الإسلامية المعاصرة

تمهيد.....**50**

المبحث الأول : خريطة الحركات الإسلامية المعاصرة **50**

المطلب الأول: الحركات الإسلامية المتشددة (المتطرفة) 50-53

المطلب الثاني :الحركات الإسلامية المعتدلة 53-57

المبحث الثاني :الحرية في فكر الحركات الإسلامية **57**

المطلب الأول: موقع الحرية في فكر الحركات الإسلامية المتطرفة.....57-60

المطلب الثاني : موقع الحرية في فكر الحركات الإسلامية المعتدلة 61-64

المبحث الثالث :الديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة **64**

المطلب الأول: موقع الديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية المتطرفة.....65-70

لمطلب الثاني : موقع الديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية المعتدلة 70-74

خلاصة واستنتاجات.....75

الفصل الثالث : موقع الحرية والديمقراطية في فكر حركة النهضة التونسية الإسلامية كأنموذج للحركات الإسلامية المعتدلة.

تمهيد.....**77**

المبحث الأول : التعريف بحركة النهضة التونسية **77**

المطلب الأول: نشأة حركة النهضة التونسية ومنطلقاتها الفكرية 77-81

المطلب الثاني تطور حركة النهضة التونسية.....81-86

المبحث الثاني : موقع الحرية والديمقراطية في فكر حركة النهضة التونسية.....**86**

المطلب الأول: الحرية في فكر حركة النهضة التونسية 87-90

المطلب الثاني : الديمقراطية في فكر حركة النهضة التونسية 90-93

المبحث الثالث : التحديات التي تواجه حركة النهضة التونسية **93**

المطلب الأول: التحديات الداخلية للحركة.....93-97

المطلب الثاني : التحديات الخارجية للحركة 97-101

خلاصة واستنتاجات.....102

الخاتمة: **103-106**

قائمة المصادر والمرجع: **108-120**

قائمة المحتويات: **122-124**

ملخص الدراسة

باللغة العربية والإنجليزية

ملخص الدراسة:

أصبحت مسألة الديمقراطية و الحرية إشكالية شائكة و متجددة شغلت فكر الإسلامي للحركات الإسلامية المعاصرة ، باعتبار أن الإسلام حركة سياسة و نظام شامل و متكامل للحياة يواجه في بلاد المسلمين و لا يزال ، ضغوطات مختلفة و طعونا شديدة الوطأة ، وبالمقابل لذلك كانت الديمقراطية الغربية تفرض علي أنها القابل لتطبيق.

كما نجد أن هناك اختلاف في تبني مفهومي الديمقراطية و الحرية لدى ال حركات الإسلامية بحيث نجد هناك الرافضين لها كون اعتبارها فكر غربي ناتج عن الحضارة الغربية و شكل من اشكال الهيمنة علي العالم الاسلامي.

و تيارات إسلامية أخرى تقبلت الفكرة و حاولت إحداث فكر سياسي يستوعب جوهر فكرة الديمقراطية و ابراز كيف أن الإسلام يحتوي على سكون ديمقراطي أصيل .

و على الرغم من تنوع هذه الحركات ، إلا أنها كانت تتوحد في الهدف و الغاية فهي تختلف في وسيلة تطبيق و فهم الأولويات ، و يمكن الاختلاف أيضا في أن كلا منها يعتقد أن وسائله هي الأفضل و رؤيته هي لأصوب .

Study Summary:

The issue of democracy and freedom has become a thorny and renewed problem that has preoccupied the Islamic thought of the contemporary Islamic movements, considering that Islam is a political movement and a comprehensive and integrated system of life in the Muslim countries that still faces various pressures and severe challenges. Applicable.

There is also a difference in the adoption of the concepts of democracy and freedom in the Islamic movements so that there are those who reject it as a Western thought of Western civilization and a form of hegemony over the Islamic world

And other Islamic currents accepted the idea and tried to create a political thought that accommodates the essence of the idea of democracy and highlight how Islam contains a genuine democratic silence.

Despite the diversity of This movements, they were united in purpose and purpose. They differ in ways of applying and understanding priorities. It is also possible to disagree that each believes that his means are the best and his vision is